الوجود العثماني في تونس في الفترة ما بين ١٢٤٦-١٢٩٨هـ/ ١٨٣٠-١٨٨١م

د. تركي بن عجلان الحارثي
قسم التاريخ والحضارة ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبدالعزيز

ملخص البحث :

تعرض الوجود العثماني في تونس منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر وحتى سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية للكثير من الظروف والتشابكات الداخلية والخارجية التي أضعفته وجعلته يتلاشى سنة بعد أخرى . تلك الظروف منها ما هو خاص بتونس، ومنها ما له علاقة بالدولة العثمانية، ومنها ما هو مفروض من قوى لها أطماعها الاستعمارية. أما ما له علاقة بالدولة العثمانية فيتركز في سياسة الباب العالي في التعامل مع تونس بعد الغزو الفرنسي للجزائر حيث حاولت إعادة نفوذها المباشر على تونس كما فعلت في طرابلس ، وبتلك السياسة خلقت فجوة بينها وبين البايات دفعتهم إلى التعاون مع فرنسا . وإلى جانب تلك السياسة التي أضعفت الوجود العثماني في تونس كان للحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد قوى أوروبية . وكان للقوى الاستعمارية الدور الرئيس في إضعاف الوجود العثماني ، فالسياسة الفرنسية كانت تهدف إلى إخراج تونس من دائرة الارتباط العثماني . بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما شجع القناصل الفرنسيون بايات تونس على الاستقلال عن الدولة العثمانية لكي يقوموا بتنفيذ مخططات بلادهم الاستعمارية .

مقدمة تاريخية :

تعد الدولة العثمانية واحدة من أهم الدول الإسلامية التي لعبت دوراً هاماً في التاريخ الإسلامي ،وتمثل هذا الدور في تبنيها لحركة المد الإسلامي في أوروبا والتي استطاعت من خلاله أن تنشر الإسلام في دول البلقان حيث تقدمت الجيوش العثمانية في القرن الثامن الهجري (القرن الرابع عشر الميلادي) محققة انتصارات حاسمة على الممالك الأوروبية لتصل إلى أسوار فيينا، عاصمة النمسا التي كانت تعد من أقوى الدول الأوروبية في تلك الفترة .ولم يكن هذا النجاح الوحيد الذي حققته الدولة العثمانية للإسلام في أوروبا بل إنها استطاعت أن تحقق ما عجزت عنه دول إسلامية أخرى سبقتها،فلقد تمكن السلطان محمد الفاتح من فتح القسطنطينية سنة ٨٥٧هـ(١٤٥٣م) ، وتحققت بشارة الرسول صلى الله عليه وسلم عندما قال: " لتفتحن القسطنطينية ، فلنعم الجيش جيشها ولنعم القائد قائدها" (١).

وكان لتلك الانتصارات التي حققتها الدولة العثمانية في أوروبا الأثر الكبير في بناء إستراتيجيات جديدة تمثلت في المحافظة على تلك المكاسب ، والتوسع في العالم العربي بشقيه الشرقي والغربي، ودفع الدولة العثمانية إلى ذلك عوامل عدة كان من أهمها اعتقاد السلاطين العثمانيين بأنهم أدوا رسالتهم في أوروبا وذلك بفتحهم للعديد من البلدان الأوروبية وأنهم يجب أن يقوموا بدور آخر في خدمتهم للإسلام ، وهذا

---

(١) د/علي حسون. الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية.دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.ص ص ٢٢.٣٤.

د/سالم الرشيدي.محمد الفاتح.بيروت: دار العلم للملايين.١٩٦٩.ص٧٦ وما بعدها ؛ورد هذا الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل وهو مروي عن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن الوليد ابن المغيرة المعافري عن عبد الله بن بشرالخثعمي عن أبيه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، انظر موسوعة الحديث الشريف ، حديث رقم ١٨١٨٩.

الدور هو توحيد معظم البلاد الإسلامية في دولة واحدة. أما العامل الثاني فهو الأحداث التي كانت تدور في الجناح الشرقي للعالم الإسلامي حيث إن الدولة الصفوية ذات المذهب الشيعي كانت في أوج قوتها وكانت أطماعها واضحة في المشرق العربي ذات الأغلبية السنية، لذلك قررت الدولة العثمانية ذات المذهب السني ضمه قبل الاستيلاء عليه من قبل الدولة الصفوية ،أما العامل الثالث فتمثل في الخطر الإسباني والبرتغالي الذي وصل إلى مداه عندما قامـــت هاتان الدولتان بالاستيلاء على أجزاء كبيرة من المـغرب العربي ، بل إن اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح ووصولهم إلى البحر الأحمر وتهديدهم للأماكن المقدسة كان من الأسباب الرئيسة التي جعلت العثمانيين يفكرون بجدية لإيقاف ذلك المد.(١)

وخلال العقد الثالث من القرن العاشر(العقد الثاني من القرن السادس عشر الميلادي) بدأ العثمانيون بعملياتهم الحربية ضد الإسبان والبرتغاليين في المغرب العربي والمماليك والصفويين في المشرق. ففي المغرب العربي شجع السلطان سليم الأول أمراء البحر وخاصة عروج وأخاه خير الدين اللذين اتخذا من جزيرة جربة التونسية في عام ٩١٨هـ (١٥١٢م) مركزاً حربياً يشنان منها عملياتهما الجهادية وأمدهما بالمال والسفن والسلاح. وخلال السنوات الأول من العمليات الجهادية في البحر الأبيض المتوسط نجح أمراء البحر في تحقيق انتصارات ضد الإسبان والبرتغاليين واستطاعوا كسب تعاطف أهالي المغرب ودعم الأسر الحاكمة في المغرب العربي كالحفصيين والزيانيين. وكان نتيجة لذلك التعاون أن نجح عروج وأخوه خير الدين في ضم الجزائر عام ٩٢٤هـ(١٥١٨م) وتونس في عام ٩٤٠هـ(١٥٣٤م) ولكن تعاون بعض الأمراء الحفصيين مع شارل الخامس ملك إسبانيا لم يمكن الدولة العثمانية من إعادة سيطرتها على ذلك القطر إلا

(١) د/ محمد أنيس.الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤- ١٩١٤. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.د.ت.ص ص ١٠٢- ١٠٤.

في عام ٩٨٠هـ(١٥٧٣ م) .أما ليبيا فقد نجح العثمانيون في السيطرة عليها في عام ٩٥٨هـ(١٥٥١م) ،وبذلك أصبحت جميع بلدان المغرب العربي تحت الحكم العثماني ماعـدا المغرب الأقصى .[١]

ولم تقتصر العمليات العثمانية الجهادية ضد البرتغاليين والإسبان في غرب البحر الأبيض المتوسط ، بل أخذ العثمانيون في التصدي للبرتغاليين في البحر الأحمر وبحر العرب وذلك بعد أن نجحوا في القضاء على المماليك في العقد الثاني من القرن السادس عشر عندما ألحقوا بهم هزيمة في معركة مرج دابق في عام ٩٢٢هـ(١٥١٦م) والريدانية في عام ٩٢٣هـ(١٥١٧م) فدخلت الشام ومصر والحجاز واليمن وغيرها من أجزاء المشرق العربي تحت الحكم العثماني.[٢] وحقق العثمانيون نجاحاً آخراً بتصديهم بفعالية للخطر البرتغالي الذي توارى نتيجة للهزائم التي تلقاها البرتغاليين الذين أقصوا من مراكزهم التجارية الواقعة عل سواحل بحر العرب وعلى مداخل الخليج العربي في هرمز.[٣] وبذلك حمى العثمانيون العالم العربي بشقية المغرب العربي والمشرق العربي من هجمة صليبية قادها كل من الإسبان والبرتغاليين ،واستطاعوا توحيد معظم أرجاء العالم الإسلامي في دولة واحدة، وبذلك أصبحت الدولة العثمانية دولة الخلافة التي تهيمن على العالم الإسلامي والمنوط بها حماية أراضـــيه ومقدساته.

وظلت تونس كأحد نيابات المغرب العربي تحكم حكماً مباشراً من قبل الدولة العثمانية منذ سيطرتها عليها سيطرة كاملة في عام٩٨١ هـ (١٥٧٤م) وحتى منتصف القرن السابع عشر الميلادي حيث قام مراد بك بالانفصال عن الدولة العثمانية تدريجياً ،

---

(١) شوقي عطا الله الجمل .المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي حتى الوقت الحاضر (ليبيا- تونس – الجزائر- المغرب الأقصى.القاهرة: المكتب المصري، ١٩٩٧م ، ص ص ٨٣- ٨٥.

(٢) د/ محمد أنيس.مرجع سابق.ص ص١٠٨- ١١٢.

(٣) أحمد عزت .دراسات في تاريخ العرب الحديث.بيروت: دار النهضة العربية الحديثة .١٩٧٠م ص ص ١٩- ٢١.

و برز ذلك الانفصال في توريثه منصبه لأبنائه الذين توارثوا الحكم من بعده حتى مطلع القرن الثامن عشر، ومع ذلك ظلت الفرمانات تصل من الدولة العثمانية كالعادة عند اعتلاء أفراد الأسرة المرادية الحكم . وعندما أخذت الجزائر في التدخل في الشؤون التونسية بمباركة بعض أفراد الأسرة المرادية، ونتيجة لذلك رفض الشعب التونسي تلك التدخلات وقام العلماء باختيار حسين بن علي كحاكم على البلاد ،وبذلك تأسست الأسرة الحسينية والتي حكمت البلاد من سنة ١١١٦هـ (١٧٠٥ م) وحتى عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٧م) .[١]

ومنذ تأسيس تلك الأسرة ظلت تونس تتمتع بحكم ذاتي عن الدولة العثمانية حيث أصبح الحكم وراثياً في أسرة حسين بن علي الذي حاول هو وابناؤه فصل تونس عن الدولة العثمانية رويداً رويداً حتى أصبح النفوذ العثماني يكاد يكون عديم الوجود .[٢] وأصبح ذلك النفوذ مقتصراً على الدعاء للسلطان على المنابر في خطبة الجمعة وعلى الفرمان الذي يرسل من الباب العالي إلى البايات الحسينيين عند توليهم السلطة ، والذي في واقع الأمر كان لا يغير شيئاً في القرار التونسي ، فقرار تولية السلطة في البلاد بعد تمكن أمراء الأسرة الحسينية من الحكم كان بأيدي حكامها. فعلى سبيل المثال ،بعد تولي حسين بن علي الحكم في البلاد قرر اختيار ابن أخيه علي بن محمد وريثاً للحكم بسبب عدم وجود أولاد له ،ولكن عندما رزقه الله بأولاد فيما بعد قرر تنحية ابن أخيه وتنصيب ابنه محمد وريثاً له في الحكم بعد استشارته لبعض رجال دولته، وهذا يعطي دلالة واضحة على أن الدولة العثمانية لم يكن لها نفوذ في صنع القرار في الشأن

---

(١) صلاح العقاد.المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر.تونس .المغرب الأقصى.القاهرة: مكتبةالأنجلو المصرية.١٩٩٣م ص ص ٣٠- ٣٢، وانظر عبد العزيز السعود.حول التواجد العثماني بالمغرب .المجلة التاريخية المغاربية.العدد٦٣- ٦٤.جويلية١٩٩١.ص ٣١٩ .

(٢) د.الحبيب ثامر .هذه تونس .بيروت : دار الغرب الإسلامي.١٩٨٨م، ص.٥٥.

الداخلي لتونس.[١] وعندما اندلعت الحرب الأهلية بين حسين بن علي وابن أخيه علي لم تتدخل الدولة العثمانية في ذلك النزاع الذي انتصر فيه علي باشا ولكن أبناء عمه ثاروا عليه مما جعلهم يستردون السلطة مرة أخرى وظل منصب الباي في نسل حسين بن علي الذي أصبح أبناؤه وأحفاده يتناقلون السلطة وراثياً.[٢]

وظلت تونس طيلة القرن الثامن عشر وخلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر ترتبط بالدولة العثمانية بروابط تكاد تسير على وتيرة واحدة إذ أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى تونس بأنها أحد ولاياتها بينما في حقيقة الأمر نجد أن تونس كانت تتمتع بحكم ذاتي حيث إن الباي يصل إلى الحكم دون الرجوع إلى السلاطين العثمانيين. ومع ذلك حاول السلاطين العثمانيون التأكيد على تلك التبعية بإرسال الفرمانات التي تضفي صفة الشرعية على وصول البايات إلى الحكم من وجهة النظر العثمانية بينما في واقع الأمر أن وجود هذه الفرمانات أو عدمه كان لا يقدم ولا يؤخر في الأمر شيئاً. ورغم ذلك حاول بعض البايات وخاصة في بداية تكوين الأسرة الحسينية استخدام الفرمانات السلطانية كأداة لتدعيم موقف الباي في اتخاذ قرارات هامة ولها علاقة بالسلطة. فعلى سبيل المثال عندما قام حسين بن علي بتنحية ابن أخيه عن ولاية العهد وتعيين ابنه ولياً للعهد واستند على ذلك القرار بالفرمان الذي استصدره من السلطان العثماني.[٣]

والمتتبع للروابط العثمانية مع بلدان المغرب العربي منذ مطلع القرن الثامن عشر، وبالذات النيابات التابعة للدولة العثمانية والتي تمثل تونس إحداها يلاحظ فتور العلاقات بين الجانبين والسبب يعود إلى بروز الروح الاستقلالية بين المغاربة ، وما قامت

---

(١) أحمد بن أبي الضياف .إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. الجزء الثاني تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، :الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩م ص ص ٩٨، ١٠٥-١٠٦ .

(٢) شوقي عطا الله الجمل .مرجع سلبق. ص ص ١٠٨- ١٠٩.

(٣) أحمد بن أبي الضياف. مصدر سابق لجزء الثاني .ص ١٠٦.

به الأسرة الحسينية في تونس إلا حلقة من الحلقات الاستقلالية الأخرى في المغرب العربي والتي تزعمتها في طرابلس الأسرة القرمانلية وفي الجزائر الدايات حيث أصبحت هذه الولايات تقوم بتصريف شوؤنها الداخلية دون الرجوع إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة.(١) أما السبب الآخر فهو انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا والنمسا في الفترة المشار إليها آنفاً والتي جعل جل اهتمامها منصب على تلك الحروب وبالذات في أواخر الثلاثينيات من القرن الثامن عشر ، وعندما تحقق النصر للدولة على أعدائها أرسل الديوان الهمايوني إلى أمراء نيابات المغرب العربي يخبرهم بذلك وطلب منهم تناسي الخلافات فيما بينهم ورفع العلم الإسلامي عالياً ،والتأكيد على ضرورة الالتزام بتمسكهم بتبعية الدولة العثمانية التي تعد دولة الخلافة ،وأرادت الدولة العثمانية أن تستميل إبراهيم باشا داي الجزائر لكي يعيد هيبتها في المغرب العربي بعد أن أعطته الوعد بأن يصبح أمير الأمراء.(٢)

ومع أن الدولة العثمانية كانت تحرص كل الحرص على الإبقاء على نفوذها في نيابات المغرب العربي مستخدمة سياسة الترغيب والترهيب إلا أن تلك السياسة لم تؤتي أكلها خاصة وأن النزعة الاستقلالية قد أصبحت واقعاً لا يمكن التراجع عنه من قبل الأسر الحاكمة التي أصبحت تمارس شؤونها الداخلية بعيداً عن أنظار السلاطين العثمانيين ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أخذت تلك النيابات في عقد معاهدات منفردة مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى الدولة العثمانية التي كانت في السابق تقوم بهذا الدور على اعتبار أن تلك النيابات تُعد من الأراضي التابعة للدولة العلية ،فعلى سبيل المثال وقع باي تونس حمودة باشا عدداً من المعاهدات مع كل من إسبانيا وهولندا

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص. ٣٤.

(٢) عزيز سامح ،الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر ،بيروت : دار النهضة العربية ١٩٨٩م ،ص.ص.٤٨٨_٤٨٩.

والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي نظمت العلاقات التـجارية بين تونس وتلك الدول.(١)

وعلى الرغم من ذلك التوجه لدى حكام المغرب العربي تجاه الدولة العثمانية إلا أن السلاطين العثمانيين ظلوا لا يعترفون بالأمر الواقع ،وحاولوا التأكيد على أن الروابط التي تربط بين الطرفين يجب أن لا تنفصم عراها ، وعندما نشب الخلاف بين تونس والجزائر في مطلع القرن التاسع عشر حول المناطق الحدودية والذي تطور إلى حرب بين الطرفين أرسل السلطان العثماني محمود الثاني العديد من الفرمانات التي تأمر الطرفين بضبط النفس والوصول إلى حلول سلمية وإنهاء تلك الحرب التي تخالف الشرع وتتعارض مع المصلحة الإسلامية العليا، ومع ذلك تجاهل الطرفان تلك النداءات رغم أن تلك الفرمانات كانت تذكر كل من التونسيين والجزائريين أن تلك الحرب سوف تضعف الطرفين وأنه من الأجدى محاربة التوسع الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط الذي يهدد المصالح الإسلامية.(٢) واستمر النزاع بين الطرفين خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر يخبو سنة ويتأجج سنة أخرى ، وهذا بالطبع زاد تلك النيابات ضعفاً.

وفي حقيقة الأمر أن الدولة العثمانية كانت محقة في انتقاداتها لنيابات المغرب العربي التي كان من الأولى توحيد صفوفها خاصة وأن الدول الأوربية بدأت تمارس ضغوطها بقوة على تلك النيابات وتحد من نشاطها البحري وهـذا ما ظهر بارزاً في الحروب التي تعرضت لها الجزائر والتي انـتهت باحتلالها في ١٨٣٠م .(٣)

ونتيجة للتطورات العسكرية دخلت تونس في مرحلة جديدة من التنافس الدولي عليها، وكان لابد أن تتخذ سياسة تتلائم مع التغيرات السياسية والعسكرية الجديدة .

---

(١) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص.١١٠. وانظر

Magali Morsy, North Africa 1800_1900: A Survey From The Nile Valley To The Atlantic, London and New york : Longman ,1984, P.71.

(٢) عزيز سامح ، مصدر سابق، ص .٥٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص ص.٥٩٨.٦٠٣.

استقلالية تونس في خطر :

يعتبر احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٢٤٦هـ(١٨٣٠م) نقطة تحول في العلاقات المغربية الأوروبية من جهة والعلاقات المغربية العثمانية من جهة أخرى ، فالعلاقات الأوروبية المغربية خلال الثلاثة القرون التي سبقت ذلك الاحتلال كانت تتمحور على الندية بين الطرفين خاصة عندما نجحت الدولة العثمانية بمساعدة أمراء البحر في طرد الإسبان من الثغور التي يسيطرون عليها في المغربين الأدنى والأوسط ، ونجحت الدولتان السعدية والعلوية في إجلاء البرتغاليين من الثغور والمناطق التي كانوا يسيطرون عليها في المغرب الأقصى . وظل المغاربة يقودون الجهاد البحري في البحر الأبيض المتوسط ضد الدول الأوروبية التي أخذت في السيطرة على الطرق والأسواق العالمية ونتيجة لتلك العمليات الجهادية نجح المغاربة في الحفاظ على بعض مصالحهم الاقتصادية خاصة عندما عقدوا بعض المعاهدات التجارية التي كانت تخولهم الحصول على إتاوات سنوية من تلك الدول. ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي أخذت الدول الأوروبية تعمل مجتمعة في سبيل القضاء على تلك العمليات الجهادية ،وبالفعل اتفق الأوربيون في مؤتمر أكس لاشابيل في عام ١٨١٨م على محاربة المغاربة وتخلت معظم الدول الأوروبية عن الالتزام بمعاهداتها مع دول المغرب العربي ونتج عن ذلك حروب قادت إحدى تلك الدول لفقد استقلالها ألا وهي الجزائر.[١]

أما العلاقات بين دول المغرب العربي وبين الدولة العثمانية فقد أخذت في التحسن نتيجة لشعور تلك الدول بالخطر من التوسع الأوروبي ،وكان احتلال الجزائر فرصة سانحة للدولة العثمانية لاستعادة مكانتها في تلك الدول التي كانت تخضع للنفوذ

---

(١) جلال يحيى، المغرب الكبير : العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، . الجزء الثالث ،بيروت: دار النهضة الحديثة ١٩٨١ م ،ص.ص .٩٣.٩٥.وانظر

Philip Curtin and others .African History. Boston Little Brown ,1978, p.p.343-344.

العثماني وأخذت في تأليب الشعور الديني لدى المغاربة الذين أدركوا مدى الخطر الذي ينتظرهم من الهجمة الاستعمارية الجديدة والتي أصبح العثمانيون عاجزين عن التعامل معها في تلك الفترة كما فعل أسلافهم قبل أكثر من قرنين من الزمن . ويبدو أن الدولة العثمانية أحست بالخطر ليس فقط على دول المغرب العربي التي تعدها جزءاً من أملاكها وإنما على المناطق التي كانت تسيطر عليها فعلياً في جنوب شرق أوروبا والتي كانت روسيا تطمع في الاستيلاء عليها أو مساندة القوميات التي بدأت تحاول الاستقلال عن الدولة العثمانية وهذا ما دفع الروس إلى تأييد الفرنسيين في حملتهم على الجزائر.[١]

أما الموقف التونسي من حصار الفرنسيين للجزائر واحتلالها فلقد كان سلبياً ، من وجهة النظر الجزائرية، والسبب يعود للخلافات الحدودية بين التونسيين والجزائريين والتي حاولت الدولة العثمانية إصلاحها بين الطرفين كما أُشير من قبل. وعندما حاصرت فرنسا الجزائر لم تحرك تونس ساكناً ويبدو أن حكام تونس قدموا المصلحة الخاصة وهي عدم رضاهم عن الدايات وما سببوه من تدخلات في شؤون تونس على المصلحة العامة وهي الوقوف صفاً واحداً ضد المستعمر الذي سوف يوسع أطماعه الاستعمارية في جميع بلدان المغرب العربي الواحدة تلو الأخرى .إضافة إلى ذلك ما قام به الفرنسيون من تهديد حسين باي ،حاكم تونس بعدم التدخل في النزاع بين فرنسا والجزائر وورد ذلك التهديد في خطاب وجه إلى الباي ورد فيه" ...إن أردت الأمان على بلادك فكن في هذه النازلة حبيباً للفريقين ،وإن أعنت الجزائر من البر تكن حرباً(حريباً) لنا مثلها... "[٢].

ونتيجة لذلك رفض الباي حسين تقديم المعونة للقبطان العثماني وجنوده الذين وصلوا إلى تونس والذين كانوا يرغبون في الوصول للجزائر عن طريق تونس حتى يقدموا المساعدة للجزائريين ،وأبدى أسباباً واهية لم تكن تقنع القبطان ولا جنوده ولا

(١) عزيز سامح، مصدر سابق، ص.١١٧.

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق،الجزء الثالث،ص ١٦٦.

الدولة العثمانية التي كانت تدرك الخطر الذي كان ينتظر المغرب العربي ولكن يبدو أنها عاجزة عن فعل شيء له ذو أهميه يمكنها من خلاله إنقاذ الجزائر ولا حتى تونس فيما بعد عندما أصبحت تمر بالموقف الذي مرت به الجزائر.[1]

ولم تكتف فرنسا بالتهديدات التي وجهتها ضد التونسيين بل إنها بعد احتلالها للجزائر في ١٤ محرم ١٢٤٦هـ الموافق ٥ يوليو سنة ١٨٣٠م أجبرت تونس على قبول معاهدة حاولت فيها التركيز على المصالح الفرنسية، وبالطبع في تلك المعاهدة لم تغفل المتغيرات الجديدة التي أعطت للفرنسيين الأحقية في إملاء شروطهم. ففي الثامن من صفر ١٢٤٦هـ الثامن من أغسطس ١٨٣٠م وقع القنصل العام الفرنسي في تونس السيد دولسبس نيابة عن ملك فرنسا شارل العاشر معاهدة مع باي تونس حسين باي من ثمانية بنود اشتملت على إلغاء القرصنة من وجهة النظر الفرنسية وعدم أسر أي رعايا فرنسيين أو نصارى وفك الأسرى سواء كانوا فرنسيين أو أوروبيين وتأمين التجارة بين البلدين والحفاظ على مصالح الفرنسيين داخل تونس من تقديم التسهيلات للمستثمرين الفرنسيين وبالذات في صيد المرجان وإعادة الأبنية التي صودرت من بعض الرعايا الفرنسيين في أواخر القرن الثامن عشر في طبرقة وعدم احتكار أي سلعة من قبل الحكومة التونسية بل تصبح التجارة مشروعة للجميع، وركزت المعاهدة أيضاً على الحفاظ على المصالح الفرنسية التي أشارت إليها المعاهدات السابقة بين الطرفين وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الملاحية التي تقدم للسفن الفرنسية وغيرها من السفن الأوروبية ، وأكدت المعاهدة على إلغاء ما يؤخذ من الأوربيين من هدايا وأعطيات عندما تعقد المعاهدات بين تونس وتلك لدول أو عندما يعين القناصل الأوربيون ويصلون إلى تونس كما جرت

(١) المصدر السابق، ص ص ١٦٦-١٦٧.

بـــــه العادة. [١] ونتيجة لتلك المعاهدة ظهر واضحاً أن البايات في تونس عزموا على التعايش مع الوضع الجديد باستخدام أسلوب المهادنة وعدم الاصطدام مع الفرنسيين الذين لن يتوانوا في استخدام القوة ضد من يقف ضد أطماعهم في المغرب العربي التي أخذت تتنامى يوماً بعد آخر .

إضافة إلى عقد تلك المعاهدة فلقد ذهب الباي حسين باشا إلى أبعد من ذلك عندما قبل بفكرة اقتراح فرنسي يقضي بتمكينه من حكم قسطنطينة ووهران بعد أشهر قليلة من سيطرة فرنسا على الجزائر ، والذي مرره إليه القنصل الفرنسي بتونس دولسبس De Lesseps الذي كان له دور هام في إقناع الباي بقبول ذلك الاقتراح. ولم يتردد الباي في إرسال بعثة إلى الجزائر لتناقش مع الجنرال كلوزيل Clauzel ، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر ذلك المشروع ، والذي قدم لتلك البعثة وعوداً تتلخص في فسح المجال لتونس بالسيطرة على وهران وقسطنطينة كمرحلة من سيطرة تونس على بقية الجزائر في فتـرة لا تتجاوز العامين ، ولقد أكد الجنرال على ذلك في قوله : "...دولـة الفرنسيس ما صنعت هذا الأمر مع دولة (تونس) ومكنتها من قسطنطينة وعمالتها إلا مرادها أنها بعد الاتفاق بينهم على ما يتراضوا (كذا) به ، واسمع مني يقيناً وصدق به أنه أثناء العامين من هذا الوقت لا بد أن تكون جميع عمالة الجزائر في قبضة ملك تونس لما بينهم وبيـن دولة الفرانسيس من المودة. [٢]

ويتضح من هذه المقولة أن فرنسا كانت تسعى إلى عقد اتفاق تدفع فيه تونس لفرنسا مبلغاً مالياً مقابل تمكينها من السيطرة على منطقة قسطنطينة التي على الحدود التونسية

---

(١) معاهدة أبرمت بين حسين باي وملك فرنسا شارل العاشر ممثلا في شخص السيد دو لسبس ،القنصل العام في تونس ، في٨/٨/١٨٣٠م ، وزارة الأمور الخارجية رقم الملف ٦٤ ، رقم الصندوق ٢٠٩ ، السلسلة التاريخية ، الأرشيف الوطني التونسي .

(٢) عبد الجليل التميمي ، مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة ١٨٣١م ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ، ٥ (يناير١٩٧٦م) ص ٥ .

الجزائرية والتي كانت مثار نزاع بين الطرفين .ولم يكتف دولسبس بهذه الوعود التي قطعها لتونس بل إنه ذهب أبعد من ذلك عندما أعطى وعوداً للباي بتمكينه من السيطرة على الجزائر في غضون عامين مذكراً إياه أن تلك الوعود هي مكافأة لتونس على صداقتها تجاه فرنسا. وفي واقع الأمر أن تلك الوعود التي أُعطيت للباي كانت تدل دلالة واضحة عل غموض السياسة الفرنسية في الجزائر خلال العامين الأوليين لاحتلالها للجزائر. وكان السبب الرئيس وراء عدم وضوح السياسة الفرنسية هو محاولة استطلاع الموقف الأوروبي من غزو فرنسا للجزائر والتعرف عن كثب على ردة الفعل الجزائرية خاصة وأن هناك مناطق مثل قسطنطينة ووهران وغيرها من عمالات الجزائر التي لم تدخل تحت النفوذ الفرنسي .

ومع أن الباي أبدى تردده من قبول ذلك الاقتراح في بداية الأمر، نظراً لوجود معارضة لذلك التوجه داخل الحكومة التونسية ،إلا أنه أخيراً قبل به بعد إلحاح من القنصل الفرنسي الذي طالب برد الباي في أسرع وقت، لكي يتسنى للإدارة الفرنسية في الجزائر عمل الترتيبات اللازمة لتلك الوضعية . وبالفعل قبل الباي بذلك وأرسل وفداً إلى الجزائر يناقش تلك الترتيبات وضم الوفد كلاً من الوزير أبي النخبة مصطفى صاحب الطابع والكاتب الفقيه أبي الربيع سليمان المحجوب وتوصل الوفد مع الحاكم العام الفرنسي في الجزائر إلى توقيع اتفاقية في ١٨ ديسمبر ١٨٣١م تلتزم فيها تونس بدفع مبلغ مالي يقدر بحوالي ٨٠٠ ألف فرنك سنوياً على أن تصبح وهران تابعة لها،واشتملت المعاهدة على امتيازات جمركية وتسهيلات خدمية للرعايا الأوروبيين والسماح لفرنسا باستخدامها مرسى وهران. وبعد توقيع الاتفاقية أرسل الباي حسين باي إلى كلوز يل يؤكد قبوله ما تم في تلك الاتفاقية وذلك بقوله "... بأننا قبلنا ولاية وهران لابن أخينا وابننا السيد أحمد باي بانشراح قلب وزيادة مودة وحب .... ونحن متحققون مودة الدولة الفرنساوية فينا ومرادنا أن تكون قلوبنا متعاضدة وأنفاسنا متواردة

ومحبتنا دائماً متزايدة ، وبعد أيام نوجه رجلا من كبار دولتنا بمائتي نفر للجزائر ... خليفة عن حاكم وهران ومن الجزائر يتوجه إلى وهرا ن ونوجه له ا لف عسكري من بلادنا ، ولما يخبرنا الخليفة باستقرار الأمر واستقامة الأحوال يتوجه ابننا السيد أحمد باى الحاكم بألف عسكري أخرى لأن محبتنا في الفرنسيس ثابتة الأركان وثيقة البنيان فأحببنا أن نظهر سر ذلك للعيان..." (١).

أما قسطنطينة فعلى الرغم من وعود فرنسا للباي بأن تصبح تابعة له إلا أن فرنسا لم تستطع السيطرة على ذلك الإقليم بسبب مقاومة الحاج أحمد باي ، حاكم المدينة ، الذي نجح في عرقلة فرنسا من السيطرة عليها.ونتيجة لذلك أوعز الفرنسيون إلى حسين باي بالضغط على أهل الحل والعقد وبالذات العلماء في قسطنطينة للانضمام إلى تونس لكي يستكمل المشروع الفرنسي القاضي بجعل قسطنطينة من الأقاليم الجزائرية التابعة لتونس . ولم يتوان الأخير في توظيف الدين لخدمة أغراضه السياسية حيث اتضح ذلك في خطابه الذي وجهه إلى علماء قسطنطينة والذي قال فيه"... إن الجزائر لما حل بها ما حل ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً ، أصبحتم فوضى ، وعرضة لكل ذي حد أمضى ، لا تأمنون نزاعاً ، ولا تستطيعون دفاعاً. وبقاؤكم على هذه الحالة يفضي إلى تشتيت الكلمة ، واستئصال أمة مسلمة. وأن الجيش الفرنساوي لا قبل لكم به ولا طاقة ، فالواجب أن تنضموا إلينا وتتركوا القتال ، لأنه إلقاء باليد إلى التهلكة في هذه الحال ، والمؤمنون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ..." (٢) وعندما وصل الخطاب إلى أهل الحل والعقد قوبل بالرفض وأجاب عليه الحاج أحمد باي الذي استنكر ما ورد في خطاب الباي وقرر الاستمرار في الجهاد دون طلب العون من حسين باي الذي كان فحوى خطابه يدل على مهادنة الفرنسيين بل والاستسلام لهم (٣) .

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ص ٨.٧.

(٢) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ، الجزءالثالث ، ص ١٧٦.

(٣) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

ويبدو أن الرد الذي وصل إلى باي تونس من الحاج أحمد لم يكن متوقعاً ،ونتيجة لذلك بدأ الباي يتهمه بإثارة المشكلات على الحدود التونسية الجزائرية ،وهو في واقع الأمر يريد التغطية على الاتفاقيات السرية بينه وبين الحاكم الفرنسي في الجزائر . فما كان من الباي إلا أن قام بمراسلة الصدر الأعظم يخبره بالوضع على الحدود التونسية الجزائرية بعد احتلال فرنسا للجزائر وأن القبائل التي تقطن تلك المناطق لم تدخل تحت الحماية الفرنسية ، وأصبحت تقوم بالاعتداء على القبائل التونسية وهذا يستدعي من تونس القيام بتأديب تلك القبائل ،ولكن الإقدام على ذلك العمل ربما يثير مشاكل بين فرنسا والدولة العثمانية ، وطالب الباي من الصدر الأعظم توجيهاته حول ما يمكن عمله حول هذه المسألة.(١) ومن خلال فحوى الخطاب يتضح أن الباي كان يريد استصدار موافقة من الدولة العثمانية حتى لا يتهم بأنه متعاون مع الفرنسيين .

أما إقليم وهران فلقد التزم كل من الباي والحاكم الفرنسي في الجزائر بتلك الاتفاقية ،ونتيجة لذلك قرر الباي إرسال بعثة عسكرية بقيادة خير الدين آغا وبرفقته مائتين وخمسين جندياً لدراسة أوضاع الإقليم ووضع الترتيبات لقدوم أحمد باي ، وبالفعل وصلت البعثة في ٢٦ شعبان ١٢٤٦هـ الموافق ٩ فبراير ١٨٣١م إلى وهران والتي وجدتها تعاني من تدهور اقتصادي نتيجة لمغادرة السكان إلى تلمسان ، ومن تدهور أمني نتيجة لضعف موقف حاكم المدينة حسن باي، ومع أن خير الدين حاول إعادة الأمن إلى المدينة إلا أن الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها الأقاليم الجزائرية عامة ووهران خاصة جعلت من المستحيل على التونسيين البقاء في تلك المدينة فالحكومة الفرنسية بدأت تتنصل من الاتفاقية التي عقدتها مع الحكومة التونسية ، والنشاط العسكري الفرنسي بدأ ينشط في غرب الجزائر وفي إقليم تلمسان بالذات.إضافة إلى أن الالتزامات المالية التي ألتزم بها التونسيون أصبح من الصعب الالتزام بها خاصة وأن

(١) الخط الهمايوني ،رقم الوثيقة A ١٨٦٣٨ ،الأرشيف العثماني .

العوائد المالية التي كان يجبيها خير الدين من أهالي وهران لا تغطي القسط المالي الذي أشترطه الفرنسيون على الحكومة التونسية ، إذ إن الحكومة التونسية كان من المفترض أن تدفع ٨٠٠ ألف فرنك بينما المداخيل التي جبتها الإدارة الفرنسية في وهران كانت لا تتجاوز ٥٤١٣٣ ريالاً خلال ستة أشهر [١] .

ومن خلال الموقف التونسي من الاحتلال الفرنسي للجزائر يلاحظ أن الحكومة التونسية حاولت أن تضع إستراتيجية جديدة لسياستها الخارجية ، إذ أنها عقدت اتفاقيات تعاون تجاري وتحالف عسكري مع الفرنسيين، وهذا يتعارض مع السياسية التقليدية التي شكلت العلاقات بين دول المغرب العربي وبين الدول الأوروبية طيلة الثلاثة قرون تقريباً التي سبقت ذلك الحدث ، ويعطي دلالة أخرى وهي استقلالية تونس عن الدولة العثمانية إذ إنها تجاهلت الحكومة العثمانية في تقاربها مع الفرنسيين ، وهذا التجاهل بالطبع أغضب العثمانيين الذين عدوا تحالف التونسيين مع الفرنسيين خروجاً عن الأمة الإسلامية ، ويجب محاربة أولئك الخارجين. وعندما سمع الباي بتلك التهديدات أرسل وفداً إلى إستنبول ضم أحمد بن أبي الضياف ومصطفى البهلوان ليوضح للحكومة العثمانية وجهة النظر التونسية والتي تتلخص في أن قبول الباي بحكم وهران وتعاونه مع الفرنسيين الهدف منه حقن دماء المسلمين، وبالفعل نجح الوفد في إقناع الحكومة العثمانية بحسن نوايا الباي ، وأن تلك السياسة إذا كانت يترتب عليها ضرر للأمة الإسلامية ، فإنها مستندة على القاعدة الفقهية "الضرورات تبيح المحذورات " .

وأيضاً كان من مهام الوفد طلب السماح من السلطان باستحداث بعض الترتيبات العسكرية وإحضار لباس التشريف للباي لكي يدعم موقفه داخلياً خاصة وأن هناك بعض المعارضين لسياسته من الجند والذين يعودون إلى أصول تركية ، وعند عودة الوفد إلى تونس ألبس الزي العسكري النظامي وأرسل معه رسول بالشعار الملكي النظامي

(١) عبد الجليل التميمي ، مغامرة الحماية التونسية في وهران، ص ص ١٠-١٨.

لكي يتقلده الباي كما جرت العادة بذلك ، وعند وصول الوفد قام الوزير بتقليد الباي الشعار في محفل كبير في الديوان الملكي ، وهذا دلالة على عودة الأمور إلى مجاريها بين الدولة العثمانية وبين تونس.(١)

أما موقف الدولة العثمانية من غزو فرنسا للجزائر والآثار التي ترتبت عليه فلقد تمثل في استنكارها للنشاط العسكري الفرنسي أمام السواحل الجزائرية وحاولت أن تقطع على فرنسا فرصة احتلالها للبلاد، إذ أنها كانت تعد الجزائر ولاية من الولايات العثمانية التي تدير شؤونها بعيداً عن الحكم العثماني المباشر. ونتيجة لذلك أرسلت فرقة عسكريةً بقيادة القبطان طاهر باشا قبيل احتلال فرنسا للجزائر كان مهمتها تنحية الداي حسين عن إدارة البلاد خاصة وأن سياسته تجاه فرنسا كانت السبب الرئيس في مقدم الحملة الفرنسية وبتنحيته تعدل فرنسا عن غزو البلاد . وعندما وصلت الفرقة العثمانية إلى تونس والتي كانت تنوي النزول في تونس والتوجه إلى الجزائر عن طريق البر لم يسمح لها الباي بالنزول واعتقد أن مساعدة طاهر باشا سوف يضر بصداقته مع فرنسا وربما يعرض تونس للخطر خاصة بعد التحذيرات الفرنسية ضد الحكومة التونسية بعدم تدخلها في الحرب.(٢)

ومع أن حسين باي حاول التحالف مع الفرنسيين حتى لا يعرض بلاده لغزو محتمل من قبل الفرنسيين إلا أنه أيضاً تنبه إلى أن سياسته تلك سوف تضر بصلات تونس مع الدولة العثمانية ، لذلك حاول أن يزود الوفد التونسي الذي توجه إلى إستنبول برسائل حوت تهنئة للسلطان على التنظيمات التي استحدثت في الجيش العثماني والتي تتلخص في إلغاء الوجاقات الإنكشارية ، ويطلب من السلطان السماح لتونس بتطبيق ذلك

(١) وثيقة رقم B ١٨٦٨٨ ،الخط الهمايوني، الأرشيف العثماني ، أحمد بن أبي الضياف ،مصدر سابق ص.ص.١٧٨- ١٧٩.

(٢) أرجمند كوران.السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر. نقله عن التركية د. عبد الجليل التميمي، تونس ١٩٧٤ ص.ص.٣٤- ٣٨.

النظام . [1] ويبدو أن تلك التوجهات التي أقدم عليها الباي حسين أذابت الجليد بين الدولة العثمانية وبين تونس ،وأوحت أن الباي لازال يدرك أن علاقته مع الدولة العثمانية علاقة مبنية على تاريخ مشترك وتبعية فرضتها الروابط الدينية والتاريخية رغم ما اعترض الأخيرة من فتور وخاصة بعد استئثار الأسرة الحسينية بنوع من الاستقلالية عن الدولة العثمانية .

وبعد احتلال الجزائر احتج السلطان العثماني محمود الثاني على الاحتلال الفرنسي للجزائر باعتبارها من ممتلكات الدولة العثمانية ، وحاول في بداية الأمر مفاوضة الفرنسيين للحصول على مكاسب سياسية وذلك بإقناع الفرنسيين بأن الدولة العثمانية سوف تتكفل بجميع المطالب الفرنسية وبالذات ما يتعلق بتأمين التجارة الفرنسية ،ولكن تلك المحاولات فشلت . ونتيجة لسلبية الموقف الفرنسي فكر السلطان في استخدام القوة ضد الفرنسيين ولكن يبدو أن الإمكانيات العسكرية لم تكن تسمح للدولة العثمانية بمجابهة الفرنسيين ،الذين كانوا يملكون من القوة ما يمكنهم من السيطرة على نيابات المغرب العربي جميعها، لذلك قررت العدول عن التدخل في الجزائر وبدأت تخطط في الحفاظ على كل من تونس وطرابلس من الوقوع تحت السيطرة الفرنسية [2].

ولكي يؤكد السلطان العثماني على تبعية تونس للدولة العثمانية أعطى إشارة للفرنسيين بأن تونس جزء لا يتجزأ من أملاك دولته ،وأنه يهتم بأمورها الداخلية وذلك بإصداره فرمان لوالي تونس حسين باي يجدد فيه تعيينه كوالي على تونس كما اعتاد السلاطين العثمانيون على ذلك، ويشكره على القيام بالمهام الموكلة إليه ،ويطلب منه

---

(١) رسالة من حسين باشا إلى السلطان محمود ٧ ذي الحجة ١٢٤٦ هـ (٨ يونيو ١٨٣١ م) الخط الهمايوني رقم الوثيقة ١٨٧٤٨ الأرشيف العثماني.

(٢) عبد الرحمن تشايجي .المسألة التونسية والسياسة العثمانية ١٨٨١-١٩١٣. ترجمة عبد الجليل التميمي. تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣، ص ٣٤.

تسيير أمور الرعية متبعاً الأوامر العلية التي تصل إليه بما يقتضيه الشرع الشريف. ولقد ورد في ذلك الفرمان ما نصه"...عند وصول التوقيع الهمايوني الرفيع يكون المعلوم أنك أنت الباشا المومى إليه من صادق خدمة دولتي العلية الأبدية القرار ومن شعار الحمية اتباع سلطنتي السنية السرمدية الاستمرار، وأن ما بذلته من الهمة وما أجريته من الحزم والصداقة إلى الآن فيما فوض إلى لياقتك بأوامري العلية الملوكانية ، وفيما أحيل إلى عهدتك مما أنت أهل له من مهام سلطنتي السنية جميع ذلك لدى ذاتي الشاهانية ظاهر ومعلوم وأن ظهور وحسن الخدمة أيضاً منك مأمول ومجزوم ، وقد اقتضت عواطفي العلية الملوكانية وعوارفي البهية السلطانية هذه المرة بإبقاء الأيالة المذكورة وتقريرها في عهدتك كما كانت بموجب المقرون بالشوكة خطي الهمايوني الصادر بمزيد الشرف فلازم أن تكون سيرتك وأطوارك على قسطاس الشرع الشريف مطابقة وإلى يمن رضاي العالي مناسبة وموافقة وقد أمرتك بنظر وتسديد كافة مهام أمور ووظيفة ولايتك على الأيالة التونسية وجميع متفرعاتها ..." [1].

ولم تقف جهود الدولة العثمانية على التأكيد على تبعية تونس لها والاهتمام بشؤونها الداخلية بل إنها حاولت التقرب من الحكومة التونسية وذلك باستخدام سياسة مشابهة للسياسة التي سلكتها فرنسا في تعاملها مع باي تونس حسين باشا عندما أعطته وعود بحكم وهران وقسطنطينة. ففي عـام ١٢٤٩هـ (١٨٣٤م) فكرت الدولة العثمانية بإلحاق طرابلس بتونس ويبدو أن هناك حيثيات تاريخية ومشاكل داخلية في طرابلس وظروف عسكرية واعتبارات سياسية جعلت الدولة العثمانية تقدم على ذلك العمل . فتونس من الناحية التاريخية لعبت دوراً هاماً في مساعدة الأسرة القرمانلية التي التجأت إليها عندما استولى على الحكم علي برغل في عام١٢٠٧هـ(١٧٩٣م)، وبعد عامين من

---

(١) فرمان سلطاني من السلطان محمد بن عبد الحميد إلى حسين باشا، باي تونس في ١ شوال ١٢٤٦هـ(١٤ أبريل ١٨٣١م)صندوق ٢٢١ ،ملف٣٦١ ، السلسلة التاريخية الأرشيف التونسي ، تونس.

حكم الأخير استطاع باي تونس حمودة باشا من إرسال حملة إلى طرابلس نجحت في تثبيت حكـم تلك الأسرة على البلاد .[١]

أما المشاكل الداخلية في طرابلس فلقد تركزت في الديون المتراكمة على يوسف باشا القرمانلي وتدخل القناصل في شؤون البلاد وقيام الثورات ضد حكم الأسرة القرمانلية مما اضطر يوسف باشا للتنازل عن الحكم لابنه وولي عهده علي باشا في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.[٢] ورغم تلك التنازلات من يوسف باشا القرمانلي إلا أن الثورة ضد الحاكم الجديد ظلت مستمرة وزادت الأمور سوءاً عندما انضم إلى الثوار محمد بك أخو علي باشا ،وظهر واضحاً خطورة الثورة التي تحولت إلى حرب أهلية بين أفراد الأسرة القرمانلية خاصة عندما أصبحت قوى وأطراف خارجية مثل فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية وتونس تتدخل في تلك الصراعات. وكان لاستنجاد بعض الأهالي بالدولة العثمانية وبحسين باي الأثر الكبير في عزم الدولة العثمانية على اتخاذ قرار بشأن الوضع المتدهور في البلاد ، فبعد أن كانت فكرة الاستعانة بحسين باشا في إلحاق طرابلس بتونس من الخيارات المطروحة أمام الحكومة العثمانية خاصة وأن باي تونس كان له أطماع توسعية في المنطقة وكان يتظاهر بتبعيته للدولة العثمانية في أداء تلك المهمة إلا أن الدولة العثمانية قررت القيام بتلك المهمة بنفسها حيث أرسلت حملة عسكرية من ٦٠٠٠جندي في الخامس والعشرين من شهر فبراير ١٨٣٥م استطاعت من خلالها استعادة نفوذها في طرابلس والقضاء على الأسرة القرمانلية.[٣]

---

(١) شوقي عطا الله الجمل. مرجع سابق .ص.١١٠ .

(٢) محمد سعيد الطويل ، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي ١٧٩٥-١٨٣٢ بنغازي : دار الكتب الوطنية ٢٠٠١م ،ص.ص. ٣٤٧-٣٤٨.

(٣) أحمد بن أبي الضياف ، مرجع سابق ،الجزء الثالث ،ص.١٩١ ، وانظر عبدالجليل التميمي ، مسألة إلحاق طرابلس الغرب إلى تونس سنة ١٨٣٤م ، المجلة التاريخية المغربية ،عدد٤ (١٩٧٥م)ص .ص .٧٥-٨٠ ، وانظر محمد سعيد الطويل ، مرجع سابق ،ص.٣٤٩.

ورغم قيام الدولة العثمانية بمهمة إنهاء الصراع القائم في طرابلس وعدم إعطاء تونس الفرصة للقيام بذلك إلا أن باي تونس الجديد مصطفى باي الذي خلف أخاه حسين باي في الأول من محرم سنة ألف ومائتين وإحدى وخمسين(٢٠مايو ١٨٣٥م.) حاول التقرب من الدولة العثمانية فأرسل بعثة إلى إستنبول لطلب الفرمان من السلطان العثماني وإضفاء صفة الشرعية على حكمه للبلاد. وبالفعل عاد الوفد التونسي بالفرمان من السلطان العثماني محمود الثاني والذي حمل الوفد رسالة للباي للالتزام بدفع مبلغ مالي سنوي للدولة العثمانية يحدد فيما بعد. وعندما وصل الوفد تدارس الباي ورجال حكومته الطلب العثماني وكان رأي الباي هو دفع المبلغ المالي للحفاظ على العلاقة مع دولة الخلافة الدولة العثمانية على أن لا يكون ذلك المبلغ يضر بمالية الدولة ،ولكن كان رأي رجال دولته مخالفاً لرأيه لاعتقادهم أن ذلك سوف يلحق الضرر بتونس اقتصادياً وسياسياً.ونتيجة لذلك استقر الرأي على مكاتبة السلطان العثماني والاعتذار عن دفع المبلغ المالي المقترح نظراً لفقر البلاد والتي هي بحاجة لمساعدة الدولة العثمانية خاصة وأن البلاد كانت تمر بظروف اقتصادية صعبة .[1]

ولقد كان لبسط الدولة العثمانية حكمها المباشر على طرابلس الأثر الكبير على الوضع الذي لا يزال متأزماً في الجزائر ،وبالذات على الحدود التونسية الجزائرية حيث مقاومة أحمد باي، باي قسطنطينة، للفرنسيين.ونتيجة لذلك أشيع أن الدولة العثمانية تعد العدة للقيام بحملة على تونس لتضمها إلى حكمها المباشر ومن ثم تجنيد عربان تونس لمحاربة الفرنسيين في الجزائر. وعندما سمعت فرنسا بذلك وجهت أسطولها إلى سواحل تونس لعدم تمكين الأسطول العثماني من احتلال تونس ، وأصبحت الحكومة التونسية في موقف لا تحسد عليه، فوجود الأسطول الفرنسي على سواحل تونس

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص.ص.١٩٩-٢٠٠.

يوحي بأن الباي استدعاه ليقوم بالدفاع عن بلاده، وفي نفس الوقت كان الباي يريد الحفاظ على علاقته مع الدولة العثمانية إذ أن ذلك الخبر ربما يكون مجرد إشاعة لا صحة لها، لذلك حاول الباي استرضاء الدولة العثمانية والحفاظ على الوضعية التي تتمتع بها تونس بعيداً عن الاحتلال الفرنسي أو التدخل العثماني ، فكتب إلى القنصل الفرنسي شوبيل يطلب منه مغادرة الأسطول الفرنسي لشواطئ تونس لأن ذلك سوف يضر بالعلاقة بين تونس والدولة العثمانية ،والتزم الباي بتقديم الخدمات الملاحية للسفن الفرنسية على شواطئ بلاده. ولقد أشار إلى ذلك بقوله"...أما بعد فإن جناب الدولة الفرنساوية وجهت أجفانها إلى مرسى عمالتنا على مقتضى المحبة والمودة، وقابلناهم بإكرام لأن شقوفنا* في مراسي الفرنسيين كأنها في مراسي عمالتنا، فكذلك شقوف الفرنسيين عندنا. وأما إقامة الأجفان في هذا الوقت بحلق الوادي، ودونالمة مولانا السلطان بقربنا، وفيها السيد قبطان باشا، ربما تنتج لنا مضر في الحال أو في المستقبل من جهة الدولة العثمانية أدام الله وجودها ، لأنها ربما تظن في جنابنا ظناً يضر بنا . ومعلوم أننا تحت طاعة مولانا السلطان في أمره، وباسمه نخطب في جوامعنا وعلى سكتنا ، فلا يخطر ببالنا أننا نعصيه أونخالف أمره،أو نعارضه بشيء. فالمراد أن تعرف الأميرال بـهذه المضرة التي نتوقعها..." (١).

وهنا يلاحظ وضوح السياسة التونسية تجاه التطورات في المغرب العربي فهي تريد الحفاظ على علاقاتها القديمة مع الدولة العثمانية كورقة رابحة تستخدمها ضد السياسة التوسعية ضد الفرنسيين والتي أخذت سياستهم تبدو أكثر وضوحاً في الجزائر خاصة عندما أخذوا في قمع المقاومات التي وقفت ضد التوسع الفرنسي في الجزائر. وفي نفس

* الشقوف والأجفان المتقدمة الذكر تعني السفن.

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق،الجزء الثالث، ص. ٢٠٥.

الوقت تحاول الإبقاء على علاقتها معهم وعدم التورط في حرب ربما ستؤدي إلى فقد تونس لاستقلالها.

ولقد أجاب القنصل الفرنسي على تلك الرسالة بتحذير الحكومة التونسية من منع الأسطول الفرنسي من التواجد على السواحل التونسية ، وأن وجود الأسطول الفرنسي هدفه الحفاظ على المصالح الفرنسية في تونس خاصة عندما أصبحت معرضة للخطر من قبل الأسطول العثماني . وحذر الدولة العثمانية من بسط نفوذها على تونس لأن ذلك سوف يهدد الوجود الفرنسي في الجزائر خاصة وأن التعاطف الشعبي داخل تونس كان قوياً ، وربما يؤدي هذا التعاطف إلى مساندة مقاومة أحمد باي في قسطنطينة ، وفي نفس الوقت أشار القنصل إلى احترام فرنسا إلى العلاقة التاريخية التي تربط تونس بالدولة العثمانية ، ولقد ورد في أجابته ما نصه "...وصلنا المكتوب الذي تشرفنا به من عند السيادة وأعلمنا به الأميرال لالند... وجانبكم العلي بريء...وخارج من الاتفاق الذي اقتضاه نظر الدولة الفرنساوية في إرسال هذه الدونالمة إلى سواحل تونس وأنتم لا يمكن لكم أن تمنعوا دولة الفرنسيس من ذلك، وهو إرسال شقوفها إلى سواحل تونس. ولأجل ذلك لا يتوجه عليكم لوم ولا عتاب من جانب الدولة العثمانية، وحاشا جناب دولتنا أن ترضى بما يوجب لكم غياراً مع دولتكم، وإنما مراد الإمبراطور أن تبقى جناب دولتكم مع الدولة العثمانية على العهد القديم السابق ، من غير تبديل ولا تغيير.ولكن الدولة العثمانية لا يمكن لها أن تخترع أمراً جديداً تضر به مصلحة الفرنسيس في الناحية التي تحت يده في الأبركة* ...لأن قدوم دونالمة المسلمين إلى تونس يتقوى بها قلب باي قسطنطينة الذي عندنا معه في التاريخ مكالمة، وربما حرب بيننا فلأجل ذلك نعلم قبطان باشا أنه لا يقدم، ويرجع إلى المحل الذي جاء منه. فإن صمم وعزم على القدوم ،فإن الأميرال واجب عليه أن يصده ويمنعه بالمدافعة القهرية بالقوة " (١).

* الأبركة هنا تعني أفريقيا .

(١) نفس المصدر السابق ،الجزء الثالث ، ص.ص٢٠٥-٢٠٦.

ونتيجة لهذا التحذير الفرنسي لباي تونس بل وللدولة العثمانية اضطر الباي والدولة العثمانية للتعامل بحذر مع ذلك التحذير، فمصطفى باي كان يدرك أنه لا يستطيع الوقوف ضد الفرنسيين الذين بدؤوا في انتهاج سياسة جديدة في المغرب العربي تقوم على التوسع في الجزائر، ومن المحتمل أن تمتد تلك السياسة التوسعية لتشمل مناطق خارج الجزائر خاصة إذا هُددت المصالح الفرنسية كما أشار القنصل في رسالته، والأحداث التاريخية تؤكد أن من أهم الذرائع التي اختلقها الفرنسيون لاحتلالهم للجزائر هي تهديد المصالح الفرنسية من قبل الجزائريين. أما الدولة العثمانية فهي الأخرى كانت لا تريد التورط في حرب مع الفرنسيين لأن ليس لديها القدرة على القيام بذلك، وموقفها العسكري من احتلال الجزائر يكاد يكون سلبياً، إضافة إلى أن نجاحها في السيطرة الفعلية على طرابلس لازال محفوفاً بالمخاطر فالمعارضة الداخلية في داخل ولاية طرابلس بقيادة عبد الجليل سيف النصر وغومة المحمادي كانت قوية [1]. وبالطبع لم تكن الدولة العثمانية تدخل في حرب تبدو فيها خاسرة من الوهلة الأولى.

وعلى الرغم من مهادنة الدولة العثمانية لفرنسا إلا أنها كانت تراقب التطورات في المنطقة عن كثب، فبعد وفاة مصطفى باي تولى ابنه أحمد باي في العاشر من شهر رجب ١٢٥٣ هـ (العاشر من شهر أكتوبر ١٨٣٧م) حيث تلقى البيعة من أهل الحل والعقد في البلاد. وكالعادة قام السلطان محمود الثاني بإصدار فرمان عين فيه أحمد باشا والياً على تونس حيث كان من المتعارف عليه أن ولي العهد يخلف الوالي ، ولقد اتخذ السلطان هذا القرار بعد تقرير تلقاه من الصدر الأعظم والذي أشار فيه إلى وفاة مصطفى باشا في تونس ومكاتبة الأهالي له يلتمسون من السلطان تعيين أحمد باشا والياً عليهم . هذا الالتماس جعل السلطان يسرع في اتخاذ القرار حتى يضفي ذلك

(١) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م ،تعريب خليفة محمد التليسي ، بيروت: دار الثقافة ١٩٧٤م ص.ص.٣٦٠- ٣٧٢ .

التعيين صفة الشرعية للوالي الجديد ويحافظ على الروابط الشرفية بين دولة الخلافة وبين تونس التي كانت مهددة من قبل الفرنسيين في الجزائر. [١] ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تسعى جاهدة على الحفاظ على وجودها السياسي في تونس ومحاولة عدم تمكين الفرنسيين من سياستهم التوسعية في المغرب العربي . وكانت أيضاً الحكومة التونسية تحاول أن لا تفرط في علاقتها التاريخية مع الدولة العثمانية والتي بالطبع كانت تريد أن تستخدمها عندما تكون في حاجتها.

هذا الشعور المتبادل بين الطرفين ترجم إلى عمل فعلي تمثل في استمرارية الدولة العثمانية في مساندة المقاومات ضد الفرنسيين في الجزائر وبالذات مقاومة أحمد باي في قسطنطينة ، بل والإيعاز إلى الحكومة التونسية بتقديم المساعدة لتلك المقاومة التي قرر الفرنسيون التفرغ لها بعد أن عقدوا صلح تافنا مع الأمير عبد القادر الجزائري في١٥ صفر ١٢٥٣هـ (٢٠ مايو ١٨٣٧ م). [٢] ولقد وضح ذلك التعاون من خلال الرسالة التي بعث بها أحمد باي، حاكم قسطنطينة، إلى الوزير الأكبر السيد أحمد قبطان باشا رداً على استفساره عن تعاون أحمد باي ، والي تونس ، مع مقاومة أهالي قسطنطينة ضد الفرنسيين وذلك بقوله"... أمل بعد نعم الملك الأكمل قد أتاني جوابكم الرفيع...وعلمنا ما فيه وكل شيء شرحتم فيه صار بالبال... ونخبركم نحن في هذه الساعة جانبين إلى حضرة أخانا المعظم الأرفع السيد أحمد باشا ، والي تونس وأنه رافع قدرنا شيء عظيم بالتي يرفع قدره عند الله تعالى وأنه فعل معنا خيراً كثيراً الله يجازيكم ويجازيه عنا خيراً لأنه سلطان عظيم القدر والشأن في غاية السياسة والرياسة والكياسة ،وإننا جميع ما نحتاجوه (هكذا) يفوز لنا بنقاية من تونس من غير تعطيل، وفتح لنا وللإسلام (هكذا) وللمسلمين الذين باتباعنا(هكذا) وطن إفريقية إلى الكيل ... ونحن جانبين إليه

(١) تقرير من الصدر الأعظم على السلطان ، الخط الهمايوني رقم الوثيقة A ٢٢٤٢٥ الأرشيف العثماني.

(٢) شوقي عطا الله الجمل ، مرجع سابق ص.٢٦٨.

نرجو في وعدكم وفضلكم الجزيل لأننا وجدناه في هذا الإقليم ركن الإسلام وما فعل معنا إلا الخير. الله يجازيه عنا خيراً والله ينصر الإسلام ويهدم الكفار..." (١) .

هذا التعاون من باي تونس يعطي دلالة واضحة على أن الحكومة التونسية بدأت في مراجعة سياستها مع فرنسا التي أخذت أطماعها التوسعية تتنامى في المغرب العربي .

ومع أن الحكومة التونسية وقفت موقفاً إيجابياً من مقاومة أحمد باي في قسطنطينة إلا أن الفرنسيين استطاعوا الاستيلاء على المدينة مما اضطر أحمد باي إلى الانسحاب منها .ونتيجة لذلك بسط الفرنسيون نفوذهم على المناطق القريبة من الحدود التونسية وبدت أطماعهم واضحة في إضافة أراضٍ جديدة تابعة لتونس . وعندما ناقش القنصل الفرنسي مع الحكومة التونسية رغبة فرنسا في ضم منطقة قبيلة نهد القريبة من باجة مع إعطاء تونس تعويضات في مناطق أخرى قوبل طلبه بالرفض . بل أن الحكومة التونسية عدت ذلك تعدياً على سيادتها التي تضرب بجذورها في عمق التاريخ ، والتي تستمد من روابطها الوثيقة مع الدولة العثمانية. ولقد ورد ذلك في الخطاب الذي وجه إلى القنصل حيث ذكر فيه"...أن هولاء نهد لم تنلهم رعاية الجزائر سابقاً ،ولا وقع من دولة الترك بالجزائر كلام مع تونس في شأنهم، مع ما كان بينهم من الحروب ،وإنما هم في رعاية تونس ، وملوكها يتداولون التصرف فيهم والخلاص منهم خلفاً عن سلف ، كما عرفناكم بذلك سابقاً. وحدود عمالتنا هي التي نتصرف فيها كما وجدنا من قبلنا ، لم نتجاوزها. وإما تجديد التحديد أو إبدال بعض العمالة بجزء من غيرها ، فمعلوم أننا نتوقف فيه على المشورة من جهة الدولة العثمانية ، وإن كان لنا التصرف العام في أيالة بما تقتضيه اجتهادنا من المصلحة. إما النقيض منها أو إبدال بعضها فلا يحسن منا بغير إعلام مولانا السلطان، وتقرير ما ينشأ لنا من المضرات بسبب ذلك لجانبه العالي ..."(٢)

من خلال هذا الرد يمكن استقراء العلاقة بين تونس والدولة العثمانية فالشؤون الداخلية كانت بيد أفراد الأسرة الحسينية ،أما الشؤون الخارجية فلا يمكن البت فيها إلا باستشارة

---

(١) الخط الهمايوني رقم الوثيقة ٦١. الأرشيف العثماني.

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الرابع.، ص.١٧.

السلطان.هذه التوجهات التونسية لم تكن هي القاعدة في العلاقة بين الطرفين وإنما أملتها الظروف التوسعية للفرنسيين على الحدود التونسية ، فالحكومة التونسية في العادة تقوم بعقد الاتفاقيات وتسيير شؤونها الخارجية دون العودة إلى السلطان العثماني .

وبعد الاستيلاء على قسطنطينة أدرك الباي أحمد الخطر الذي ينتظر تونس خاصة وأن الفرنسيين ظهرت أطماعهم واضحة على حدود بلاده فكاتب الحكومة العثمانية يخبرها بالتطورات الأخيرة على الحدود التونسية الجزائرية. وفي المقابل وجدت الدولة العثمانية الفرصة سانحة لزيادة نفوذها في تونس ، فقامت بإرسال وفد إلى تونس برئاسة مصطفى البهلوان بهدايا ثمينة للباي كان من بينها نيشان وسيف مرصع بالذهب وعشرة مدافع بذخائرها ، وعند وصول الوفد إلى تونس استقبل استقبالا حافلاً لم تعهد البلاد مثله من قبل. وبهذا الاحتفال أعطت الحكومة التونسية إشارة للقنصل الفرنسي في تونس بعمق العلاقات التونسية العثمانية . ولكن هذا الوفد زود بتعليمات للحكومة التونسية يطلب منها دفع مبلغ سنوي للدولة العثمانية والذي قوبل بالاعتذار من الحكومة التونسية نظراً لضعف موارد الدولة والتي لا تكاد تكفي الأعباء المالية للدولة . ورغم اعتذار الباي للوفد بعدم استطاعة تونس دفع المبلغ السنوي المقترح من قبل الدولة العثمانية إلا أن الحكومة العثمانية لم تقتنع بالرد التونسي . ونتيجة لذلك أرسل الباي الشيخ إبراهيم الرياحي إلى إستنبول وحمله رسالة برر فيها عدم قدرة تونس على دفع أي مبلغ مالي لأن ما يجبى من البلاد لا يكاد يكفي أوجه الصرف على الأهالي ، ورغم ذلك أكد على الارتباط الوثيق بين تونس والدولة العثمانية ، وأن التونسيين ما هم إلا من رعايا السلطان الذين يجب أن يشملهم عطفه وعدم تحميلهم ما لا يطيقون . ولقد ورد في الرسالة هذا المقتطف"... تونس موضع شعائر الإسلام غريبة ببعدها عن استمطار أياديك الجسام ومساحة معمورها مسير نحو الستة أيام ، شأن أهلها التمعش(هكذا) من الزيت والبر ، والصوف والوبر ، يعانون في تحصيلها ألم الحر والقر ، هذا غالب ما يسد

لهم الخلة...فإن الدخل على قدر الإنفاق ...فالسلطان ظل الله في أرضه يأوي إليه كل مظلوم وهذا من الواضح المعلوم ...هذه ضراعة رعيتك المستمسكين بطاعتك، المستجيرين بحمايتك ، المرتجين لعنايتك وإعانتك، قمت بتبليغها بين سلطنتك الخاقانية، وهمتك العثمانية وتبليغها من الواجب في حقي ،وهو ثمرة طاعتي وصدقي...."[1].

وفي حقيقة الأمر نجح الشيخ إبراهيم الرياحي في سفارته وأقنع الحكومة العثمانية بالتخلي عن طلبها في ذلك الوقت حيث إن ذلك يقود إلى مضرة للعباد والبلاد، أما إذا كان هناك وفرة في المال فإن الباي لن يبخل عن الدولة العثمانية، دولة الخلافة، في أي مساعدة تحتاجها . وبالفعل حصل الرياحي على وعد من الحكومة العثمانية بعدم الإلحاح في الطلب على الحكومة التونسية ،وأن هذا الطلب يمكن تأجيله إلى وقت آخر،بل إن الحكومة العثمانية ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث التزمت للرياحي بأنها إذا أدركت أن ذلك المال سوف يؤدي إلى ضرر فإنها لن تطالب به.وعندما عاد الرياحي إلى تونس في أواسط رجب ١٢٥٤هـ(أوائل أكتوبر ١٨٣٨م) فرح الناس بالحلول التي توصل إليه الوفد التونسي مع الحكومة العثمانية .[2] وفي واقع الأمر إن ذلك النجاح يعتبر نصراً للدبلوماسية التونسية في محاولتها خلق توازن في علاقتها الخارجية وعدم التفريط في علاقتها مع الدولة العثمانية التي تربطها بها روابط تاريخية عميقة.

وعندما بلغ خبر وفاة السلطان محمود الثاني إلى الباي في التاسع من شهر رجب ١٢٥٥هـ (الثاني من يوليه ١٨٣٩م) وتولية السلطان عبد المجيد خان كتب إلى أقاليم تونس خطاباً ينعى فيه وفاة السلطان والدعاء للسلطان الجديد على المنابر . وانتدب الباي وفداً إلى السلطان لتعزيته في وفاة والده وتقديم التهنئة له على تولي الخلافة. وحمل

(١) نفس المصدر السابق ونفس الجزء ص.ص.١٩-٢١.

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الجزء ص.٢٥.

الباي الوفد رسالة عزاء أوضح فيها استقبال تونس لخبر وفاة السلطان بالصبر وأنه لا راد لقضاء الله وسأل الله له الرحمة والغفران . وفي المقابل قام بتهنئة السلطان الجديد بكلمات رقيقة أشار فيها إلى الارتباط التاريخي بين تونس والدولة العثمانية وقدم فيها فروض الطاعة للسلطان حيث ذكر فيها"... وهذه المملكة التونسية، منبت طاعة السلطنة العثمانية ، أخذت من العزاء والهناء النصيب الأوفر والحظ الأكبر،على عادة طاعتها....والباب العالي زاده الله علواً، وإجلالاً،وسمواً يقبل بضاعتنا على قدر مقامها، ... اللهم أعنا على ما أوجبت لسلطاننا من فرض الطاعة، واحفظنا بعدله من أسباب الإضاعة وأدم السلطنة في سلسلته(هكذا) إلى قيام الساعة واحرس بشوكته السنة والجماعة..." (١).

ومن خلال الرسالة السابقة يتضح أنه رغم الاستقلالية الداخلية التي يتمتع بها الباي داخل بلاده وعقده المعاهدات مع بعض الدول الأوروبية إلا أن صلاته مع الدولة العثمانية قوية وراسخة يدعمها في ذلك الاتجاه طاعة السلطان " خليفة المسلمين" وما أوجب الله له من الطاعة، ويسندها تفهم الدولة العثمانية للوضع القائم في تونس وعدم فرض أي مطالب عليها يمكن من خلالها الدخول في انفصال "غير شرعي" بين الطرفين. ويفرض عليها الإبقاء على العلاقات الجيدة الوضع المتأزم على حدود البلاد الغربية. ونتيجة لذلك طلب الباي أحمد من السلطان عبد المجيد الإنعام عليه بلقب مشير* ، ولم يتردد السطان في ذلك حيث بعث إليه بفرمان لترقيته إلى رتبة مشير نتيجة لجهوده في القيام بالأعمال الموكلة إليه ولقد ورد في الفرمان ما نصه"...وبناء على ما ظهر لي من فريق تونس بكل وجه من الخدمات الحسنة في حق ذات اليمن سلطنتي السنية لما هو مودع فيه من جواهر الرشد والإدراك ومعادن الدراية والقابلية وعلى ما هو مقتضى ما هو مأمول في ظهور الغيرة والحمية والمآثر المرضية بتوجيه أنوار عواطف شاها نيتي

(١) نفس المصدر السابق ونفس الجزء ص.٣٣.

* رتبة عسكرية أعلى من مرتبة الفريق كما ورد في الوثيقة .

وفيوض مواهب ملوكيتي في حقه ، فمن عالي عواطف شاها نيتي وباهي عوارف ذات المواهب ملوكيتي صدور أمري الهمايوني المقرون بعناية ملوكيتي في اليوم التاسع من شهر جمادى الآخرة سنة ست وخمسين ومائتين وألف ... فإني قد تفضلت عليه أعطيت له رتبة المشيرية على الوجه المحرر بهذا المنشور الزايد السرور المشتمل على مباحث المنال ومواهب المآل ليكون المشار إليه من التاريخ المذكور فائق الأقران والأمثال برتبة المشيرية الرفيعة ، وعلى أن يبادر بأداء فرائض الشكر وبعدئذ يسعى بكل جد وجهد في إثبات دواعي الدراية والصداقة بحسن ضبط إدارة الأيالة المذكورة ويصرف الهمة في خصوص حماية الأهالي والتبعة وصيانة السكان والرعية والتحري في تسوية أهم أمور خدمات دولتي العلية على حســـب ما هو في عهدة المشيرية بما يوافق رضاي ومقتضى عدل شاها نيتي...." [1] .

ويبدو أن الباي أحمد باشا اختط سياسة تقوم على التوازن بين القوى الطامعة في بلاده والتي من وجهة نظره تمكنه على المدى البعيد من المحافظة على استقلاليتها . فحاول أن يوثق صلاته مع الدولة العثمانية وفي نفس الوقت حاول تجنب الاصطدام بالفرنسيين في الجزائر ومهادنتهم بقدر الإمكان . فعندما أرسل السلطان العثماني عبد المجيد رسولاً إلى تونس في محرم عام ١٢٥٦هـ(مارس ١٨٤٠م) يطلب من الحكومة التونسية استحداث التنظيمات الإصلاحية الجديدة في تونس والتي كان قد أعلن عنها في إستنبول عام ١٨٣٩ م لم يتردد الباي في الاستجابة لأمر السلطان حيث جمع أهل الحل والعقد وأخبرهم بما ورد من السلطان ، وبعد مداولات بين الباي وأعيان رجال دولته أجاب السلطان باستحسان تلك الإصلاحات وأشار إلى أنه سوف يمضي في القيام بها رغم الصعوبات التي ربما تعترضـــها وأشار إلى أنه "أمر لا محيص عنه ولابد منه" [2]

---

(١) فرمان صادر من السلطان عبد المجيد إلى والي تونس أحمد باي بتاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ (٧ أغسطس ١٨٤٠م) صندوق رقم٢٢١ ، ملف ٣٦١ الأرشيف الوطني التونسي.

(٢) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ، الجزء الرابع. ، ص.ص.٣٧.٣٨.

ولم تقتصر الصلات بين الدولة العثمانية وبين تونس على تفهم كل طرف للطرف الآخر بل وصلت إلى أبعد من ذلك خاصة عندما حاولت الدولة العثمانية تكريس وجودها في تونس وذلك من خلال الأوامر والمطالب التي تصل عن طريق البعثات والمكاتبات من وقت إلى آخر. فعلى سبيل المثال، إضافة إلى طلب السلطان باستحداث التنظيمات السابقة الذكر طلب محمد خسرو، الصدر الأعظم، في الدولة العثمانية من المشير أحمد باي إرسال خمسين من الغلمان الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والخامسة عشر ويكونون خالين من العيوب الخلقية للخدمة في قصر السلطان. وبالطبع لم يتردد المشير في تلبية طلب الصدر الأعظم.[1] ،وهذا يعطي دلالة واضحة على أن الدولة العثمانية كانت تريد الحفاظ على وضعيتها في تونس خاصة بعد الانتصارات التي حققها الفرنسيون على مقاومة باي قسطنطينة وبدؤوا يختلقون بعض المشاكل على الحدود الغربية للبلاد.

لقد كانت الاستجابة التونسية لتلك المطالب العثمانية هي بمثابة نجاح حقيقي للسياسة التونسية في ظل الظروف والمتغيرات التي كان تعيشها بلدان المغرب العربي وبالذات الجزائر وطرابلس . فتونس تريد المحافظة على صلاتها مع الدولة العثمانية للتلويح بها أمام الفرنسيين التي أصبحت سياستهم التوسعية تتضح يوماً بعد آخر ، وفي المقابل حاولت الحكومة التونسية عدم خلق أي مشكلات مع فرنسا حتى لا تعطيها الفرصة بتنفيذ مخططاتها الاستعمارية. ولقد ترجمت هذه السياسة في موقفها من المقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين . فالانتصارات التي حققها الفرنسيون في الجزائر في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر جعلت التونسيين يمضون في سياستهم القاضية بعدم

(١) العلاقات التونسية العثمانية مراسلات الصدر الأعظم ، ، صندوق ٢٢٠ ،ملف ٣٤٣ ، السلسلة التاريخية، الأرشيف التونسي .

معارضة الفرنسيين في سياستهم التوسعية في الجزائر وذلك لسببين هما: الاستمرار في السياسة التونسية والتي تقضي بعدم التعاون مع الجزائريين منذ محاصرة الأسطول الفرنسي للجزائر قبل الاحتلال وذلك نظراً للخلافات بين الطرفين مع بعض الاستثناءات البسيطة والتي تمثلت في تقديم العون لمقاومة أحمد باي في قسطنطينة نتيجة للضغوط العثمانية . وثانيهما هو محاولة حكام تونس عدم إثارة غضب الفرنسيين الذين يملكون من القوة ما تعجز تونس عن مجابهته.

ولقد تمثلت تلك السياسة السابقة الذكر، على سبيل المثال ، في موقف أحمد باي من مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري. فعندما كان الأمير عبد القادر الجزائري في حاجة السلاح في بداية الأربعينات من بعض الدول الأوروبية للاستمرار في مقاومته ضد الفرنسيين سهل مهمته تلك وكيل تونس بجبل طارق زاكي كرطوز والذي نسق بين مندوبي الأمير وتلك الدول للحصول على ما يحتاجونه من أسلحة. بل إنه قام ببعض المساعدات الأخرى والتي تمثلت في مساعدة بعض مواطني المغرب العربي غير التونسيين المناهضين لفرنسا ومنحهم وثائق مرور تونسية ويبدو أنه حدث ذلك خلال خلاف المغرب الأقصى مع فرنسا وتأييده للأمير عبد القادر. وعندما علم الباي بتلك المساعدات عنف الوكيل في المرة الأولى والثانية وكتب إليه بعدم القيام بأي تسهيلات للمعارضين لفرنسا لأن ذلك يتعارض مع سياسة تونس القائمة على التعاون والمحبة مع الفرنسيين . ولقد ورد ذلك في رسالة كتبها الباي لوكيله في طنجة حيث قال: " فإنه بلغنا أنك كتبت بصبرتات * لأناس من غير أيالتنا القائمين (كذا) على حكام الدولة المفخمة دولة المعظم سلطان الفرنسيس ،وكذلك بلغنا أن عندك خلطة مع عبد القادر بإعانته في بعض مهماته فتغيرنا من سماع لأن دولتنا مع دولة فرنسا في غاية المحبة والصفا (و) لا نعين القائم عليها بوجه مثل غيرها من أحبابنا الدول بمقتضى المحبة وشروط الوفاء وأنت من

* بصبرتات تعني جوازات سفر أو مرور.

أتباع دولتنا فالواجب أن لا تفعل ذلك ولا تقرب حماه بحيث لا يتطرق إليك وهم في أمثال هذه النوازل التي لا نرضاها ولا نمضيها ولابد أن تحرر لنا مكتوب في هذه النازلة..." [1] .

لقد حاول أحمد باي من خلال تحذيراته لوكيله في جبل طارق ومن خلال مهادنته للفرنسيين عدم إغضابهم لكي لا يجر بلاده إلى صراع كان يدرك كل الإدراك أنه خاسر فيه وأن الدولة العثمانية لن تدافع عن البلاد التونسية وسوف تتركها تعاني من قدرها مثل ما فعلت في تعاملها مع الاحتلال الفرنسي في الجزائر .

المحاولات العثمانية لإيقاف الوجود الأجنبي في تونس في منتصف القرن :

بعد مضي أكثر من عقد من الزمن على الاحتلال الفرنسي للجزائر اتضح أن هناك حقيقتين لم تغب عن الدولة العثمانية ألاوهما: وضوح سياسة فرنسا والتي تقوم على الاستقرار في الجزائر دون وجود أي معارضة من الدول الأوروبية الأخرى ، وخاصة بريطانيا . وثانيهما عجز الدولة العثمانية عن فرض حكمها المباشر على تونس كما فعلت في طرابلس بسبب اختلاف الظروف بين البلدين ، فطرابلس كانت تحكم من قبل الأسرة القرمانلية التي وصلت إلى طور الضعف مما ساعد الدولة العثمانية لإعادة سيطرتها على تلك البلاد ، أما تونس فموقف حكامها قوي إضافة إلى سياسة البايات الخارجية والتي لاقت هوى في نفوس الفرنسيين الذين كانوا يخفون أطماعهم تحت عباءة الصداقة . لذلك اختطت الدولة العثمانية سياسة تقوم على تأكيد تبعية تونس لها وذلك من خلال إلحاح الحكومة العثمانية على الباي بدفع مبلغ مالي كل سنة وباستحداث الإصلاحات ومطالبته بتنفيذ الأوامر من المطالب والتعليمات التي تصل إليه باعتباره تابعاً للدولة . فعلى سبيل المثال،أرسل كنعان القابي كاهيه إلى والي

(١) يحيى بو عزيز " موقف بايات تونس من ثورة الأمير عبد القادر" الأصالة ،العدد٢٣ جانفي فيفري ١٩٧٥ ص.٣١.

تونس رسالة يستنكر فيها عدم دفع المبلغ السنوي والذي من المفترض أن يدفع دون تراخٍ.وذكر أن طلب مندوب أحمد باي الذي وصل إلى القسطنطينية لا يستطيع عرضه على السلطان بل أكد على دفع المبلغ كاملاً والذي حدده بثلاثة آلاف كيسة* في أسرع وقت ممكن وأنه لن يقبل أي عذر بتأجيل تلك المخصصات كما كان في السابق أو حتى في تخفيضها ولقد أشار إلى ذلك بقوله"... والمتضمنة الاعتذار المقدم منكم في خصوص إعطاء مبلغ الثلاثة آلاف كيسة المرتبة على الأيالة التونسية إلى الترسانة العامرة قد وصلت إلى مقام حضرة ملجاء الصدارة المشار إليه بواسطة عبدكم وعني بالبحث في عدم إعطاء مبلغ الثلاثة آلاف كيسة المذكورة تحقق أن يبسط المعذرة بتلك الصورة بلا شك أنها من الأمور غير اللائقة بالكلية نظراً على ما تفضلت به الحضرة السلطانية من التوجيهات السنية في حق مشيريتكم حتى إن تحريراتكم الواردة المذكورة لم يجسر على عرضها والإفادة عنها إلى مبارك عالي مواطئ سعود أقدام همايونية الحرة الملوكانية..." وأكد في نهاية الرسالة على ضرورة دفع المبلغ بنـــاء على أوامر السلطان.[1]

لقد كانت تلك المطالب التي أجلتها الدولة العثمانية أكثر من مرة مطالب صارمة وضعت الحكومة التونسية في موقف جعل من الصعب تقديم نفس الأعذار السابقة فكان لابد لها أن تبحث عن مخرج جديد من الضغوط العثمانية عليها . وبالفعل قرر الباي إرسال هدايا إلى السلطان والصدر الأعظم وشيخ الإسلام وبعض الوزراء لكي يسترضيهم ويخلق نوعاً من التعاطف مع وجهة النظر التونسية التي تؤكد دائماً على أن البلاد تعاني من مشاكل اقتصادية يجب أن تراعى من قبل الحكومة العثمانية . وكانت

* الكيسة وحدة وزنية قياسية اعتمدتها الدولة العثمانية في سياستها الجبائية ولم تحدد الوثيقة نوعية ما في الأكياس ولكن يبدو أنها من الدراهم.

(١) رسالة مؤرخة في ١٧ صفر ١٢٥٧هـ (٩ أبريل ١٨٤١م) وثيقة رقم ٢٥ ، ملف ٣٥١ صندوق ٢٢٠ ، السلسلة التاريخية الأرشيف الوطني التونسي .

تلك الهدايا عبارة عن ستة وثلاثين من الخيول وسيوف مرصعة بالذهب والماس وقدمت في موكب رسمي إلى السلطان بعد ورود أنباء بأن تلك الهدايا إذا لم تقدم بصفة رسمية بأنها لن تقبل .[1] ويبدو أن السلطان أراد أن يلفت أنظار الدول ذات المصالح في تونس وخاصة فرنسا بأن صلات بلاده وروابطها مع تونس قوية ، وأن تلك الهدايا التي تقدم من حين إلى آخر إنما هي جزء مفروض على تونس وأنها تعبر عن الولاء والطاعة لخليفة المسلمين.

وبعد عودة الوفد الذي قدم الهدايا إلى السلطان أرسل رؤوف باشا ، الصدر الأعظم، رسالة إلى مشير تونس ضمنها بعض التعليمات المتعلقة بالشؤون الداخلية مثل الاهتمام بشؤون الرعية التي تعتبرها الدولة العثمانية من رعاياها والاهتمام بفئة التجار والصيارفة على وجه الخصوص . ولقد ورد فيها ما نصه"...كما هو في عالي علمكم أنه تلزم الدقة من طرف كافة مأموري السلطنة السنية في خصوص إجراء كل أنواع الحماية والصيانة في كل جهة إلى جميع ما هو وديعة بيد حضرة ملجأ الخلافة العظمى من صنوف التبعية والرعايا ونشر أصول العدالة بينهم وإجراء المعاملة في حقهم بالشفقة والإنسانية وحسن ما يقع لهم من المصالح بغير تصعيب وبالأخص اتخاذ الأسباب اللازمة لترويج العملة وتسهيل التجارة للبلاد والعباد بتنظيم أمور المتمولين من التجار وطائفة الصيارفة حيث عليهم المدار والنظر في مصالحهم والتسوية في الأخذ والعطاء بينهم على وجه الحق والحاصل يلزم التدقيق الكلي في كل الأمور التي من شأنها صيانة الرعية والمؤدية إلى كسبهم ونفعهم زيادة عن سائر الرعايا غيرهم ...وأن الدولة العلية أيضاً يلزمها التحريص في هذا الخصوص لإجراء الحماية الكاملة والتسهيلات الواجبة بما أمكن في شأن المعاملة والأخذ والعطاء والحقوق المشروعة التي كتبته السلطنة

(١) رسالة من أحمد باي إلى السلطان عبد المجيد في ٢٠ ربيع الأول ١٢٥٧هـ (١٢مايو١٨٤١م) وثيقة رقم ١٨٧٠ ، إرادة داخلية ، الأرشيف العثماني .

السنية...وصدر شرفها الهمايوني من فيض جنابه السلطاني بإجراء التنبيهات اللازمة إلى كافة مأموري الدولة العلية لإجراء الدقة من الآن فصاعداً في كل حال والاعتناء بهذه المواد المذكورة حسب مراده العالي ومرغوبه الخيري الشاهاني لاستحصال الرعية والعباد على تمام الأمن وكمال الرفاهية وفق المراد..." (١) .

إن هذه الرسالة تعطي دلالة واضحة على أن الدولة العثمانية تزيد من تأكيدها على تواجدها في تونس ومسؤوليتها عن التونسيين الذين تعدهم جزءاً من رعاياها.

ومع أن أحمد باي حاول الخروج من مأزق إلحاح الحكومة العثمانية بدفع الأداء السنوي عن طريق إقناعها بعدم قدرة تونس على القيام بذلك إلا أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح، ونتيجة لذلك قرر البحث عن مخرج آخر فكاتب وزير الخارجية البريطاني للتوسط في إقناع الدولة العثمانية بالتخلي عن مطالبها خاصة وأن بريطانيا تتمتع بعلاقة جيدة مع كل من تونس والدولة العثمانية. ولقد أشار الباي في خطابه أيضاً على أن مطالب الحكومة العثمانية وصلت إلى التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية التي يعتقد أنها حق موروث له ويجب عدم التفريط فيهما. أما الحكومة العثمانية فترى عكس ذلك حيث تعتقد أن استقلالية الباي عنها في تلك الشؤون حق فرطت فيه في فترة من الفترات ويجب أن يعود لها، وأن ممارستها لهذا الحق مظهر من مظاهر الوجود العثماني في تونس. ولقد ورد في خطاب الباي ما نصه "... والآن تكرر لنا الطلب من الدولة العلية بمكتوب من الوزير في ترتيب أداء معين من المال في كل سنة ،وأن هذا لم يعهد ولم يقع في السابق أصلا من لدى آبائنا وأجدادنا جميع من سلف من حكام هذا القطر وإنما يعاهدون الدولة العلية على حسب الاستطاعة والطاقة مهما تيسر ذلك ونحن لم نفعل عن حضنا (هكذا) وأما التحجير في التصرف إلا بالإذن فإنه منذ أسس هذا

(١) رسالة من رؤوف باشا إلى المشير أحمد بتاريخ ١٠ صفر ١٢٥٧هـ(٢ أبريل ١٨٤١م) ملف رقم ٣٣٧ صندوق ٢٢٠ الأرشيف الوطني التونسي .

الوجق من نحو ثلاثمائة سنة وحكامه يتصرفون فيه ،بمرادي أن نكون مثل السلف من آبائي وأجدادي من مولانا السلطان لا تبديل ولا تغيير لأننا لم نقصر عنهم في طاعة مولانا السلطان فالمطلوب المرغوب من جناب دولة بريطانيا العظمى زمن المحبة الثابتة بيننا أن تكون لنا واسطة وسبباً في بقاء حالتنا على عادة بلادنا السابقة التي نشأنا فيها خلفاً عن السلف مع الدولة العلية لأننا نتحقق أن الدولة العثمانية ودولة بريطانيا العظمى بينهما من الصفا والمحبة ما يثمن أكثر من مطلبنا الذي هو بقاء ما كان كما كان..."[1].

واستمرت الحكومة التونسية في سياسة التقرب الحذر من الدولة العثمانية ففي أواخر محرم سنة ١٢٥٨هـ أواسط مارس ١٨٤٢م وجه باي تونس سفينتين حربيتين بجميع مستلزماتها الحربية من مدافع وغيرها هدية للبحرية العثمانية ومبلغاً من المال بلغ خمسين ألف دورو* وبعضاً من منتجات البلاد . والسبب وراء تلك الهدايا هو محاولة استرضاء الحكومة العثمانية التي لم تكن راضية عن تأجيل الحكومة التونسية للتنظيمات المقترحة من الصدر الأعظم الذي ألح في الطلب على والي تونس بالشروع قي تنفيذها حتى قال: " لا يمكن أن السلطان يتصرف بقانون تنظيماته ، وباشا تونس يتصرف في المسلمين بلا قانون شرعي ولا سياسي ومآل ذلك إلى خراب المملكة لا محالة" [2]. وعندما عرضت الهدايا على السلطان استقبل الوفد الذي قدم الهدايا إليه أحسن استقبال حيث استقبل الوفد في سفينة يطلق عليها المحمودية بل إنه أعجب بالسفينتين التونسية الصنع وأطلق عليهما مسمى نجم فشان ونويد فتوح .[3] وتناقش الوفد مع

(١) رسالة من أحمد باي إلى وزير الخارجية البريطاني ١٠ ربيع الثاني ١٢٥٧هـ (٣١ ماية ١٨٤١م)صندوق ٢٢٠ ملف ٣٤٤ الأرشيف الوطني التونسي .

* الدورو عملة إسبانية .

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق ،الجزء الرابع.، ص٥٨.

(٣) وثيقة رقم ٣٠٩١ (وثيقة غير مؤرخة)، إدارة داخلية ، الأرشيف العثماني .

بعض وزراء الدولة العثمانية خلال إقامته بإستنبول كالصدر الأعظم عزت محمد باشا ووزير البحر طاهر باشا ووزير الحربية نجيب علي باشا وغيرهم بشأن توثيق عرى الصلات بين تونس والدولة العثمانية ، ولقد تركزت المباحثات حول دفع مبلغ من المال سنوياً كدلالة على ربط تونس بالدولة العثمانية والتي في نظر الحكومة العثمانية أنها ستزيد من "اللحمة الإسلامية" التي كان المسلمون في حاجة لها في ظل الأطماع الأوروبية وبالذات في المغرب العربي . ومن الأمور الهامة التي أكد عليها الوزراء في محادثتهم مع الوفد التونسي سرعة الشروع في العمل بالتنظيمات الإصلاحية حتى إن وزير الحربية أشار بقوله : "... إن الحال يقتضي السرعة بترتيبها وأنتم بدونها في خطر" (١) .

وبعد عودة الوفد التونسي اطلع الباي على وجهة النظر العثمانية بشأن الصلات بين الطرفين مما جعل الباي يتوجس خيفة من أطماع الدولة العثمانية التي أخذت تنحى منحى يتسم بالحزم في تنفيذ التعليمات الصادرة من الدولة العلية. ولقد تمثل ذلك الحزم في المكاتيب والمراسيل الذين كان السلطان العثماني ينتدبهم إلى تونس من وقت إلى آخر لحث الباي على دفع الأداء السنوي الذي تطالب به الدولة العثمانية. فعلى سبيل المثال انتدب السلطان عبد المجيد عارف زكي أفندي إلى تونس ليناقش مع المشير أحمد دفع الأداء السنوي ،ولكن المشير لم يستجب لهذا الطلب متحججاً بعدم قدرة تونس على دفع ذلك الأداء ولقد ورد ذلك في خطاب وجهه الباي إلى السلطان وورد فيه "... ثم إن عبدكم ذي الرفعة عارف زكي أفندي ... الذي أرسل خصوصياً لمباشرة المأمورية وتبليغ ما أودع لديه من الوصايا والتنبيهات مع إجراء الفصول اللازمة المستحسن اقتضاؤها قد تيسر إلى هذا الطرف في أواخر شهر جمادى الأول مصحوباً بالأمن والسلامة وقد تذاكر الأفندي المومى إليه مع عبدكم شفاهاً في خصوص التقارير والإفادات الصادقة المتعلقة بالمبلغ الذي تفضلت بطلبه قبلا (هكذا) الحضرة الشاهانية أفهمني عنها كما

(١) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ،الجزء الرابع. ، ص.ص.٥٩ ـ ٦٠ .

ينبغي ... وعليه فالمرجو والمسترحم من المراحم العلية الملوكانية العفو هذه المرة أيضاً في حقنا عن أداء المبلغ المذكور كما سبق العفو والمساعدة السنية في ذلك من طرف المرحوم المغفور له ، وأن تنظر بعين العنـــاية إلى عبيدها الفقراء والرعايا الموجودين بأيلة تونس..."(١) .

إن الرفض التونسي لدفع الأداء السنوي جعل السلطان العثماني يستخدم أسلوباً آخر في محاولة تكريس تبعية تونس للدولة العثمانية. ولقد تمثل هذا الأسلوب في تسيس الدين والتأكيد على الروابط الدينية وأن السلطان هو صاحب الشرعية في إصدار التعاليم الدينية لرعاياه في تونس التي تعتبر جزءاً من أملاك الدولة العثمانية. ففي إحدى الفرمانات التي وجهت إلى أهالي تونس أمر السلطان خاصة الناس وعامتهم بالاهتمام بالصلوات الخمس وطالب الجهاز الإداري في تونس بالاهتمام وتوصيل تلك التعاليم إلى كافة الناس .ولقد ورد في ذلك الفرمان ما نصه"... الدستور المكرم والمشير المفخم ... وزيري أحمد باشا مشير تونس الحالي...كما هو مقرر لدى الجميع حيث إن الأمر بالقيام والمواظبة على أداء الصلوات الخمس كما فرض الله تعالى هو فرض عين على كل مؤمن موحد متحلي بجوهر الإيمان والإسلام ومنجلي قلبه ومنور بنور التوحيد وكان من مقتضى الديانة أن يؤدي المؤمنون الصلوات الخمس المفروضة مع الجماعة في الجوامع والمساجد ،ولما كان تدقيق النظر لإجراء مثل هاته الأحكام الدينية هو متحتم في ذمتي السلطانية ...بأن من الآن فصاعداً أهل الإسلام المستوطنون بدار خلافتي العلية والبلاد الثلاثة وهما لم يكن لهم عذر شرعي أن يؤدوا الصلوات المفروضة في الجوامع والمساجد مع الجماعة وأعلم هذا الخصوص لمن لزم إعلامه بفرمانات مخصوصة مع التنبيه والتأكيد أعلنت التأديبات اللائقة المراد إجرائها على من يخالف ذلك من التأييد ونشرت الكيفية

(١) عريضة مقدمة من طرف أحمد باشا والي تونس إلى الحضرة السلطانية ،مؤرخة في ٥ رمضان ١٢٥٨هـ (١٠أكتوبر١٨٤٢م) ، صندوق رقم ٢٢٠ ، ملف ٣٤٩، السلسلة التاريخية ،الأرشيف الوطني التونسي .

في ممالكي المحروسة الشاهينية بأوامر علية أعلنت فأنت أيها المشير المشار إليه والقضاة والنواب وكل المومى إليهم أعلنوا (و)أشيعوا الكيفية لكافة العباد المسلمين المقيمين في المواقع التي تحت إدارتكم..."[1].

ومع أن الباي حاول التوصل إلى حلول مباشرة مع الدولة العثمانية بشأن المطالب العثمانية إلا أنه لم يهمل طلبه من الحكومة البريطانية للتوسط لدى الدولة العثمانية . فبعد إدراكه إلحاح الدولة العثمانية على استخلاص الأداء السنوي كتب إلى القنصل البريطاني ريد في تونس يستحثه على الجهود التي قامت بها الحكومة البريطانية مع الدولة العثمانية لإصلاح ذات البين . ففي خطاب إلى القنصل أوضح الباي ما قامت به تونس من جهود مع الحكومة العثمانية من محاولة التوصل إلى حل مرضي للطرفين حيث انتدبت السيد إبراهيم الرياحي والذي تحصل على وعد من السلطان محمود بالتغاضي عن الأداء السنوي. ويتضح من الخطاب أن الباي حاول أن يوضح أن ليس لتونس النية في الانفصال عن الدولة العثمانية وأن الأداء السنوي الذي تطلبه الدولة العثمانية لا تستطيع أن تتحمله المالية التونسية وأكد على أمله في نجاح بريطانيا بإيجاد حل لهذا الخلاف .ولقد ورد في ثنايا الخطاب ما نصه "... وعلى كل حال فلا يناسب أن نتكلم مع جناب الدولة العلية على طريق الجدال والمعارضة إنما نطلب منها الفضل بالإجراء على عادتنا وعادة أسلافنا مع السلاطين المرحومين منذ نيف من السنين والدولة العلية أهل لكل فضل ورحمة وقد استجرنا بدولة بريطانيا العظمى لما نعلم من محبتها مع جناب الدولة العلية وجانبنا وقبول عند الدولة في أعظم من هذا الأمر ورجاؤنا في قبول جانبنا ثابت إن شاء الله لأننا معلنين للدولة العلية بالطاعة قدر الاستطاعة والله يعلم أن هذا

(١) رسالة من السلطان عبد المجيد إلى المشير احمد وأهالي تونس بتاريخ ١٥ ربيع الأول١٢٥٨هـ(٢٦ أبريل ١٨٤٢م) صندوق ٢٢٠ ملف٣٤٠ (فرمانات صادرة من مختلف سلاطين الدولة العثمانية حول تسيير العلاقات التونسية العثمانية الأرشيف الوطني التونسي .

المطلب إنما استعظمناه لأننا نتحقق يقيناً أنه يجر مضرة عظيمة لهذا القطر ومع ذلك فإننا غير مقصرين في الهدايا التي جرت بها عادة أسلافنا بل زدنا عليها أضعافاً والمشاهدة دليل لما قلناه...." (١) .

ويبدو أن السلطان العثماني اقتنع بوجهة النظر التونسية مؤقتاً في ما يتعلق بالأداء السنوي نتيجة للالتماسات والتوسطات التي قامت بها الحكومة التونسية . ومع ذلك ظلت التخوفات والشكوك تراود الباي حول تكريس الدولة العثمانية وجودها في تونس، وزاد من ذلك التخوف حادثتان كانتا على درجة من الأهمية في ردة الفعل لدى الحكومة التونسية، وهما إرسال الباي فرقة من البحرية التونسية لمجابهة سفن للدولة العثمانية والتي أشيع أن هدفها الاستيلاء على جربة ، وثانيهما الخلاف الذي نشأ بين تونس وقنصل النمسا المعين من السفير النمساوي في إستنبول والذي رفض من قبل الحكومة التونسية لعدم تعيينه من حكومته مباشرة كسائر القناصل الذين يصلون إلى تونس . ونتيجة لتلك التخوفات حاولت الدولة العثمانية طمأنة الباي حيث أرسلت إليه رسولاً وحملته فرماناً لتجديد ولايته على تونس طيلة حياته بعد أن كان الفرمان يرسل سنوياً وأعطته الآمان من جميع ما يتوهم من مخاطر تجاهها. ومع أن الفرمان اشتمل على تجديد الولاية للباي طيلة حياته إلا أنه لم يشر إلى نية الدولة العثمانية لتجديد الولاية لخلفه من الأسرة الحسينية، وعندما وصل المندوب استقبله الباي أحسن استقبال ثم حمله رسالة للباب العالي أكد فيها على التزامه بالصلات بين بلاده والدولة العثمانية وورد في تلك الرسالة ما نصه"...الأبواب الشريفة التي تعنو لعزة قدرها الأبواب ، ويصدر من أعتابها المنيفة العدل والصواب،أبواب الخلافة العثمانية، والسلطنة الخاقانية...فإنه ورد علينا الظهير العلي العثماني، الموشح بالخط الشريف السلطاني،

(١) رسالة من المشير أحمد باشا إلى ريد ، القنصل البريطاني في تونس بتاريخ٢١ رمضان ١٢٥٨هـ(٢٦ أكتوبر ١٨٤٢) نفس المصدر السابق.

فعظمنا مورده الشريف ،بما ينبغي للمقام المنيف، وفهمنا من إسناد التأييد لنا ما ينافي عادتنا المعروفة، وسيرتنا السابقة المألوفة، لأن لسلف هذا العبد العاشر من آل بيته خطة يرثها المتأهل من الخلف ، عن الذي يمضي من السلف، وهي أمارة هذه الأيالة التونسية، المحمية بالشوكة العثمانية، البعيدة عن دار الخلافة العلية... ولنا في خدمة الدولة حقوق تذكر، فهي طائعة منقادة ، على ما جرت به العادة، وعادات السادات ، سادات العادات ، لا ينسخ إحكامها، ولا ينقض إبرامها، ولا يوهنها طول الزمان، بل يزيدها الصحة والأمان، وهذا العبد لم يقصر في خدمة الدولة العلية من جهده ، ولا نقص عمله عن عمل أبيه وجده ، فغاية قصدي ومنتهى مرادي، أن أكون كآبائي وأجدادي، ...وهكذا إن شاء الله الأعقاب، على طول الأحقاب مادامت الدولة العلية وهي الدائمة إن شاء الله على مدى الأزمان ،إلى انقضاء الدوران...وأما الخطاب الوارد لنا من الوزارة العظمى عن أمر السلطنة العلية في قبول عذرنا، وإجرائنا على عادتنا، في الإعفاء من المقدار الذي طلب منا في كل سنة لعجزنا عنه ،ولم نقدر على شيء منه، واستمرار حالنا في هذه الأيالة على ما ألفناه من تقديم الهدية بحسب الإمكان، باعتبار الحال والزمان..." [1].

إن التوجهات الجديدة في السياسة العثمانية ، والتي تمثلت في عدم إشارة الفرمان إلى مآل الولاية بعد وفاة أحمد باي ،وفي الضغط على الحكومة التونسية بدفع الأداء السنوي، أقلقت أحمد باي الذي قرر المضي في سياسة خارجية متوازنة لبلاده يمكنه من خلالها الحفاظ على وضعيتها السياسية. تلك السياسة المتوازنة حتمت علي الباي التقارب مع الفرنسيين حيث استقبل أبناء ملك فرنسا لويس فيليب، الذين قاموا بزيارة تونس في رجب ١٢٦٢هـ الموافق لأواخر شهر يونيو وبداية يوليو ١٨٤٦م، أحسن استقبال. ويبدو أن الساسة الفرنسيين وخاصة القنصل الفرنسي في تونس جوزف راف

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الرابع ، ص.ص.٨٥-٨٦.

أراد استغلال شكوك الباي تجاه الدولة العثمانية لصالح بلاده فأوعز للباي بزيارة فرنسا لكي يوثق علاقة بلاده معها وليضمن مزيداً من الاستقلالية . وبالفعل في أواخر ١٨٤٦م قرر الباي السفر إلى باريس لإجراء محادثات مع كبار الساسة الفرنسيين. وبعد وصوله إلى باريس تجددت الشكوك بينه وبين الدولة العثمانية خاصة عندما لم يقدم سفير الدولة العثمانية للسلام عليه ، وزاد الأمر سوءاً عندما احتج السفير العثماني بباريس على قبول فرنسا للباي دون حضوره وأنه كان من المفترض أن تعرف الدولة العثمانية بتلك الزيارة خاصة وأنها كانت تعتبر الباي أحد ولاتها ، ولكن الحكومة الفرنسية ردت على ذلك الاحتجاج بالقول أنها على علاقة منفصلة مع الحكومة التونسية بل إن فرنسا بالغت في إكرام الباي ولسان حالها يقول إنها تريد أن تعمق الخلاف بين الدولة العثمانية وتونس لصالح المصالح الفرنسية.(١)

لقد كان لزيارة أحمد باي إلى فرنسا الأثر الكبير في تطور العلاقات بين الدولتين وبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين . وكان كل طرف يسعى إلى تحقيق هدفه ، فالتونسيون يريدون المحافظة على استقلاليتهم بعيداً عن النفوذ العثماني المباشر الذي فرض على طرابلس ، والفرنسيون لهم أطماعهم التي تتزايد يوماً بعد آخر في تونس. تلك السياسة كانت واضحة في التقرب من الفرنسيين الذين نجحوا في كسب ثقة الباي والتي برزت في إحدى الرسائل التي أرسلت إلى وزير الأمور الخارجية للدولة الفرنسية والتي ورد فيها " ... أما بعد تقديم التحية المناسبة لرتبتكم العلية بأن محبتنا مع فرنسا واضحة وضوح الصبح غنية عن الشرح وقد أكد لنا ذلك سفير دولتكم الجمهورية المحترم الأكمل الثقة الكمندتورد لند القنصل جنرال بمكتوبكم الأخير له بعد قراءته علينا بتمامه ورأينا مضمونه هو الذي نعتقده في فرنسا ونعظم به أهلها من اعتنائها بأحوالنا على مقتضى

(١) نفس المصدر السابق ونفس الجزء ص.ص.٩١-١٠٢.

آمالنا ،ونحن مع فرنسا على محبتنا المعروفة وسيرتنا المألوفة لا تتبدل بتبدل الأزمان ولا تختلف باختلاف الألوان وربطنا معاً دائم الاتصال في كل وقت وعلى كل حال..."[1].

ونتيجة لتلك السياسية التي انتهجها الباي بعد عودته من فرنسا بدأت الدولة العثمانية تثير الشكوك حول التوجهات الجديدة في السياسة التونسية التي زادت من النفوذ الفرنسي في تونس والذي بالتأكيد سيؤثر سلباً على الوجود العثماني الذي يعاني من مصاعب عديدة لا تحتمل المزيد. وكانت زيارة الخديوي عباس حلمي، والي مصر، إلى الآستانة فرصة للحكومة العثمانية لترميم الصلات العثمانية التي أصابها فتور في الآونة الأخيرة فناقش الوزراء العثمانيون فكرة توسيط الخديوي عباس لرأب الخلاف بين الطرفين خاصة وأن الحكومة العثمانية كانت قد قدمت دعوة للباي بالقدوم إلى عاصمة الدولة العثمانية ولكنه لم يستجب لتلك الدعوة[2].

وبالفعل قام خديوي مصر بعد عودته بمكاتبة الباي مخبراً إياه عن زيارته للدولة العثمانية وما لقيه من حسن الاستقبال رغم ما قام به والده محمد علي وأخوه إبراهيم باشا من محاولة الانفصال عن الدولة العلية. وأكد في الخطاب أن التنازل من الطرفين لحل الخلاف مطلب إسلامي يجب تفعيله حتى لا تصل تلك الخلافات إلى طريق مسدود لا يمكن حله.وعندما وصل خطاب الخديوي إلى الباي جمع وزرائه واستشارهم في الرد على تلك المبادرة ، واستقر الرأي على الرد بخطاب ورد فيه " ... فإنه بلغنا كتابكم الذي هو على الصفاء الوفاء أوضح عنوان...ظهر لكم في جهتنا جفوة ،ومعاذ الله أن يكون سببها مني، أو يختلج ذلك في ظني مع دولة هي عز الإسلام ، وحماه الذي لا يرام ، مات سلفنا في خدمتها وفضلها ، وعشنا في وارف ظلها ،آمنين بعدلها ولم يقع لنا من

(١) رسالة من أحمد باي إلى وزير الحربية الفرنسي في ١٥ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ (١٩ أبريل١٨٤٨م) ملف٣٤١ صندوق ٢٢٠ ،السلسلة التاريخية ،الأرشيف التونسي.

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق،الجزء الرابع، ص.١٠٩.

فضل سلطاننا وإنصافه إلا ما وقع لأسلافنا أسلافه أمن الإسلام والوفاء، مقابلة هذه النعم بالجفاء، بل سعينا لما يزيد في مرضاته والفوز بعلي توجهاته كما هو الواجب لسلطنته العلية وعدالته العمرية، وأستغفر الله أن يخطر بالبال مفارقة الجماعة...وإذا بلغ للأبواب العلية ما أنا بريء منه ، فالله هو المطلع على الحقيقة والكنه...إذ نبهتنا لهذه الجفوة ، لنبادر لإزالتها بما يقتضي الصفوة، ولكم بذلك عندنا يد تذكر وبكل لسان تشكر..."[1].

ولم يكتف الخديوي بإرسال الخطاب فقط بل إنه التقى مع وكيل تونس محمد بدر الدين الصفاقسي في القاهرة والإسكندرية وناقش معه فكرة حل الخلافات بين الطرفين وطلب منه شرح وجهة نظره للباي والتي تقوم على ضرورة إصلاح ذات البين كما حث على ذلك الدين الإسلامي وكما تفرضه المصالح المشتركة. ولقد قام الصفاقسي بالكتابة إلى الباي موضحاً له وجهة نظر الخديوي في المقتطف التالي "... وصل علم سعادتكم توجه أفندينا المعظم الحاج عباس باشا والي الأقطار المصرية إلى الآستانة العلية... وبعد رجوعه وتشريفه الإسكندرية وشروعه في التوجه إلى مصر أمرنا أن نتوجه إلى مصر وتشرفنا بملاقاة سعادته أخبرنا أنه متعب ومتكدر زيادة بسبب الأمور الصايرة (هكذا) بينكم وبين الدولة العلية مع أن تدارك هذه الأمور بالوجوه المرضية سهل جداً بكيفية مستحسنة ترضي الطرفين...فعزم وصمم على الدخول في هذه القضية وعين أحد الميرلوايات(هكذا) العظام في الذوات الملازمين لسعادته وإرساله مع بابور مخصوص وكذلك أمرنا أن نتوجه كذلك نحو سعادتكم في هذا الخصوص ونخاطبكم أولاً في هذا الشأن فإن سمحت نفسكم الكريمة بذلك يعين لسعادتكم أحد الباشوات العظام ترافق سعادته لتشرفوا هذا الطرف بعد ذاك صير التوجه لسعادته وسعادتكم نحو الآستانة العلية ثم فكر سعادته فيوؤل الحال إلى المثل المشهور " لا حاجة قضيت و لا سر انكتم" لأن هذا

(١) نفس المصدر السابق ونفس الجزء ص.ص.١٢٠-١٢١.

الغرض كما في علم سعادتكم أنه من الواجب كتمانه بحسب الوقت فاقتضى نظره السديد ورأيه الحميد أن يرسل لسعادتكم بالكتابة لينظر ما يقضيه رأيكم السديد فحرر خطاباً كافياً..." (١).

وفعلاً قام الخديوي بتحرير خطاب آخر وجهه إلى الباي طالباً منه تقوية اللحمة الإسلامية وذلك بتوثيق الصلات مع الدولة العثمانية والتي حددها الخديوي بإطاعة السلطان خليفة المسلمين وولي أمرهم لأن فعل ذلك من الواجبات التي حث عليها الدين الإسلامي ، والمبادرة إلى الاتحاد والاتفاق مع دولة الخلافة يزيد من هيبة المسلمين وأكد على أمر ينبغي الامتثال له وهو استبدال الهدايا السنوية بمبلغ من المال يدفع كل سنة إلى الدولة العثمانية وذلك بسبب الحاجة الملحة له ، واقترح أيضاً على الباي القيام بزيارة الآستانة بصحبة الخديوي للقضاء على شقة الخلاف بين الطرفين .ولقد ورد في الرسالة ما نصه" ...أرسلت تحريات من طـــرف المخلص إلى صوبكم السامي تشتمل على بعض إفادات ووصايا في خصوص أداء ما هو مفروض بذمة العبودية من بذل الهمة على الدوام في إبراز حسن الخدمة إلى أشرف الطرف السلطنة السنية وصرف المقدرة للاستحصال على الرضاء العالي والمثابرة على الاجتهاد في الطاعة والانقياد في جميع الأمور إلى أمر ونهي الدولة العلية..ومشتغلون أيضاً في عرض ما يفيد بتبرئة ذمتكم من الأحوال المروية ... وحيث إن جناب دستوركم من الوزراء العظام الصادقين للسلطنة السنية فلا شك من أنكم ستبذلون الهمة من الآن فصاعداً في استكمال الوسائل الحسنة اللازمة لزيادة وفور ما هو في حق دولتكم على الكمال من فيض حسن توجهات كريم الغايات جناب المحبوب في العالم وإبراز حسن الخدمة والصداقة

---

(١) وساطة خديوي مصر عباس باشا بين الدولة العثمانية والبلاد التونسية صندوق ، رسالة من محمد بدر الدين الصافقسي في ١١ جمادى الأول ١٢٦٥هـ(٥ أبريل ١٨٤٩م) ملف ٣٥١، صندوق، ٢٢٠ السلسلة التاريخية ، الأرشيف الوطني التونسي .

بأضعاف الأضعاف إلى طرف مستجمع المجد والشرف الحضرة السلطانية حسب مطلوبه العالي غير أن تجاسركم هذه المرة أيضاً بتقديم هدايا إلى مواطئ أقدام مثل هذه الحضرة السلطانية الهمايونية على العادة القديمة كما علمناه من مفاد تحرياتكم الواردة المذكورة والتعود على تقديم مثل هذه الأشياء الوجيزة غير لائق بمقام ذاتكم المشيرية...وإذا كان ظهر لكم التوجه إلى العتبة السعيدة بعد تشريفكم إلى هذا الطرف فإني أبادر بإجراء اللازم حسب الإخلاص لأ توجه برفقتكم ..."[1].

وعندما وجد خديوي مصر قبولاً من الباي للقيام بتلك الوساطة تفاءل خيراً بإمكانية حل الخلاف بين الطرفين وانتدب أحد تجار مصر ويدعى خليل الغزلات مع بدر الدين الصفاقسي وحملهما خطاباً وتعليمات بالتحدث مع الباي مشافهة للوصول إلى وعد من الباي للتوجه مع الخديوي إلى الآستانة وللالتزام بالأداء السنوي بدل الهدية ، ولكن الباي اعتذر بطريقة لبقة في خطاب بعث به إلى الخديوي ورد فيه"... وأدى إلينا رسالته بأوضح بيان ، ومضمونها توجهنا إلى التشرف بالأبواب العلية والحضرة السلطانية التي تتسابق إلى مرضاتها الأعمال والنية ، لنفوز من فضلها بكل أمنية ونجعل لها مقداراً في كل سنة بدل الهدية فساءني في التوجه عدم الإمكان في هذا الزمان، مع أن جنابكم وعد بالمرافقة، والصحبة والموافقة والإنسان أسير الأقدار مسلوب الاختيـــار ومن الأعـــذار ما لا يتحمله التكرار ويجمل فيه الإضمار بدل الإظهار والله المطلع على خفيات الأسرار، وأما أداء المقدار في كل سنة بدل الهدية طبق أصولنا الاعتيادية فعلى هذه العادة مات سلفنا ، والمرجو بفضل الله وكرم السلطنة أن يبقى ذلك في خلفنا ، على أن خزائن الدولة عمرها الله لا يظهر فيها هذا المقدار المحمول من نازح الأقطار وخروجنا عن سنن الآل يفضي إلى اختلال في الأحوال ، ويرى

(١) وساطة خديوي مصر عباس باشا بين الدولة العثمانية والبلاد التونسية صندوق ٢٢٠ ملف ٣٥١ السلسلة التاريخية الأرشيف الوطني التونسي .

الشاهد ما لا يؤدى بالمقال . والمحقق من شيم السلطان ومراقبته لله في عبـــــاده أن يقوي ما اعتدناه من آبائه وأجداده، وقد قررنا لرسولـــكم إجمال ما فصلنـــاه ، وزبـــدة ما حررناه ..." (١) .

ويبدو أن وساطة خديوي مصر لم يكتب لها النجاح بسبب رفض الباي كلية الالتزام بالأداء السنوي والذي من الناحية الشكلية يجعل تونس تابعة تبعية مباشرة للدولة العثمانية وذلك باعتبارها إدارياً ولاية من ولايات الدولة . ومع ذلك حاول الباي الحفاظ على روابطه القديمة مع الدولة العثمانية حتى يستمر في المضي في سياسته الرامية إلى خلق توازن في سياسة بلاده الخارجية والتي يمكن من خلالها الحفاظ على استقلالها.

ومع أن الباي لم يستجب لوساطة الخديوي إلا أنه حاول عدم تعميق الخلاف مع الدولة العثمانية ففي وقت حلول الهدايا السنوية انتدب السلطان أحد الثقاة وهو أبو عبد الله محمد خزنة دار، عامل سوسة، وبعث معه الهدايا التي ترسل سنوياً إلى الدولة العثمانية، وطلب منه بحث المسائل العالقة بين الطرفين وخاصة في مسألة الأداء السنوي والتعرف على المؤثرين في الحكومة العثمانية لكي يمكن التعامل معهم مستقبلاً . وبالفعل قابل المندوب الصدر الأعظم وبعض رجال الحكومة وتباحث معهم بشأن الصلات بين الطرفين وقدم الهدايا السنوية ،وخلال المحادثات الانفرادية مع الصدر الأعظم أكد الأخير على أن الباي يجب عليه المحافظة على الصلات مع الدولة العثمانية وأنه لابد أن يذيب العلاقات المتأزمة وذلك بالقيام بالزيارة المقترحة التي اقترحها الصدر الأعظم والتي حاول خديوي مصر إقناع الباي للقيام بها. وعند مغادرة مندوب الباي كتب الصدر الأعظم خطاباً إلى الباي أوضح فيه عدم قبول السلطان للهدية وأكد فيه على أن الدولة العثمانية لن تتخلى عن الأداء السنوي الذي يجب دفعه من قبل تونس . وبعد معرفة الباي بعزم الحكومة العثمانية على عدم التنازل عن الأداء السنوي اجتمع مع

(١) نفس المصدر السابق، أيضاً انظر أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الرابع ، ص.ص١٢٢-١٢٣.

وزرائه وقرر إرسال وفد إلى الدولة العثمانية برئاسة أبي عبد الله محمد القبطان كشك ورفقة أبي الحسن علي الدرناوي يوضح السبب في عدم تمكن الباي من القيام بزيارة إلى الآستانة ووجهة نظر الحكومة التونسية تجاه الروابط مع الدولة العثمانية وحملهما خطاباً للصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا ورد فيه ما نصه"... أما بعد تقديم التحية المناسبة لرتبتكم العلية وتقرير ما يجب للسلطنة من فرض الطاعة بحسب الاستطاعة ، فإن هذا العبد الذي مات في خدمة الدولة سلفه ، وعاش في فضلها خلفه، روابطه مع الدولة العلية ثابتة الأساس ،... وطالما تمنى هذا العبد الوفود إلى الحضرة العلية، ومشاهدة الأنوار المجيدية ، لو ساعده الزمن وتجري الرياح بما لا تشتهي السفن، وما صده والله عدم الأمان لأنه والحالة هذه من المستحيلات العقلية مع أنه لم يصدر منه خلل في عمل ولا نية والله مطلع على كل خفية لكن الإنسان أسير الأقدار مسلوب الاختيار... أما كون سلامة تونس وسعادتها متوقفة على تأييد الروابط القديمة على الدولة العلية فهو من المعلوم ضرورة وجاحده منكر للبديهيات ... وأستغفر الله أن يخطر بالبال ، والحال الحال ، ما أقدر أن أفوه به من توهم الاستقلال، أعوذ بك اللهم من هذا المقال كيف ومنابر القطر في كل جمعة تنادي بطاعته مع الشكر على تقرير عادته التي بها صلاح جماعته ، ولا رواج للدرهم والدينار إلا باسمه العالي في سائر الأقطار وأشرف ألقاب هذا العبد هو ما جعلته له السلطنة العلية...." [1].

لقد كان للحكومة العثمانية سياسة مرنة في محاولة تأكيد تبعية تونس لها فهي لم تهدد باستخدام القوة وقامت بتوسيط الخديوي في محاولة حل الخلاف بين الطرفين ،وفي المقابل نجد أن الحكومة التونسية هي الأخرى حاولت استخدام الدبلوماسية في حل

---

(١) رسالة من أحمد باي إلى الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا في ٣٠ ذو القعدة ١٢٦٥ هـ(17 أكتوبر ١٨٤٩ م) رقم الوثيقة ١١٧٨٦ ، إدارة داخلية ، الأرشيف العثماني.

أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق،الجزء الرابع ،ص.ص ١٢٤-١٢٥.

الخلاف بل إنها قامت بتوسيط الحكومة البريطانية في حل الخلاف بين الطرفين. ونتيجة لذلك حدث نوع من التقارب بين الطرفين في أوائل الخمسينيات الميلادية ولكن ظل السلطان يؤكد على تبعية تونس للدولة العثمانية. فعلى سبيل المثال ، أصدر السلطان عبد المجيد فرماناً امتدح فيه المشير أحمد باشا وحسن إدارته للبـــــلاد وما يقدمه لرعايا تونس من خدمات الذين هم من رعايا السلطـان . ولقد ورد في الفرمان ما نصه "... هو أن والي أيالة تونس الحالي الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم المدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب والمتمم مهام الأنام بالرأى الصائب الممهد بنيان الدولة والإقبال والمشيد أركان السعادة والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى سمير الدراية وزيري أحمد باشا أدام الله إجلاله بمقتضى ما هو مفطور عليه من الدراية والروية والحمية والتبصر في الأمور ، فقد أظهر من الإقدام والغيرة وحسن السلوك والدقة في خصوص إدارة أيالتي الملوكانية وفي أمر استحصال الراحة والاستراحة الهمة لجميع صنوف تبعة دولتي العلية من أهالي الأيالة والقاطنين بها ما جميعه صار معلوماً لدى المكارم السلطانية وهذه الكيفية أوجبت محظوظتي الملوكانية فمكأفاة لهذه الخدمات العالية والمساعي المقبولة الظاهرة في جانب المشار إليه وليكون له باعثاً للافتخار والمباهات أبدياً قد أحسن إليه بنيشان الامتياز عناية من طرفي الملوكاني المستجمع المجد والشرف...." [1].

ومع أن الدولة العثمانية كانت تلح على دفع تونس للأداء السنوي كعائد مالي للخزينة العثمانية وكمظهر من مظاهر التبعية إلا أنها أيضاً سعت إلى إدخال الإصلاحات إلى تونس لتؤكد على تنفيذ سياستها في الولايات التابعة لها ولكي تحافظ على تونس قوية من التدخلات الأوروبية. وعندما صدر خط شريفي سنة ١٨٣٩م حاولت الدولة

(١) فرمان من السلطان عبد المجيد إلى المشير أحمد بتاريخ ١ جمادى الأولى ١٢٦٨هـ(٢١ فبراير ١٨٥٢ م)السلسلة التاريخية ، ملف ٣٤١ صندوق رقم ٢٢٠ وثيقة الأرشيف الوطني التونسي.

العثمانية إدخال الإصلاحات التي وردت في ذلك الظهير إلى تونس.[1] ومع أن أحمد باي استجاب لمطالب الدولة العثمانية في إصلاح بعض مظاهر الحياة في البلاد ، ومنها على سبيل المثال تحديث الجيش الذي كان يشكل أهمية كبيرة للبلاد في ظل التنافس الدولي على تونس إلا أنه رفض بعض الإصلاحات الإدارية التي كانت تكلف الخزينة الكثير من المال . وعندما كان هناك إلحاح من السلطان باستحداث بعض الإصلاحات تحجج الباي بأن الظروف مختلفة بين الدولة العثمانية وبين تونس ،وما ينطبق على الدولة العثمانية لا ينطبق على بلاده.[2] وعلى الرغم من ذلك التوجه إلا أن الباي عاد مرة أخرى وقام ببعض الإصلاحات الإدارية والتعليمية وخاصة بعد زيارته لفرنسا وإعجابه بما رأى من تقدم هناك وحاول أن يجلب بعض الأفكار الإصلاحية إلى تونس ولكنه أيضاً كان يعوز البلاد المال الذي كان هو العنصر الأساسي في عمل أي إصلاحات.

إن التأكيد من الحكومة العثمانية على أحمد باي بالقيام بالإصلاحات كان يقف ورائه عدة عوامل منها ما يتعلق بالدولة العثمانية التي حاولت الحفاظ على تونس كنيابة من نياباتها والتي تعدها الخط الأمامي للدولة العثمانية تجاه التوغل الفرنسي في المغرب العربي، ومنها ما يتعلق بتونس التي تحاول الدولة العثمانية فرض إرادتها عليها باعتبارها تابعة لها ويجب أن يسري عليها ما يسري على نيابات الدولة الأخرى. إضافة إلى ذلك فإن فكرة الإصلاحات قد اقتنع بها الباي بعد عودته من فرنسا ورأى التقدم الكبير الذي كانت تتمتع به فرنسا والذي يجب أن يجلب إلى تونس. فالإصلاحات التي انتهجها أحمد باي والتي شملت الجيش والتعليم والإدارة أخذت طابع الجدية بعد

---

(١) ج.س. فان كريكن ، خير الدين والبلاد التونسية. ترجمة البشير بن سلامة، تونس : دار سحنون ١٩٨٨م ص.٤.

(٢) نفس المرجع السابق، ص.ص٤-٦ ، وانظر الشيباني بن بلغيث." إصلاحات المشير أحمد باشا باي العسكرية ١٨٣٧ -١٨٥٥م" المجلة التاريخية المغاربية، العدد٦٥ ، ٦٦ أوت ١٩٩٢ ، ص.ص.١٣-١٥.

عودة الباي من فرنسا . فعلى سبيل المثال، في الإصلاحات العسكرية اهتم الباي بتدريب الجيش وتسليحه وزيادة كفاءته القتالية وتعليمه علوم العصر الضرورية وزيادة أعداده حتى إنه بلغ حوالي ٢٦٠٠٠ جندي في أواخر عهده بينما لم يكن يتجاوز ٦٠٠٠ جندي عند وصوله للحكم .[١]

ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تؤكد على الإصلاحات في تونس وتعدها أحد ولاياتها، وهذا ما يتضح في التنظيمات التي أصدرت في الفرمانات المنظمة لتلك الإصلاحات. فعلى سبيل المثال، قام السلطان عبد المجيد بإصدار فرمان في أوائل جمادى الثانية ١٢٧٢هـ أكد فيه على بعض التنظيمات والتي شملت الرعايا الأجانب المقيمين في الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية تبعية مباشرة أو غير مباشرة. واشتملت أيضاً على تنظيمات تتعلق بتقسيم المملكة العثمانية إدارياً وعلى تنظيمات عسكرية ومالية وقضائية كانت ترى الحكومة العثمانية أنه لابد من تطبيقها حتى تستطيع أن تصلح هياكل الدولة التي أصابها العطب وأن تواكب المستجدات التي طرأت على الأنظمة العالمية. وكان من التقسيمات الإدارية التي أشار إليها الفرمان أن الدولة العثمانية تنقسم إلى ست وثلاثين أيالة موزعة إلى ثماني عشرة أيالة في آسيا، وخمس عشرة أيالة في أوروبا ، وثلاثة أيالات في أفريقيا، ومن بينها تونس[٢].

ومع أن الحكومة التونسية تسلمت تلك التعليمات إلا أنها استمرت بحذر في السياسة الإصلاحية خلال عهدي محمد باي و محمد الصادق باي حيث إن هناك بعض العقبات التي اعترضتها والتي تمثلت في قلة الأموال التي من خلالها يمكن الاستمرار في

---

(١) الشيباني بن بلغيث." إصلاحات المشير أحمد باشا باي العسكرية ١٨٣٧ -١٨٥٥م"، ص .ص.١٦_١٧.

(٢) فرمان من السلطان عبد المجيد إلى حكام الولايات في ١ جمادى الثانية ١٢٧٢ هـ(٩ يناير ١٨٥٦م). الإجراءات الإدارية العثمانية ترتيب وتنظيمات وإصلاحات جديدة ملف ٣٤٢ صندوق ٢٢٠ ، ، السلسة التاريخية ، الأرشيف الوطني التونسي .

العملية الإصلاحية ،وفي الظروف الداخلية التي عانت منها تونس كثورة علي بن غذاهم ،وفي الضغوط الاقتصادية الأوروبية على الاقتصاد التونسي كالمطالبة بتخفيض الضرائب على الواردات الأوروبية والتي بدورها أضرت بمداخيل بيت المال التونسي . وكان أيضا لظروف الدولة العثمانية والتي تمثلت في حروبها في أوروبا وبالذات حرب القرم الأثر الكبير في عدم مطالبة الدولة العثمانية تونس بالاستمرار في الإصلاحات . ومنذ الخمسينيات الميلادية وحتى أواسط السبعينيات نجد أن المراسلات بين الحكومتين العثمانية والتونسية تهمل الإشارة إلى مطالب الدولة العثمانية بحث بايات تونس بالاستمرار في الإصلاحات، ولكن عندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٦م) نجد أن الحكومة العثمانية عاودت طلبها بالاستمرار في الإصلاحات، ففي رسالة من مدحت باشا إلى محمد الصادق باي قال فيها " هذا فإني نعرض لدى جنابكم من صميم القلب تبريكي وشكري فيما أظهرتموه من الهمم وتوقيعاتكم على الإصلاحات والإجراءات الواقعة بالمملكة التونسية بمساعيكم السنية وبالهمم الصادرة من الوالي العالي خصوصاً تعميم المعارف داخل المملكة بغيرتكم الكاملة برهان قاطع على الغيرة الكلية المشهورة فيكم من السابق كيف فإنك من الذوات اللايقة بوصف الكمال والدراية الكافية وإني من المعظمين قدركم العالي بلسان الحال دائماً هذا وإن الإصلاحات المجعولة للإدارة العمومية بمركز الخلافة الإسلامية قد تأخر إجراؤها مدة بسبب الغوائل الواقعة المعلومة ، ولك إن شاء الله تعالى بعد تلك الموانع عن قريب يجري العمل في إجرائها لأن الأخبار الواردة في الفتوحات الجليلة يدل على اضمحلالها قريباً..." [١].

(١) رسالة من مدحت باشا إلى خير الدين بتاريخ ١٨ رجب ١٢٩٣هـ(٩ أغسطس ١٨٧٦م) السلسلة التاريخية ، ملف ٣٣٩صندوق ٢٢٠ ، ، الأرشيف الوطني التونسي .

إن مسألة الإصلاح التي تبنتها الدولة العثمانية وحاولت تفعيلها في تونس واجهت بعض العقبات التي أخرت خطة السياسة الإصلاحية مما أعطى الفرصة لبعض الدول الأوروبية الطامعة في تونس لزيادة تدخلها في تونس تحت مظلة الإصلاح أيضاً ولكن بأهداف مختلفة . وكان من أهم تلك الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والتي تركزت سياساتها على زيادة مصالحها من خلال المشاركة في الإصلاحات التي تبناها أحمد باي ومحمد الصادق باي ، وكانت فرنسا سباقة في ذلك بسبب أطماعها الواضحة في تونس وسياستها التي حاولت من خلالها التعامل مع تونس كدولة مستقلة عن الدولة العثمانية . وعندما قام الباي بزيارة فرنسا استقبل في باريس استقبال رؤساء الدول المستقلين واطلع على مظاهر الحضارة في فرنسا حيث أعجب الباي بما رآه وقرر الاستعانة بالخبرة الفرنسية في العملية الإصلاحية التي قام بها والتي شملت الإدارة والجيش والتعليم. وكانت تلك الاستعانة بداية للتدخل الفرنسي في البلاد. (١)

وبالطبع أعطت هذه الفرصة الفرنسيين في إبعاد تونس عن الدولة العثمانية ، حيث أخذوا في زيادة مصالحهم التجارية من خلال زيادة استثماراتهم التجارية في تونس ، والتي لم تغب عنهم منذ احتلالهم للجزائر إذ كانوا يعتقدون بأحقيتهم في الاستثمار في تونس نظراً لقربهم الجغرافي منها.

ونتيجة لذلك بدأ التنافس بين الدول الأوروبية في سبيل الحفاظ على مصالحها في تونس وكان لفرنسا نصيب الأسد في الإصلاحات التي اختطها أحمد باي بعد عودته من فرنسا خاصة وأن فرنسا عاملت الباي معاملة الحاكم المستقل عن الدولة العثمانية. ويبدو أن النشاط الدبلوماسي الفرنسي في تونس كان يتفوق على بقية البعثات الدبلوماسية الأخرى حيث إن الدبلوماسية الفرنسية نجحت في إقناع بايات تونس في انتهاج سياسة توازنية بين تونس والدولة العثمانية ،بل إن تلك السياسة تطورت إلى

(١) جلال يحيى. مرجع سابق. الجزء الثالث.ص ٢٦١.

محاولة إبعاد تونس عن الدولة العثمانية ، وكانت زيارة أحمد باي لفرنسا نجاح للدبلوماسية الفرنسية التي استمرت في السير في ذلك الاتجاه . أما بريطانيا الدولة التي كانت لها مصالحها في تونس والتي كانت تعتبر من أهم المنافسين لفرنسا فلقد انتهجت سياسة مغايرة للسياسية الفرنسية إذ كان البريطانيون يعاملون الباي معاملة التابع للدولة العثمانية ، وعندما أراد أحمد باي التوجه إلى بريطانيا بعد زيارته لفرنسا رفض البريطانيون استقباله كحاكم منفصل عن الدولة العثمانية مما جعل الباي يعدل عن زيارته [١]. وبالطبع كان للتطورات الجديدة التي حدثت بعد احتلال الجزائر الأثر الكبير في زيادة الاهتمام بتونس من الدول المتنافسة على ذلك القطر مما أدى إلى زيادة مصالحها السياسية والاقتصادية. وكان لمشاركة الفرنسيين في منتصف القرن التاسع عشر في العملية الإصلاحية في تونس أثر بالغ في جعل البريطانيين والإيطاليين يتطلعون إلى المشاركة في تلك الإصلاحات ، وأصبحت البلاد تحت ضغوط من الدولة العثمانية التي كانت تحث الحكومة التونسية للقيام بتلك الإصلاحات باعتبار تونس ولاية من ولاياتها، ومن الدول الأوروبية التي كانت تتنافس للقيام بالإصلاحات والتي تعني المحافظة على مصالحها ، بل وإعطائها الفرصة لتدخلات جديدة.

وعلى الرغم من أن محمد باي حاول عدم الاستمرار في العملية الإصلاحية، نظراً لضعف مداخيل الدولة ولوجود معارضة داخلية قادها بعض رجال حكومته وبعض العلماء الذين دللوا على أن الإصلاحات لا تتناسب مع المجتمع التونسي بسبب أنها إصلاحات أوروبية المنهج والتنفيذ ، وأنها لم تحل مشاكل البلاد بل زادتها تفاقماً، إلا أن الضغوط الداخلية والخارجية أجبرت الباي على العودة إلى الإصلاح. فالضغوط الداخلية تمثلت في ميل بعض العلماء التونسيين إلى الاستمرار في الإصلاح باعتباره المنقذ للبلاد من المشاكل التي تعاني منها، وتغلب ذلك التوجه على التوجه المعارض للإصلاح عندما اقتنع الباي بذلك . أما الضغوط الخارجية فتركزت في تأكيد الدولة

(١) صلاح العقاد .مرجع سابق .ص.١٦٥.

العثمانية على الباي الجديد بعدم إيقاف الإصلاحات التي من" وجهة النظر العثمانية" تعتبر من الضروريات التي من خلالها يمكن تطوير مؤسسات الدولة للوقوف ضد الأطماع الأجنبية، ولتأكيد تبعية تونس للدولة العثمانية باعتبارها ولاية من ولاياتها. وكان للضغوط الفرنسية والبريطانية والتي تمثلت في نشاط القنصل الفرنسي والبريطاني في تونس الأثر الكبير في إقناع الباي بأن الإصلاحات هي الحل الذي يمكن من خلاله الحفاظ على قوة تونس وتماسكها ،وفي واقع الأمر كان هدفهما الحفاظ على مصالح البلدين من خلال الإصلاحات التي زادت من التواجد الأجنبي في البلاد .[١]

المحاولات الفرنسية لإبعاد تونس عن التبعية العثمانية :

لقد كانت سياسة فرنسا تقوم على إخراج تونس من دائرة التبعية العثمانية منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين الجزائر حتى لا تخلق قوة متماسكة أمام طموحاتها في الشمال الأفريقي . فاقتراحات الفرنسيين على الباي إلحاق بعض أجزاء الجزائر بتونس ما هي إلا حلقة من حلقات السياسة الفرنسية في خلق شرخ في العلاقات العثمانية التونسية خاصة وأن الدولة العثمانية تعارض ذلك التوجه باعتبار الجزائر إحدى ولاياتها وباعتبار تونس أيضاً تابعة لها . وعندما حاولت الدولة العثمانية خلال السنوات التي تلت الاحتلال الفرنسي للجزائر تأكيد تبعية تونس لها واعتبارها إحدى ولاياتها ظلت فرنسا تراقب ذلك التوجه بحذر. وكانت السياسة الفرنسية تقوم على عدم إعطاء الدولة العثمانية الفرصة لاستعادة نفوذها المباشر على تونس ، وفي نفس الوقت حاول الفرنسيون توثيق علاقتهم السياسية والاقتصادية مع حكام تونس ومعاملتهم معاملة المستقلين عن الدولة العثمانية. فتحذير الفرنسيين للأسطول العثماني على لسان قنصلهم شوبيل في تونس من النزول في تونس سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م) ما هو إلا دلالة واضحة على تلك السياسة.[٢]

---

(١) Nigola A. Ziadeh. Origins Of Nationalism In Tunisia. Beirut: Librairie Du Liban .PP.12_13.

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الثالث ، ص.ص.٢٠٥- ٢٠٦.

أما توثيق علاقة الفرنسيين بحكام تونس ومعاملتهم معاملة المستقلين عن الدولة العثمانية فلقد وضح ذلك في الزيارة التي قام بها أحمد باي عـــام ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م) والتي عومل فيها معاملة الملوك المستقلين عند وصوله إلى باريس مما أثار حفيظة الحكومة العثمانية وعدت ذلك خروجاً عن المألوف بل ترتب على ذلك أزمة في العلاقة بين الدولة العثمانية وتونس .[١] وكان لتلك الزيارة الأثر الكبير في زيادة التعاون بين البلدين ومشاركة الفرنسيين في الإصلاحات التي زادت من النفوذ الفرنسي في تونس، مما جعل الفرنسيين يتخذون خطوة أبعد من ذلك عندما بدأوا يوجهون انتقاداتهم إلى سياسة الدولة العثمانية تجاه تونس. فعلى سبيل المثال ،عندما قام الخديوي عباس بالتوسط بين الباي وبين الدولة العثمانية انتقدت فرنسا الطريقة التي حاول الخديوي بها معالجة الخلاف بين الطرفين، واعتبرت أن ذلك يهدد مصالحها في تونس ، ففي رسالة من جول لبسيبس، أحد أعضاء الحكومة الفرنسية ،إلى مصطفى خزنة دار الذي زود لبسيبس بمعلومات عن وساطة الخديوي رد عليه الأخير بقوله"... وصلني جواب سيادتكم ... وجميع التوضيح الموجود به هو موافق جداً لما بلغني بخصوص الاتفاق الذي وقع فيما بين عباس باشا والسلطان بمساعدته بخصوص طلبات الدولة العثمانية... الذين هم بغير حق (هكذا) منذ استقلال الدولة التونسية وعندما بلغني بخصوص جواب المذكور بادرت حالاً بتفهيم الدولة على قضية مهمة مثل هذه التي تخص أحد أعز أصحاب الدولة الفرنساوية ومضرة جداً لفوائد فرنسا وتحدثت بهذا الشأن مدة طويلة مع موسيو ده فيل كاستيل مدير الأمور السياسية..." [٢] ومن هذه الرسالة يتضح اهتمام فرنسا بقضية الخلاف بين تونس والدولة العثمانية والتي كما أشار الخطاب بأنها دولة مستقلة ومن أفضل أصدقاء فرنسا التي لها مصالحها الحيوية في تونس.

---

(١) جلال يحيى. مرجع سابق. الجزء الثالث.ص.ص.٢٦٠- ٢٦١.

(٢) رسالة من جول لبسبس إلى سيدي مصطفى خزنة دار في ١٩ أغسطس ١٨٤٩م(٣٠ رمضان ١٢٦٥ هـ) ملف٣٥١ صندوق ٢٢٠ ، الأرشيف الوطني التونسي.

ونتيجة لتلك الوساطة ،التي انتقدت من الحكومة الفرنسية بصفتها وساطة غير عادلة بالنسبة لتونس وتهدد المصالح الفرنسية لأن مغزاها يقوم على حل الخلاف بين الدولة العثمانية وتونس والتزام الباي بدفع الأداء السنوي كدليل على تبعيته لها ، قامت فرنسا بالكتابة إلى قنصليها في كل من إستنبول والإسكندرية وطلبت منهما معارضة تلك الوساطة التي من الوجهة الفرنسية تضر بمصالح تونس وفرنسا على السواء. وأشار كاتب الرسالة لبسيبس بأن تلك المحادثات التي يقودها الخديوي مخالف لإرادة فرنسا التي لن تتنازل عن مصالحها الاقتصادية في البلاد والتي استطاعت تطويرها من خلال العلاقة الحميمة بين البلدين . وأكد المسؤول الفرنسي بأن فرنسا لن تتأخر عن مساعدة تونس إذا تعرضت لضغوط سياسية أو عسكرية من الدولة العثمانية . وأشاد كاتب الرسالة بأسلوب الباي في تعامله مع تلك القضية وإرساله للسلطان بعض الهدايا لأن ذلك سوف يخفف من التوتر بين الطرفين ويفسح المجال لفرنسا باستخدام الدبلوماسية في حل الخلاف بين الطرفين والحفاظ على مصالح تونس التي تعتبرها فرنسا دولة لها سيادتها واستقلالها. (١) هذا الأسلوب الذي انتهجته فرنسا في تعاملها مع تونس جعل الباي لا يمتثل لمطالب الدولة العثمانية بدفع الأداء السنوي والذهاب إلى إستنبول لتقديم الولاء والطاعة للسلطان العثماني والتي تعتبر من المقترحات الهامة التي شدد عليها الخديوي في توسطه بين الطرفين.

وفي تقرير من الحكومة الفرنسية وضحت فيه موقفها من التطورات بين تونس والدولة العثمانية وأكدت على أن الدلائل التاريخية تؤكد على استقلالية تونس. ومن تلك الدلائل المعاهدات التي عقدت بين تونس وبين الدول الأوروبية ووجود القناصل

(١) رسالة من جول لبسبس إلى سيدي مصطفى خزنة دار في٤ سبتمبر١٨٤٩م (شوال ١٢٦٥ هـ) ملف٣٥١ ، صندوق ٢٢٠ ، الأرشيف الوطني التونسي.

الأجانب في تونس والذين يقدمون أوراق اعتمادهم كقناصل إلى الباي وليس إلى السلطان العثماني . ورفض التقرير الفكرة المطروحة من الخديوي عباس على الباي والذي اقترح فيها أن تكون وضعية تونس مشابهة لوضعية مصر في علاقته مع الدولة العثمانية. وبرر ذلك بأن الحالة بين القطرين تختلف فالسلالة الحسينية تنعم بالاستقلال عن الدولة العثمانية ما يقارب من مائة وخمسين سنة بخلاف خديوي مصر الذي لم يصل والده إلى السلطة في مصر إلا منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي ، ولم يعط الاستقلالية له ولسلالته إلا بعد معاهدة لندن ١٢٥٦هـ(١٨٤٠م). وعد تلك المقترحات ما هي إلا محاولة لإعادة تونس إلى سيطرة الدولة العثمانية التي تحاول تجاهل المصالح الفرنسية في تلك البلاد. وشدد التقرير على أن فرنسا لن تتنازل عن مصالحها في تونس للدولة العثمانية ولا حتى للدول الأوروبية التي تنظر بعين الحسد للنجاحات التي حققتها فرنسا في علاقتها مع تونس.(١)

إن النشاط الفرنسي لإفساد العلاقات التونسية العثمانية أصبح أكثر وضوحاً عندما حدثت الأزمة السياسية بين تونس والدولة العثمانية والتي حاولت فيها فرنسا أن تخرج تونس كلية من دائرة "الالتحام الإسلامي " الذي ظل السلاطين العثمانيون يشددون عليه خلال الفترة التي تلت احتلال فرنسا للجزائر في كتاباتهم المتعاقبة لبايات تونس . وفي حقيقة الأمر حقق الفرنسيون نجاحاً منقطع النظير في إقناع حكام تونس وخاصة أحمد باي بإمكانية استقلاله كلية عن الدولة العثمانية ،أو بمعنى آخر قطع الروابط التاريخية بين بلاده وبين دولة الخلافة .

وكان هدف الفرنسيين إخراج تونس من دائرة النفوذ العثماني غير المباشر ومن ثم تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية. ومع أن الباي أحمد سار في سياسة التقرب من فرنسا حتى

---

(١) مذكرة من القنصل الفرنسي بعنوان استقلال البلاد التونسية عن السلطة العثمانية ومساندة فرنسا لها ، ملف ٣٥٠ صندوق ٢٢٠ ، وثيقة رقم ٣٩ ، السلسلة التاريخية ، الأرشيف الوطني التونسي.

السنوات الأخيرة من حياته إلا أنه بعد مرضه في شوال سنة ١٢٦٨هـ (جويلية ١٨٥٢ م) تراجع عن ذلك الاتجاه ،وأحس في قرارة نفسه بأنه ارتكب خطأً في تقربه من فرنسا وبعده عن الدولة العثمانية. ويبدو أن ذلك التأنيب كان نتيجة لشعور الباي بارتكابه خطأ إستراتيجياً ، كان قد أدركه عندما أرسل اللواء أبا محمد رشيد، أمير عسكر الساحل إلى فرنسا في مهمة سياسية لم يكتب لها النجاح. ولقد وضح ذلك التوجه في خطاب الباي إلى السلطان عبد المجيد عندما خاطبه لتعزيته في والدته حيث قال"...وإن تخوفنا ونفرتنا من الدولة العثمانية أراه يجر بنا إلى العدم، ومعاذ الله أن أكون سبباً في إخراج هذا الصقع الإسلامي من يد المسلمين، وخروج روحي أهون علي من ذلك، وهب أن الدولة انتزعت من يدي هذا المـــلك ، ألست بمسلم ؟..." (١) .

وعندما اندلع الخلاف بين الدولة العثمانية وروسيا حول مطالبة روسيا بالإشراف على الرعايا الأرثوذكس في الأراضي العثمانية دون استثناء رفض السلطان العثماني ذلك الطلب وعده تدخلاً في الشؤون الداخلية لبلاده، بل إنه أكد على أن السبب الحقيقي هو رغبة روسيا في الوصول إلى البحار الدافئة على حساب أملاك الدولة العثمانية. ونتيجة لعدم امتثال السلطان لتحقيق رغبة روسيا قامت القوات الروسية باحتلال ولايتي الأفلاق والبغدان التابعتين للدول العثمانية. وحاولت بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا التوسط في حل الخلاف وعقد مؤتمر فينا في أغسطس سنة ١٨٥٣م ولكن لم يتوصل الطرفان إلى حل ، مما جعل السلطان عبد الحميد يوجه إنذاراً إلى القوات الروسية بالانسحاب من المناطق التي استولت عليها خلال خمسة عشر يوماً وإلا سوف يقوم باستعادتها بالقوة. (٢)

---

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الثالث ،ص..ص١٤٣ - - ١٤٤.

(٢) مذكرات أمير آلاي عسكر الخيالية التونسية فرحات . أضواء على مشاركة البعثة التونسية في حرب القرم ١٨٥٤ _١٨٥٦ م، تقديم وتحقيق الدكتور الشيباني بن بلغيث (تحت الطبع) ص.١٧ .

وفي تلك الأثناء كاتب السلطان العثماني أحمد باي يخبره بالتطورات التي حدثت بين الدولة العثمانية وروسيا . وعندما تيقن أحمد باي من أن الدولة العثمانية مقدمة على حرب مع روسيا جمع رجال دولته واستشارهم في الطريقة التي يمكن بها إعانة الدولة العثمانية وقرر الباي مع رجال حكومته تقديم المساعدة للدولة العثمانية بالمال والرجال والمؤن ، وأكد الباي على ذلك بأن تونس لن تقتصر مساعدتها على إرسال السفن لمساعدة الدولة العثمانية كما جرت العادة عندما تتعرض لحرب وإنما سوف ترسل بعساكر ومؤن ، ورغم الضائقة المالية التي تتعرض لها تونس في تلك الفترة وتردد بعض الوزراء التونسيين في القيام بتلك المهمة ، ومعارضة السفير الفرنسي بكلار Beclard على إرسال سفن بحرية لمساعدة الدولة العثمانية لأن ذلك يتعارض مع سياسة بلاده الرامية لإبعاد تونس عن الدولة العثمانية إلا أن الباي قرر أن يجهز جيشاً بكامل مؤنته. وانتدب كلاً من خير الدين التونسي ، وأبي عبد الله خزنة دار إلى إستنبول للبحث عن قروض من التجار لكي يستطيع أن يجهز الجنود الذين ينوي إرسالهم إلى الدولة العثمانية ، بل إنه قرر أن يبيع جميع الأحجار الكريمة والجواهر التي يملكها لكي يساهم بها في تموين الحملة. وبالفعل استطاع الحصول على قروض من تجار إستنبول ومن فرنسا جهز بها حوالي أربعة عشر ألف مقاتل [1].

إن القرار الذي اتخذه أحمد باي في تونس لقى قبولاً كبيراً في الدولة العثمانية، وشعرت الحكومة العثمانية بأن أيام الخلاف وانعدام الثقة مع باي تونس قد ولت إلى غير رجعة. وكانت أخبار الترتيبات لإعداد الجيش في تونس تصل إلى مسامع السلطان العثماني الذي حاول أن يغتنم تلك الفرصة ليبني روابط قوية مع تونس ويزيد من تماسك جبهته الداخلية التي تعتمد على تنمية الأخوة الدينية والدعوة إلى الجهاد خاصة وأن المحرك وراء الحرب مع روسيا يعود إلى جذور دينية. ونتيجة لذلك أرسل السلطان

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الثالث ، ص.ص ١٥٦ –١٥٧.

العثماني فرماناً ونياشين من الدرجة الأولى كتكريم لباي تونس على استجابته لطلب السلطان وتقديم المساعدة للدولة العلية ، وورد في ذلك الفرمان ما نصه"...إن ما هو ظاهر ومشاهد إلى الآن في الخطوب الجسيمة بدولتي العلية من الخدمات الصادقة المرغوبة ومآثر الحمية المقبولة الواقعة من طرف أحد مشيري سلطنتي السنية العظام الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب ومتمم مهام الإمام بالرأي الصائب ممهد بنيان الدولة والإقبال ومشيد أركان السعادة والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى وزير سمير الدراية أحمد باشا والي تونس الحالي أدام الله تعالى إجلاله على مقتضى ما هو مركوز في فطرته الأصلية من درر الدراية الكاملة وجواهر حسن الاستقامة... وبناء عليه قد أحسنت له بعنايتي نيشاني المجيدي الهمايوني المنسوب لسامي اسم سلطانتي من الرتبة الأولى مع أمري هذا العالي الشأن...."[1].

وقبل وصول فرمان السلطان العثماني كان الباي قد جهز جيشه البالغ أربعة عشر ألفاً لمغادرة تونس إلى الدولة العثمانية والذي وصلت طلائعه إلى إستنبول في ٢٢ ذي الحجة ١٢٧٠ هـ (١٤ سبتمر ١٨٥٤م) بكامل تجهيزاته ، وكان الباي قد اجتمع بجيشه قبل مغادرته وحث أفراده على الجهاد وعلى تمثيل بلادهم أحسن تمثيل ، ودعا لهم بالنصر والعودة سالمين بعد أن يؤدوا واجبهم الديني الذي انتدبوا له .[2] ولقد توالى وصول الجيش التونسي إلى إستنبول على ثلاث دفعات نظراً لعدم وجود المال الكافي الذي كان تفتقر إليه المالية التونسية ، حيث إن الباي قد وعد السلطان بتسيير بقية الجيش كلما توفر لديه المال . وخلال الحرب العثمانية الروسية أو ما عرف بحرب القرم شارك

(١) فرمان من السلطان عبد المجيد خان إلى أحمد باشا في أواخر شهر ذي القعدة١٢٧٠هـ (أواخر أوغست ١٢٥٤ م) رقم الملف ١٠٠١ ، صندوق ١٨١ ، السلسلة التاريخية ، الأرشيف الوطني التونسي .

(٢) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص.١٦٢.

الجيش التونسي مع الجيش العثماني بكفاءة ،ووصلت إلى الدولة العثمانية بعض الإعانات التي قدمتها تونس من أسلحة وأدوات نقل وغيرها.

ومن خلال تلك المشاركة التونسية نجح الباي في إثبات ولائه للدولة العثمانية وأنه لا يرفض أوامر السلطان كما كان يعتقد الكثير من المراقبين ،وفي نفس الوقت نجح السلطان في إعطاء صورة للعالم الخارجي أن الجبهة الداخلية لدولته متماسكة ، وأنه رغم وجود بعض الاختلافات حول بعض القضايا بينه وبين ولاته إلا أنها تنسى وقت الأزمات حيث إن مصلحة الأمة فوق كل اعتبار [1] .

إن التقارب الذي حدث بين الباي أحمد والدولة العثمانية كان بمثابة تصحيح العلاقات بين الطرفين التي دأبت فرنسا على إفسادها منذ أن وصل الفرنسيون إلى الجزائر. وكان للنجاح الذي حققه الفرنسيون في إقناع أحمد باي بربط بلاده بعلاقات جيدة مع فرنسا الأثر الكبير في تدهور العلاقة بين تونس والدولة العثمانية التي اعتبرت ذلك خروجاً عن المألوف في العلاقة بين الطرفين ، بل إن العلاقة ساءت أكثر عندما أشعرت فرنسا الباي أنه له استقلاليته وأنها لن تسمح بالتدخل العثماني في تونس بأي حال من الأحوال ونتيجة لذلك أخذ الباي يبتعد عن الدولة العثمانية يوماً بعد آخر . ولكن تلك السياسة لم تدم طويلاً حيث عاد والي تونس وامتثل لطلب السلطان العثماني بمساعدة الدولة في حربها ضد روسيا وكأنه يريد أن يمحي أخطائه ولا يكون سبباً في إخراج بلاده من دائرة " الوحدة الإسلامية". إن ذلك القرار جعل أحمد باي يترك بلاده عندما توفي في ١٥رمضان١٢٧١هـ (٣١ مايو ١٨٥٥ م) وهي تتمتع بروابط جيدة مع الدولة العثمانية وهذا ما أشار إليه ابن أبي الضياف عندما وصفه بقوله " وأعظم مزاياه على أهل بيته وقوفه في استمرار عادات وطنه مع الدولة العثمانية والمخاطرة بنفسه

(١) مذكرات أمير آلاي عسكر الخيالية التونسية فرحات ،مصدر سابق نص.ص.١٨ - ٢٥.

دون خرق سياجها ، معترفاً بطاعة الدولة العثمانية... (وأنه) ندم على ذلك في آخر أمره ...وصرح بندمه مراراً لوزرائه مشفقاً من ذنبه تائباً إلى ربه..." (١) .

أما موقف فرنسا من إرسال تونس مساعدات للدولة العثمانية فقد نظرت إلى ذلك بعين الرضى ولم تمانع في ذلك خاصة وأن فرنسا كانت شريكة للدولة العثمانية في تلك الحرب ، ويبدو أن تلك الحرب أنست كل من فرنسا والدولة العثمانية صراعهما من أجل المحافظة على مصالحهما في تونس ،ولم تمانع فرنسا من التقارب التونسي العثماني وهذا ما ورد على لسان القنصل الفرنسي بيكتار في إستنبول والذي وجه رسالة إلى الحضرة العلية ذكر فيها ما نصه"... أيتها الحضرة العظيمة الجليلة قد شرفتني تذكرة الجناب المتضمنة إعلامي بأنه سيوجه جيشاً من عساكر تونس لمعاضدة السلطان في الحرب التي عقدتها فرنسا وإنجلترا وتركيا مع دولة روسيا ، ويظهر لي أن هذا العزم نظراً للحالة الراهنة جدير بأن تنظر فيه دولة الإمبراتور (الإمبراطور) بعين القبول حسبما ذكرت لجانبكم السامي في أثناء المحادثة الأخيرة التـي جـرت بيننا..." (٢) .

وبعد وفاة أحمد باي في ١٥ رمضان ١٢٧١هـ (٣١ مايو١٨٥٥م) تولى ابن عمه أبو عبد الله محمد باي وكان من أولى الأعمال الخارجية التي قام بها هي استكمال إرسال الإمدادات إلى الدولة العثمانية من جنود وأسلحة وأموال، وأرسل مندوباً يرافق تلك الحملة لكي يحصل على فرمان الولاية من السلطان، وأوعز إليه بأن يسرب خبر قدومه إلى الدولة العثمانية ليقدم ولاء الطاعة ويصحح خطأ أحمد باي الذي اعتذر عن زيارة الدولة العثمانية رغم الوساطات التي قام بها خديوي مصر. وقد حمله رسالة كتب فيها "... أما بعد فالمعروض على تلك الحضرة ولها طول العمر ، ونفوذ الأمر، أن رهين

---

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الثالث ، ص.ص.١٧٢، ١٦٦.

(٢) رسالة من بيكتار، القنصل الفرنسي في إستنبول إلى الحضرة العلية في ٢٣ مايو١٨٥٤م (٢٥ شعبان ١٢٧٠ هـ) رقم الملف ١٠٠٢ رقم الصندوق ١٨١ ، ، السلسلة التاريخية ، الأرشيف التونسي.

نعمتكم ، وعبد طاعتكم ، وعاشر هذا البيت في خدمتكم ، ابن عم عبدكم ،ومقام أخيه المشير أحمد باشا باي سار (صار) إلى عفو الله فداء الحضرة السلطانية، متزوداً بما مات عليه من طاعة الخلافة وخدمتها بالعمل والنية ، وفي الحين بادر أهل الأيالة التونسية عموماً وخصوصاً، وكانوا بنياناً مرصوصاً، إلى هذا العبد الفقير وألقوا إليه مقاليد أمورهم، والنظر في حفظ مفردهم وجمهورهم ، فقام العبد بما وجب عليه من جمع الكلمة الإسلامية، والدعاء على المنابر للسلطنة المجيدية ، راجياً رضى الخلافة في تأمين البلاد، وزوال روعة العباد، وسد طرق الفساد، واعتصمنا بحبل الله جميعاً، ولبى العبد الفقير سلطنتكم سامعاً مطيعاً... اللهم أعنا على ما أوجبت لهذه السلطنة من فروض الطاعة ، وتأدية الحق جهد الاستطاعة ، واعصمنا بيدها الطولى من الإضاعة ، واحملنا من مرضاتها على سنن السنة والجماعة..." [1] وبعد وصول سفير الباي إلى إستنبول لم يتردد السلطان العثماني في منح الباي فرمان توليته والياً على تونس ، وعندما عاد إلى تونس في ٢٠ محـــرم ١٢٧٢هـ (١٢ أكتوبر ١٨٥٥م) قلد الباي الولاية في موكب رسمي . [2] وبذلك بدأت العلاقة بين تونس والدولة العثمانية في عهد الباي الجديد بداية تبشر بمزيد من التفاهم بين الجانبين.

إن السياسة التي اختطها بايات تونس منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر لم تكن مرضية لأكثرية الشعب التونسي وخاصة بعض أفراد الجيش التونسي الذين كانوا يعتقدون أن التقارب مع فرنسا سوف يؤثر على مستقبل بلادهم وكانوا ينظرون إلى الفرنسيين على أنهم اعتدوا على أراضٍ إسلامية. وعندما وصل الجيش التونسي إلى إستنبول أسكن بجانب بعض الثكنات الفرنسية التي وصلت للمشاركة في الحرب ضد روسيا. وعندما كان أحد الجنود الفرنسيين يمر أمام أحد الثكنات التونسية تعرض له

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الثالث ، ص.ص١٨٨ - ١٩٠.

(٢) نفس المصدر السابق، نفس الجزء ، ص.١٩٠

بعض الجنود التونسيين وقاموا بسبه والاعتداء عليه بالضرب وتطورت الأحداث إلى تدخل بعض الجنود الفرنسيين مما حدا بالجنود التونسيين بالهجوم على إحدى الثكنات الفرنسية مستخدمين السلاح وقتلوا من الفرنسيين ستة جنود وجرح من الفريقين عشرات ، ولم يوقف القتال إلا تدخل الجيش العثماني .[1] وعندما وصلت الأخبار إلى محمد باي ساءه ذلك واجتمع مع القنصل الفرنسي ليون روش واعتذر له عن ما حدث من الجيش التونسي بإستنبول، وكتب خطاباً إلى وزير الأمور الخارجية يعتذر له حيث أشـار بقوله "...أما بعد إهداء التحية المناسبة لرتبتكم السنية وأخلاقكم الزكية بأني أبث لوزارتكم الرفيعة ما كدر نفسي وغم أنسي وأتعب حرسي ، وهو ما وقع بين أنفار من عساكرنا بإسلامبول ولا يفيد ذكره لا أعاد الله مثله، وإن كان في الحقيقة ضرب عضو لعضو في جسد واحد لكن غيرني بشهادة الله وقوعه من حيث ذاته والتحدث به والأمر لله وحده...وكاتبنا الحضرة العلية السلطانية الفرنساوية بما نالنا من الكدر لهذه القضية والاعتذار عن الجاني بجزائه تشديد النكال، وإنما أعتذر عن البري من بني جنسي، بل أعتذر عن نفسي... وجانب السلطنة العظمى بالصفح حري وعلى كل حال فالمكتوب للسلطنة إنما هو فتح المقال والاعتماد على وزارتكم السامية في حسن التبليغ وبلوغ الآمال والمرجو من الله أن لا يكدر ما بيننا من الصفو ويتدارك هذا الأمر بالنسيان والمحو ويديم بيننا أسباب زيـادة الوداد على طول الآمـاد..." [2] وعلى الرغم من خطورة تلك الحادثة إلا أنها لم تؤثر على العلاقات بين الطرفين.

وخلال الحرب التقت مصالح فرنسا والدولة العثمانية لوقف الأطماع الروسية في احتلال بعض أجزاء الدولة العثمانية والإضرار بالمصالح الفرنسية ولكن ظل الحفاظ على

---

(١) رسالة من محمد اللواتي إلى مصطفى خزنة دار في ٢٤ صفر ١٢٧٢ هـ (٦ نوفمبر ١٨٥٥م) صندوق رقم ١٨٢ ملف رقم ١٠١٢ ، السلسلة التاريخية، الأرشيف الوطني التونسي.

(٢) رسالة من محمد باشا باي إلى وزير الخارجية الفرنسية في ٢٤ ربيع الأول ١٢٧٢هـ (٤ ديسمبر ١٨٥٥م) نفس المصدر السابق.

مصالحهما في تونس سمة بارزة في سياسة الدولتين. ففي عهد محمد باي حاولت الدولة العثمانية التأكيد على أن تونس ولاية من ولاياتها . ولقد وضح ذلك في تأكيد الحكومة العثمانية في الكثير من المناسبات الدبلوماسية سواء في مخاطبة الباي في المراسلات الرسمية باعتباره والي من الولاة العثمانيين أو في المحادثات التي كانت تعقد بين ممثلي الدولة العثمانيـة ونظرائهم الأوروبيين . (١) ومع أن أحمد باي قدم خدمة للدولة العثمانية في إعانتها في حرب القرم فإن محمد باي قدم خدمات للدولة العثمانية في القضاء على ثورة غومة المحمادي الذي ثار على ولاة الدولة العثمانية في طرابلس واتخذ من التراب التونسي ملجأ له وعندما طلبت منه الدولة العثمانية محاربة المحمادي لم يتردد محمد باي بل قام بإرسال جيش إلى ذلك الثائر واستطاع هزيمته وطرده من تونس مما سهل الأمر على الولاة العثمانيين في طرابلس بالقضاء عليه .(٢) أما فرنسا فقد نشطت في الاهتمام بمصالحها التجارية وكان تعيين ليون روش * في بداية عهد الباي بمثابة مؤشر لتنمية المصالح الفرنسية والتركيز على أطماعها التي أخذت تتبلور في تونس .

ولم تكن بقية الدول ذات المصالح في تونس وخاصة بريطانيا في منأى عن النشاط الفرنسي ، وهذا أدى إلى خلق منافسة بين تلك الدولتين بل إن ذلك التنافس امتد إلى رعايا أوروبيين آخرين. وكان لتنامي الوجود الأجنبي في تونس على وجه العموم الأثر الكبير في استخدام الأقلية اليهودية التونسية في الكثير من النشاطات الاقتصادية ، وهذا أدى إلى تغيير وضعية اليهود ، والذين حاولوا الحصول على امتيازات تفوق الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عهد أهل الذمة . ونتج عن زيادة أعداد الأجانب في تونس

---

(١) منير عبيد.دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستانبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم١٨٣٠- ١٨٨١م رسالة دكتوراه، جامعة تونس .

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مرجع سابق، الجزء الثالث ، ص.ص.٢١٥_٢١٨.

* عين ليون روش في الشهر الثاني لولاية محمد باي وكان على دراية كبيرة باللغة العربية والدين الإسلامي ، واستطاع من خلال ذلك أن يكون أحد جلساء الباي حيث كان يقدم الكثير من النصائح للباي والتي بالطبع تخدم المصالح الفرنسية في تونس ، انظر المصدر السابق، ونفس الجزء ص.١٩٣ .

نشوء بعض القضايا الخلافية بين التونسيين والأجانب ،وهذا جعل قناصل الدول الأجنبية ينتقدون القانون التونسي بل ويطالبون بتعديله ليتماشى مع الوضعية الجديدة للأجانب. إضافة إلى ذلك فلقد أخذت الدولة العثمانية تلح على الباي الجديد في الاستمرار في الإصلاحات لكي تواكب تونس التقدم الحضاري في أوروبا ،وكان للمشاورة التي قدمها بعض دعاة الإصلاح في تونس والذين كانوا على اطلاع على القوانين الأوروبية كخير الدين باشا والجنرال حسين الأثر الكبير في إقناع الباي بإصدار عهد الأمان.(١)

لقد اشتمل عهد الأمان على عدد من القوانين التنظيمية حيث ساوى بين التونسيين والأجانب وأعطى لهم امتيازات جديدة تمثلت في الاستثمار في البلاد وفي أحقية القناصل في الفصل في القضايا التي تخص مواطنيهم ، بل ومنح امتيازات أخرى للأجانب في القضايا التي تقع بينهم وبين التونسيين . وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية شجعت تونس على المضي في الإسراع في التوصل إلى قوانين مماثلة لما قامت به الدولة العثمانية مع بعض الدول الأجنبية ،كجانب من الجوانب الإصلاحية التي سعت الدولة العثمانية على القيام بها لتلحق بركب الحضارة الغربية ، إلا أنها لم تدرك أن عهد الأمان أضر بالوجود العثماني في تونس حيث إن المصالح الغربية أخذت في التنامي خاصة وأن أعداد الأجانب واستثماراتهم أخذت تزداد في تونس مما جعل تونس تبعد يوماً بعد آخر عن ارتباطها بالدولة العثمانية.

تنامي الوجود الأجنبي وضعف الوجود العثماني :

بعد وفاة محمد باي في ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م) تلقى أخوه محمد الصادق باي البيعة في الخامس والعشرين من شهر صفر من أهل الحل والعقد في تونس ومن القناصل

(١) الشيباني بلغيث.النظام القضائي في البلاد التونسية من سنة ١٨٥٧ إلى سنة ١٩٢١ م. صفاقس : مكتبة علاء الدين د.ت.ص.ص.٧٧ –٧٩.

المقيمين في تونس والذين شرطوا على الباي الجديد الاعتراف بعهد الأمان الذي صدر في عهد أخيه ، وبالفعل لم يتردد الباي في قبول ذلك الشرط ، ولكي يكسب الشرعية أيضاً قام بمكاتبة الدولة العثمانية بوفاة أخيه ثم انتدب خير الدين باشا لهذه المهمة ومعه الهدية المعتادة التي يقدمها البايات للسلطان العثماني عند توليهم الولاية. وكاتب الدولة العثمانية يطلب ما اعتاده أسلافه من إرسال فرمان لتعيينه وورد في ذلك الخطاب ما نـصه "...إنه تقدم من أخبار الباب العالي بوفاة أخيه وللحضرة العلية طول العمر، ودوام الأمر، فصبر العبد على القضاء ، ورجونا له حيث توفي في خدمة الخلافة الرحمة والرضى ، وحفظ العبد العاجز رتبته على العادة ، المقررة من السلاطين السادة ووجه لباب الفضل عبد السلطنة العلية نخبة الأعيان، وصفوة الأقران ، وزير الحرب ابننا خير الدين* ، يطلب على لسان العبد الفقير الفضل المعتاد ، من لباب السلاطين الأمجاد، على عادة أهل البلاد..." (١).

لقد كان للقناصل الأجانب نفوذهم المتزايد في تونس في منتصف القرن التاسع عشر وأخذوا يدفعون البايات إلى اتخاذ قرارات تبعد تونس عن ارتباطها بالدولة العثمانية ، وكان للقنصل الفرنسي ليون روش على سبيل المثال دور رئيسي في ذلك وهذا ما أشار إليه خير الدين في انتقاد الباي لأسلوب الرسالة التي صاغها خير الدين على لسان الباي للسلطان العثماني عندما قرأها بمحضر الوزراء . ومن الانتقادات التي نبه إليها الباي عدم وصف خير الدين نفسه بالوزير وأجابه خير الدين بأن العادة جرت مخاطبة الدولة

---

* خير الدين التونسي من أصل شركسي وصل إلى تونس في مقتبل عمره عندما أرسله السلطان العثماني في عهد أحمد باي وخدم في قصر الباي والتحق بالجيش التونسي حتى وصل إلى رتبة فريق في عام ١٨٥٣م، وانتدب في مهمات رسمية إلى فرنسا وإلى الدولة العثمانية و، وعين فيما بعد وزير للحربية ثم وزير المالية وأصبح فيما بعد الوزير الأكبر وتبنى الإصلاحات في تونس في عهد محمد الصادق باي ولكنه عزل في سنة ١٨٧٧م ، واتجه إلى إستنبول وبقي فيها حتى وفاته انظر ج.س.فان.كريكن ، مرجع سابق ص ١٠ وما بعدها .

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء الرابع. ص.١٨.

العثمانية بهذا الأسلوب ،وإذا أطلق على نفسه الوزير فالباب العالي عادة يصف باي تونس بالوزير ومن الأفضل عدم إطلاق لفظة " وزير" على نفسه فأجابه الباي بقوله"....لم نحقر أنفسنا ونحن في أعين الناس عظماء ؟ إن قنصل الفرنسيس يسلم لي الاستقلال..." [1] ذلك التوجه من محمد الصادق باي دلالة واضحة على أن سياسة تونس في المرحلة التالية سوف تسلك مسلكاً يقودها ليس إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية ،وإنما إلى فقده والارتماء في الحماية الفرنسية.

محاولة الدولة العثمانية كسب محمد الصادق باي :

لقد أدركت الدولة العثمانية الأثر الذي تركه عهد الأمان على الوجود الأجنبي في تونس حيث ازداد أعداد الأجانب الذين ضمن لهم عهد الأمان الكثير من الامتيازات وأخذت المصالح الأجنبية تتنامى ، وهذا جعل الدولة العثمانية تحاول استمالة محمد الصادق رغم توجهه في البعد عنها ، فعندما وصل خير الدين إلى الأستانة استقبل الاستقبال الحسن ، حيث قابل السلطان الذي سلمه فرمان التولية وبعض النياشين للباي وبعض رجال الجيش التونسي وكبار الموظفين. وأكد السلطان لخير الدين على أن الدولة العثمانية تؤكد على بقاء تونس على وضعيتها خاصة وأن العلاقة بين الطرفين كانت ولا تزال حتى ذلك الوقت في أحسن حالاتها. فإطاعة السلطان في إرسال الجيش التونسي وبعض الإمدادات في أواخر عهد أحمد باي ومحمد باي ما هي إلا مظهر من مظاهر الطاعة والتي قوبلت بالثناء والشكر من قبل الحكومة العثمانية. وعندما عاد خير الدين إلى تونس لم يقابل الباي ذلك الأنعام من السلطان كما ينبغي والسبب في ذلك تحريض القناصل الأجانب وبالذات قنصل فرنسا ليون روش الذي أخذ يحث الباي على الاستقلال عن الدولة العثمانية. [2]

---

(١) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ،الجزء الرابع ص .٢٠ .

(٢) مذكرة من السلطان إلى الصدر الأعظم بشأن تعيين والي تونس في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٧٦ هـ (١٨ ديسمبر ١٨٥٩م) ، إدارة داخلية ، رقم الوثيقة ٢٩٦٥٥ ، الأرشيف العثماني .

أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ،الجزءالرابع ، ص.ص.٢٠ –٢١.

ورغم أن محمد الصادق باي كان ينوي إبعاد تونس عن الدولة العثمانية من خلال توثيق علاقته مع فرنسا متجاوزاً الأعراف التي كانت تربط بين بلاده والباب العالي إلا أن الحكومة العثمانية كانت تريد كسب تونس وذلك بإعفائها من بعض الالتزامات المالية التي امتثلت لها تونس وقت حرب القرم . ومن تلك الإعفاءات إعـادة ما دفعته تونس للخزينة العثمانية لعدة سنوات ، وهذا ما ورد في خطاب من محمد الصادق باي إلى الصدر الأعظم محمد رشدي حيث أشار فيه بقوله "... وقد كان أخبرنا وزير البحر أمير الأمراء ابننا خير الدين بعد عودته من الآستانة المحروسة على لسان سيادتكم بأن الأمر العالي الشاهاني صدر بترجيع السنوات التي دفعها أمير الأمراء ابننا رشيد للخزينة العامرة ،والآن وصلنا من جانبكم السامي بعضها والله تعالى يديم علاكم ويحرس كمالكم ويرعاكم ..." [1] .

وعندما قام الإمبراطور الفرنسي بزيارة الجزائر في ربيع الأول سنة ١٢٧٧هـ (سبتمبر ١٨٦٠ م) نجح القنصل الفرنسي في إقناع الباي بالسفر إلى الجزائر لمقابلة الإمبراطور حيث تحدثا في توثيق العلاقات بين فرنسا وتونس التي أخذ الساسة الفرنسيون يوحون للباي بأنه مستقل الاستقلال التام عن الدولة العثمانية وهم يقصدون من ذلك إخراجه عن دائرة الارتباط مع الدولة العثمانية لكي يقوموا بتنفيذ مخططاتهم فيها. وفي أثناء المقابلة أيضاً عرض الباي نسخة من عهد الأمان وخطاباً ورد فيه " ... أيها السيد العظيم إنه بمقتضى نصائح جنابكم الرفيع للمقدس أخينا وعدد رعاياه منذ ثلاث سنين بقوانين لسائر سكان المملكة، واكتفى ذلك الوقت بوضع أساسها ، ومن المعلوم أنه يعسر تبديل قوانين جنس جارية منذ اثني عشر جيلاً، ولما اقتضى الوقت والحال مع رغبة جلالتكم لزمني عدم المبالاة بهاته المشاق وإزالة ساير

(١) رسالة من محمد الصادق باي إلى محمد رشدي ، الصدر الأعظم ، رقم الوثيقة ٣٠٤٣٢ ، إدارة داخلية، الأرشيف العثماني.

الموانع لإتمام ما وعد به المقدس أخينا ، وحيث تم الآن القانون أعرضه على جلالتكم ، وأجعله تحت حماية ملك فرنسا الفخيمة ،ومن غير شك إن هذا لا يخلو من الغلط ولكن وقت إجرائه والخدمة بمقتضاه إن ظهر فيه بعض الخلل نبادر بإصلاحه ... وجنابكم العلي تفضلتم بقولكم بأن بخدمتنا في راحة رعايانا ، حصلنا على مودة جنابكم العزيز بهذا المعروض على جلالتكم صورته فإن رأيتموه بعين القبول وحرياً بأن يكون في كفالة الكرسي التي تفضل الله تعالى بجلوسكم عليه لفخر فرنسا وسعادة نوع البشر وأنه لا مانع من دخول ساير السكان تحت قوانين البلاد قد نلت السعادة وبه تكون بحول الله راحة الخاص والعام ، وأنا الكفيل بحول الله تعالى وقوته بإجرائه على ما هو مسطور وقد أشهدت الله على نفسي وكفى بالله شهيداً..."[1] .

ومن خلال هذا المعروض تتضح سياسة الباي التي كانت ترتكز على توثيق علاقة تونس بفرنسا التي كانت هي الأخرى تسعى إلى زيادة استثماراتها في تونس، وكانت تحاول إخراج تونس عن دائرة ارتباطها بالدولة العثمانية. وفي حقيقة الأمر إن هناك بعض التطورات التي حدثت في أواخر عهد محمد باي وفي بداية عهد محمد الصادق باي والتي كانت على درجة كبيرة من الأهمية ، ومن تلك التطورات ضعف العملة التونسية نتيجة لقيام بعض الأجانب بتقليد العملة التونسية وإغراق الأسواق بها، وهذا ما جعل الباي يقوم بإجراءات تتلخص في تخفيض قيمة الدينار التونسي ومحاولة سك عملة جديدة حتى يتخلص النقد التونسي من تلك العملة المزيفة .[2] أما التطور الثاني فهو الضغوط التي بدأ يفرضها القناصل الأجانب على الحكومة التونسية مطالبين بامتيازات جديدة فيما عرف بنظام المحاكم القنصلية ،والذي يتلخص في وجود محاكم قنصلية يؤمها الأجانب إذا كانوا يريدون الفصل في قضايا خلافية بينهم وبين التونسيين

(١) المعروض الذي عرضه الباي محمد الصادق باي لجناب إمبراطور فرنسا بالجزائر في ٤ ربيع الأول ١٢٧٧هـ (٢٠سبتمبر١٨٦٠م) ، رقم الملف ١٥٩ صندوق رقم ٢٠٩ ، ، السلسلة التاريخية ، الأرشيف التونسي.

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق،الجزء الرابع، ص.ص.٢٠١_٢٠٢.

وعلى الرغم من أن الحكومة التونسية حاولت إيقاف ذلك المد إلا أنها لم تستطع ، فعلى سبيل المثال حاول الباي أن يوقف تلك المحاكم ويحدد مجلساً يحكم في تلك القضايا ولكن وجد معارضة من القناصل وخاصة القنصل الفرنسي الذي ذكر الباي بالتزامه للإمبراطور الفرنسي بتقديم التسهيلات الممكنة للرعايا الفرنسيين خاصة وأن فرنسا التزمت للباي بتقديم الحماية له ضد أي تدخل خارجي ،ولقد ورد في خطاب القنصل ما نصه " ... يظهر من آخر مكتوب جنابكم أن الدولة التونسية لا تطمح لرعايا الأجانب بالفوائد الممنوحة لهم في القانون الجديد ،إلا بعد أن يدخلوا في الأحكام التونسية ، فأطلب من جانبكم إذن بأن نعرض على جانبكم بأن هذا الشرط غير موافق لكرمكم المعهود الذي بمقتضاه منحتم هذا القانون الجديد.... واعتمادكم على حكمة دولة (هكذا) من قديم الزمان، وخصوصاً بعد سنة ١٢٤٦هـ(١٨٣٠ م)،أظهرت لجنابكم بأفعال واضحة للعيان بأنها حبيبتكم، وأنها حاضرة لمن أراد التعدي على دوام حالة العمالة التونسية ... ولم يبق لي شيء أزيده بعد الكلام الذي قاله الإمبراطور عند سفركم من الجزائر حيث قال: دوموا على سياستكم التي دمتم فيها إلى الآن ، ويجتهد جنابكم فيما هو خير لرعيتكم واعتمدوا علي..." (١).

أما التطور الثالث فهو قيام الباي باستحداث سياسة إصلاحية جديدة تختلف بعض الشيء عن سياسة سلفه محمد باشا ، فعلى الرغم من أن الأخير تجاوب مع الضغوط الأجنبية وأصدر عهد الأمان إلا أنه لم يستمر في الإصلاحات كما كانت في عهد أحمد باي . ويبدو أن ضعف مداخيل الدولة ومشاركتها في حرب القرم ومعارضة بعض التونسيين جعل محمد باشا يقلص من تلك الإصلاحات . أما محمد الصادق باي فلقد تلقى نصائح من قناصل الدول الأجنبية ووعدوه بتأمين المال عن طريق المؤسسات الأوروبية . وبالفعل بدأت تونس في الاستدانة من المؤسسات الأوروبية لكي تستمر في العملية الإصلاحية في ظاهر الأمر ، ولكن تلك الأموال التي استدينت من المؤسسات

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق،الجزء الخامس. ص٧٣ وما بعدها.

الأوروبية والتي كانت تجمع من المواطنين ذهب معظمها إلى جيوب أفراد الحكومة التونسية والذين يتقاضون رواتب سنوية رغم ما كانت تعانيه البلاد من ضائقة مالية . فعلى سبيل المثال كان الباي يتقاضى حوالي مليون ومائتي ألف سنوياً بينما كان الوزراء وكبار رجال الدولة يتقاضون حوالي ثلاثة ملايين ونصف ، إضافة إلى الإسراف والتبذير في الأموال التي كانت تصرف على قصور البايات .[1]

لقد حاولت الدولة العثمانية احتواء سياسة الباي محمد الصادق غير المتوازنة والتي أضرت بالاقتصاد التونسي ودفعت البلاد إلى هاوية الخطر ، فعندما طلبت الحكومة التونسية الاقتراض من فرنسا بعض الأموال أرسل السفير العثماني رسالة إلى حكومته يخبرها بموافقة الحكومة الفرنسية على طرح أسهم لعامة الناس لكي تستثمر في تونس بعوائد مالية كبيرة وعقدت اتفاقية بذلك، وفي رسالة مماثلة من السفير العثماني في لندن أشار فيها إلى أن بريطانيا لا توافق على تلك القروض لأن الدولة العثمانية لم تستشر في ذلك كما فعلت بريطانيا وبعض الدول الأوروبية عندما قدمت قروضاً لمصر، وبالفعل تسلم الباب العالي رسالة أخرى من السفير البريطاني في الآستانة يؤكد على أن بريطانيا تعترض على تلك القروض وتعتبرها قروضاً غير شرعية لعدم موافقة الدولة العثمانية . وفي واقع الأمر فإن بريطانيا كانت تبحث عن مصالحها ولا تريد لفرنسا أن تنفرد بتلك الاستثمارات . وقد عرضت هذه المراسلات على السلطان الذي أحالها للصدر الأعظم والذي اعترض على تلك الصفقات ،ولكن يبدو أن تلك الاعتراضات لم تكن لتغير شيئاً في سياسة الباي المندفعة نحو فرنسا ولا في سياسة فرنسا المتربصة بتونس.[2]

---

(١) نفس المصدر السابق ونفس الجزء ، ص.١١١ .

(٢) الرسائل الواردة من قنصل الدولة العثمانية بتاريخ ١٧ مارس ١٨٦٣م(٢٦ رمضان ١٢٧٩ هـ) والواردة من سفيرها ببريطانيا وعرضت على السلطان بتاريخ ١٥ محرم ١٢٨٠هـ ، إدارة داخلية ، رقم الوثيقة ١١٤٤٩ ، الأرشيف العثماني .

ولكي تؤكد أيضاً الحكومة العثمانية على أن تونس تعتبر إحدى ولايات الدولة العثمانية وأن التدخلات الفرنسية ما هي إلا محاولة لفصل تونس عن الالتحام الإسلامي لكي تنفرد بها فلقد قامت بتعيين أحد أبناء أعيان تونس موظفاً في وزارة الخارجية العثمانية. وورد ذلك في خطاب وجهه الصدر الأعظم كاشف زاده محمد أمين إلى السلطان يخبره بتعيين ابن محمود بن عياد في وزارة الخارجية العثمانية[1]. ويبدو أن ذلك التعيين كان بناءاً على أوامر من السلطان الذي وجه رسالة إلى الباي وإلى فرنسا بأن ابن عياد ما هو إلا مواطن من مواطني الدولة وإلا لما عين في وزارة الخارجية .

ثورة علي بن غذاهم وموقف الدولة العثمانية منها :

لم تفلح محاولات الدولة العثمانية في إثناء محمد الصادق باي عن سياسة التقرب من فرنسا والذي ذهب فيها بعيداً عندما استجاب لنصائح القنصل الفرنسي في تطوير علاقته مع فرنسا والعودة إلى الإصلاحات رغم أن تونس كانت تفتقر إلى المال . ولكي يقوم الباي بتلك الإصلاحات فقد فرض إلى جانب الاستدانة من الدول الأجنبية ضرائب باهظة على السكان كانوا لا يستطيعون أداءها ، فعلى سبيل المثال أصر الباي على جمع الضرائب من جميع التونسيين دون استثناء بعد أن كان قد أسقطها عن غير القادرين منهم ، وكتب إلى جميع مأموريه خطاباً في جمادى الثانية سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م) ذكر فيه "... وبعد فإن النظر في مصالح الرعايا اقتضى فيما سلف لزومه أداء الإعانة لجميع الرعايا في مقابلة أمور كانت مرتبة عليهم ، وبإسقاطها حصلت مصلحة للجميع ، وقد اقتضت المصلحة الآن أن تكون الإعانة اثنين وسبعين ريالاً في العام ، يدفعها كل نفر من الأنفار المقيدة أسماؤهم بدفتر عملكم ، فالعمل أن تعملوا من لنظركم بذلك وتحرضوهم على المناجزة في الخلاص وتجتهدوا في ذلك ..."[2] .

---

(١) رسالة من الصدر الأعظم كاشف زاده محمد إلى السلطان عبد العزيز في ٢٥ جمادى الثانية ١٢٨٠ هـ (٧ ديسمبر ١٨٦٣م) إدارة داخلية ،وثيقة رقم ١١٦٥٠ الأرشيف العثماني.

(٢) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ،الجزء الخامس. ص. ١١٥ .

وبالفعل بدأ العمال في الأقاليم التونسية بجمع تلك الضرائب ،ولكن أخذ الكثير من التونسيين وخاصة سكان البوادي في رفض الالتزام بدفع تلك الضريبة وتطور ذلك الرفض إلى ثورة شعبية تزعمها علي بن غذاهم في شهر ذي القعدة ١٢٨٠هـ(أبريل ١٨٦٤م) حيث بدأت في منطقة الكاف والقيروان ، وامتدت إلى الأقاليم الساحلية حيث أصبح ولاة الباي محاصرين في كثير من المدن التي رفضت الالتزام بدفع الضريبة ، ومع أن الباي حاول أن يحتوي الثورة وأن يصنف دافعي الضريبة إلى ستة فئات حسب غناهم وفقرهم على أن تلتزم كل فئة بدفع الضريبة التي فرضت عليها والتي تتراوح من٣٦ إلى ١٠٨ ريالات إلا أن ذلك لم يغير شيئاً في قرار الثوار الذين رفضوا الالتزام بدفع الضريبة في ظل سوء تصرف الباي في قراراته الداخلية والخارجية . وطالب الثوار أيضاً بمطالب انحصرت في تخفيض الضريبة إلى عشرة ريالات ، وإلغاء ضريبة المكوس خارج الأسواق ، وإعادة أداء الزيتون والنخل إلى ما كانت عليه في عهد أحمد باي ، وتطورت مطالبهم إلى إعفاء العمال وبعض الولاة ، وإلغاء الدستور والمحاكم المختلطة.[١] وعلى الرغم من أن الباي حاول احتواء الثورة إلا أن الثوار رفضوا الانصياع لجمع الضرائب والتزموا بتنفيذ مطالبهم مما جعل الباي يرسل بعض الحملات للقضاء على الثورة ومحاصرتها لكي لا تمتد إلى مناطق أخرى . ومع ذلك لم تنجح تلك المحاولات وأعطت الفرصة لتدخلات خارجية كان أهمها تدخل القنصل الفرنسي شارل دو بوفال الذي حل محل القنصل الفرنسي ليون روش والذي أشار على الباي بعزل بعض وزرائه ومنهم وزيره مصطفى خزنة دار والتخلي عن عهد الأمان حتى يحتوي غضب الثوار . وقدم القنصل خدمات دولته بالتدخل عسكرياً في إنهاء تلك الثورة ، [٢] ويبدو أن القنصل يريد أن يضع موطئ قدم لتدخلات أخرى يقدم عليها الفرنسيون إذا سنحت لهم الفرصة.

(١) ب. سلامة . ثورة بن غذاهم .تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٦٧ م، ص. ص.٥٥- ٦٣ ، ٧٠- ٧٦ .

(٢) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ،الجزء الخامس. ص.ص.١٢٨ –١٣٢ ، ١٥٠ –١٥٤ .

وفي واقع الأمر إن الدول ذات المصالح الهامة في تونس كانت تراقب الوضع في تونس باهتمام ،ونتيجة لذلك قامت كل من الدولة العثمانية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا بإرسال أساطيلها إلى المياه التونسية لمراقبة الوضع عن كثب . وعندما وصلت تلك الأساطيل إلى المياه التونسية هدد الفرنسيون بالتصدي لأي أسطول يحاول الاقتراب من السواحل التونسية بسبب أن ذلك يهدد أمن الفرنسيين في الجزائر ، وتلافياً لوقوع أي صدامات بين تلك الدول فقد حدثت مفاوضات بينها على أن تقوم بسحب أساطيلها من المياه التونسية دون تأخير ، وبالفعل انسحبت جميع الأساطيل في ١٠ جمادى الأول ١٢٨١هـ (١١ أكتوبر ١٨٦٤ م) خاصة عندما أخذت الحكومة التونسية تحقق نجاحات في استعادة سيطرتها على البـــلاد.[١]

أما الدولة العثمانية فقد أولت اهتماماً كبيراً بالأحداث في تونس ،ومنذ قيام الثورة أرسلت مندوباً إلى محمد الصادق باي تطلب منه أن يتعامل مع الثوار بنوع من الروية ، وأن لا يعطي الفرصة لتدخلات خارجية وخاصة من فرنسا التي كانت تتحين الفرصة لتنفيذ مخططاتها في تونس . وكان لوصول مبعوث الدولة العثمانية الأثر الكبير في زيادة نشاط القنصل الفرنسي في تونس والذي حاول أن يملي نصائحه على الباي الذي لم يستجب لتلك النصائح ، [٢] فما كان من القنصل إلا أن أشاع أن الدولة العثمانية كاتبت الباي وأنها سوف تقوم بإرسال عشرة آلاف مقاتل للقضاء على الثورة ،وعندما لم يستجب الباي لنصائح القنصل كاتب الأخير زعيم الثورة علي بن غذاهم عدداً من المكاتيب يؤكد له أن فرنسا تتابع الأحداث في تونس باهتمام كبير، وأن المصالح الفرنسية تقضي بعدم التقارب بين الباي وبين الدولة العثمانية ، خاصة وأن الباي يحاول أن

(١) تقرير عن المفاوضات بين ممثلي بعض الأساطيل الأوروبية وأسطول الدولة العثمانية بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٨١هـ(٢٤ سبتمبر ١٨٦٤م)،إدارة داخلية ، رقم الوثيقة ٣٦٦٤٠ ، الأرشيف العثماني.

(٢) ب. سلامة. علي بن غذاهم ، مرجع سابق، ص.ص. ٩١- ٩٢.

يحصل على مساعدة من الدولة العثمانية ولقد ورد في الخطاب ما نصه "... وبعد فالذي يكن في شريف علمكم الزكي كنا أرسلنا لكم ثلاثة أجوبة قبل هذا ولم نعلم هل وصولكم (هكذا) أم لا ، لم رجعتم لنا ضدهم (هكذا) ، وعرفناكم بكثير من مصالحكم التي هي مراغبنا والله شاهد ورقيب فيلزمنا الآن أن نبدوا (هكذا) لكم منها شيء ونعرفكم أيضاً بما عندنا الآن فأول ما نقسم لكم بالإنجيل الذي أنزل على عيسى عليه السلام أن لا أخفي عليكم شيئاً من الواقع وهو أننا شادين معكم صحيح (هكذا) والمقصود مصممين في جميع مطالبكم... وبعث إلى السلطان ليبعث له عشرة آلاف عسكر ليقاتلكم بهم ولما بلغ دولتنا تعرضت إلى العساكر المذكورة ورجعتهم من مالطة وخاطبت السلطان بالواقع وأنكم مظلومون وقائمون في حقكم من شدة الضرر التي أحاط بكم وامتثل السلطان لذلك وترك الأمر في كلفتنا لنفصل بينكم وبين الباي ، ونحن بهذا الأمر لنا فائدتان الأولى مصلحتكم والثانية لم يساعدنا (يوافق مرادنا) دخول الترك إلى أفريقية" .[1] ومن خلال الرسالة السابقة يتبين مدى التدخلات التي يقوم بها القناصل في الشؤون التونسية والأطماع التي يحاولون الوصول إليها مستخدمين أساليب عديدة تتمثل في زيادة الفرقة بين شرائح المجتمع التونسي لكي يصلوا إلى أهدافهم .

وعندما أدرك الباي خطر تلك الثورة حاول أن يكسب موقف الدولة العثمانية إلى جانبه فأرسل خطاباً إلى الحكومة العثمانية ، مع مندوب الدولة خير أفندي الذي قدم إلى تونس ليستطلع أخبار الثورة ، يمتدح فيه الدولة العثمانية ويشرح فيه التطورات التي حدثت من الثوار في وسط تونس وفي المناطق الساحلية الشرقية للبلاد. وشكر في الخطاب الحكومة العثمانية لمساندتها له في استنكارها للثورة التي سوف تضعف الجبهة الداخلية للبلاد وتعطي الفرصة للدول الأوروبية وخاصة فرنسا بالتدخل في شؤون تونس الداخلية. وأوضح في الخطاب التقدم الذي أحرزته قواته على الثوار"...فنشكر الله تعالى

(١) أحمد بن أبي الضياف ، مصدر سابق ، الجزء الخامس. ص.١٥٨ .

عليه من امتداد العافية ورجوع الراحة والأمن على سبيله المعتاد حتى إن بعض قرى الساحل التي سبق منا الإعلام ببقاء بعض التجيش فيه ابتدأت الآن فيها الراحة والأمن والإقبال على الطاعة ...وأسال الله تعالى من فضله أن يمتعنا ببقاء هذه السلطنة العالية رفيعة المقدار طائرة الصيت في سائر الأقطار عصمة للإسلام من جميع الأكدار مؤيدة كما تحب وتختار..." (١).

وفي المقابل نجد أن التدخلات الفرنسية في الشؤون الداخلية لتونس أقلقت الحكومة العثمانية التي أحست أن خطر التدخل الفرنسي في تونس أصبح وشيكاً لذلك حاول محمد الصادق باي التقرب من الدولة العثمانية خاصة عندما أحس بخطر التدخل الفرنسي في أحداث ثورة علي بن غذاهم. ونتيجة لذلك قرر محمد الصادق باي انتداب خير الدين إلى الآستانة لكسب موقف الدولة العثمانية. وعندما علم القنصل الفرنسي بوفال Beau Val بذلك حاول تعطيل سفر خير الدين حتى إن أبي الضياف وصف سفر خير الدين "بالهروب"، وهو كناية عن الضغوط التي كان يتعرض لها الباي من القنصل. وزود خير الدين بخطاب إلى السلطان العثماني من محمد الصادق باي ذكر فيه "....ووجه إلى باب أمير المؤمنين، ومحط رحال الآملين ، خير الدين مقام ابنه الوزير أمير الأمراء خير الدين، وبث إلى صدقه وأمانته ، وقربه ونجابته ، ما ينهيه إلى مقام الخلافة من أداء بعض الشكر الواجب والعمل الطيب لا يحجبه حاجب ، فإن القدرة لا تفي بشكر تلك النعم، التي يقصر عن تعدادها لسان القلم...." (٢).

وعندما نجح الجيش التونسي في القضاء على ثورة علي بن غذاهم كتب محمد الصادق باي إلى الصدر الأعظم يخبره بذلك ويشكره على اهتمام الحكومة العثمانية

---

(١) رسالة من محمد الصادق باي إلى الصدر الأعظم فؤاد باشا في ٣ ربيع الثاني ١٢٨١هـ(٥ رمضان ١٨٦٤م) رقم الوثيقة ٣٦٦٤٠ ، إدارة داخلية ، الأرشيف العثماني.

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء السادس ، ص.٢٤ .

بالقضاء على الفتنة التي هددت أمن البلاد وزادت تونس ضعفاً وأعطت الدول الأجنبية الفرصة لزيادة نفوذها، ويخبره بأن خير الدين قد زوده بالتعليمات التي تلقاها من الحكومة العثمانية ، وأيضاً ضمن رسالته الدعاء للدولة العثمانية إلى ما تصبو إليه من عز الإسلام ورفعة المسلمين وورد في رسالته ما نصه "... وقد زال والمنة لله سبحانه ما بقي من التجيش ببعض قرى الساحل وذلك أنهم لما وجهنا إليهم من يرشدهم ويدلهم على طريق الخير سولت لهم أنفسهم الإقدام عليه، فدافعهم في موقف واحد وبذلك عادت لجميع الوطن الراحة ، والمشاكل لها حد، والله المسؤول أن يديم العافية لأقطار المسلمين ويجمع كلمتهم على إعلاء الدين، وأن يديم لكم الإسعاد على ممر الآماد..."[1].

أما التعليمات التي زود بها خير الدين باشا من الحكومة العثمانية لمحمد الصادق باي فهي تؤكد على زيادة الروابط بين الدولة العثمانية وتونس واعتبار تونس جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية حتى لا تمتد إليها أطماع الدول الأجنبية. ولكي تقوى تلك الروابط لا بد من العودة إلى الروابط السابقة التي تربط بين تونس والدولة العثمانية والتي تتلخص في ضرب العملة باسم السلطان والدعاء له على المنابر لكون تلك العلامات من علامات ارتباط تونس بالدولة العثمانية والتي تعتبر جزءاً من أجزاء الممالك العثمانية. وفي المقابل فلباي تونس الاستقلالية في التصرف في الولايات العسكرية والسياسية والشرعية على أن يراعي العدل في اتخاذ قراراته. وللباي الأحقية في طلب الفرمان حال توليته من السلطان مباشرة كما جرت العادة به على أن تكون الولاية وراثياً في السلالة الحسينية.[2] ومن خلال تلك التعليمات يتضح قلق الدولة العثمانية

(١) رسالة من محمد الصادق باي إلى الصدر الأعظم فؤاد باشا في ١٥ جمادى الثانية ١٢٨١ هـ(١٥ نوفمبر ١٨٦٤م) رقم الوثيقة ٣٦٨٠٠ ، إدارة داخلية ، الأرشيف العثماني

(٢) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء السادس ، ص.ص.٢٧- ٢٩ .

على وجودها في تونس ، وعلى سلامة تونس في ظل الأطماع الأجنبية التي أخذت تتنامى يوماً بعد آخر . وخلال تلك الأزمة وجدت الحكومة العثمانية الفرصة مواتية لاستعادة نفوذها فلم تتردد في دعم تونس سياسياً خاصة عندما أوحت إلى الدول الأجنبية في المباحثات التي ناقشت العلاقات بين الطرفين في كل من الآستانة وتونس بأن الروابط التي بين تونس والدولة العثمانية روابط تاريخية وقانونية لا يمكن التعدي عليها .

لقد نتج عن ثورة علي بن غذاهم عدة نتائج قادت تونس إلى مرحلة جديدة من التطورات الداخلية والأطماع الخارجية ومنها حالة الإفلاس التي منيت بها البلاد وذلك نتيجة للغرامات الحربية التي فُرضت على القبائل الثائرة ، وزاد الأمور سوءاً الجفاف الذي ضرب البلاد مما أدى إلى تدهور العوائد المالية التي كانت تجبيها الحكومة التونسية. وخلال الثورة ضعفت التجارة الخارجية ،وكان لقلة المحاصيل الزراعية في تونس الأثر الكبير في تراجع النقد الخارجي والذي بالطبع أثر على ميزانية الدولة في السنوات التي أعقبت الثورة .[1] أما التنافس الأجنبي فظهر واضحاً من خلال الأدوار التي حاولت الدول ذات المصالح الكبيرة في تونس أن تلعبها أثناء الثورة . وكان للتدخلات الفرنسية الأثر الكبير في التقارب التونسي العثماني خاصة في الدور الذي لعبه حيدر أفندي في تهدئة الثوار في تونس وفي إقناع الباي بعدم الوثوق في فرنسا التي تسعى لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية في البلاد. أما دور كل من بريطانيا وإيطاليا فقد تمثل في الحفاظ على مصالحهما وعدم إعطاء فرنسا الفرصة بالسيطرة على تونس .[2] ورغم أن النفوذ العثماني عاد في ظروف استثنائية تمثلت في خوف الباي وبعض الدول الأوروبية من فقد مصالحها في تونس إلا أنه كان مجرد تأجيل لفترة محدودة حيث عادت الأطماع الفرنسية بقوة وتحت ظروف صعبة بالنسبة للحكومة التونسية.

---

(١) ب. سلامة . مرجع سابق ، ص.ص.٢٦١- ٢٦٢ .

(٢) صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص.١٦٨.

التغلغل الفرنسي وفرض الحماية على تونس :

نجحت فرنسا في التأثير على بايات تونس بإخراجهم من دائرة الارتباط بالدولة العثمانية ، وفي نفس الوقت حاولت زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي لكي تضمن أحقيتها بتونس دون بقية الدول الأوروبية الأخرى المنافسة لها وخاصة بريطانيا وإيطاليا. وكان للدور الذي لعبته فرنسا خلال ثورة علي بن غذاهم الأثر الكبير في عودة التقارب بين تونس والدولة العثمانية، ولكن هذا التقارب أصبح ضعيف الفعالية خاصة وأن فرنسا بدأت تفكر جدياً في زيادة نفوذها في تونس كمرحلة تمهيدية لوضعها تحت الحماية أما الحكومة التونسية فهي الأخرى كانت تعاني من مشاكل إدارية ومالية جعلتها تفقد السيطرة على البلاد ، فأثار الجفاف جعلت الكثير من التونسيين مشردين بدون مأوى حيث أخذوا يتدفقون على المدن الرئيسة وخاصة العاصمة تونس. ورغم ذلك كله إلا أن الباي ظل يؤكد على عماله بجمع الضرائب دون تقدير للظروف التي كانت تعيشها البلاد. ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل أخذت تونس تعاني من مشكلات إدارية تمثلت في عزل الباي لبعض رجال حكومته ومصادرة أموالهم ، وزادت الأحوال تفاقماً عندما أخذ الباي يجرد التجار من أموالهم تحت ستار الاقتراض منهم بآجال طويلة وصلت إلى ثلاثين سنة وهذا أدى إلى غضب شعبي شارك فيه أخو الباي محمد العادل الذي خرج إلى قبائل خمير وقاد الثورة ضد أخيه ولكنه توفي بعد شهر نتيجة لمرض أصابه. ولكي يخرج الباي من تلك الأزمة أرسل سفرائه إلى أوروبا للبحث عن قروض تحل مشاكل بلاده المالية.[1]

في ظل تلك الظروف التي كانت تعاني منها البلاد استغل الأوربيون وبالذات الفرنسيون الأزمة المالية التي كانت تعاني منها البلاد وقدمت الشركات الأوروبية

---

(١) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، الجزء السادس ، ص.ص٦٤- ٧٤ وانظر ب.سلامة. مرجع سابق، ص.ص.٢٦٢- ٢٦٦ .

القروض للحكومة التونسية بفوائد عالية وصل بعضها إلى نسبة ١٣٪ . وبلغت القروض التي حصلت عليها الحكومة التونسية منذ بداية الستينيات الميلادية وحتى ١٨٦٨م أكثر من مائة مليون فرنك، ذهب الكثير من تلك الأموال إلى الوسطاء وإلى قصور الباي. ونظراً لعدم قدرة الحكومة التونسية على تسديد القروض فلقد تضاعفت تلك الفوائد وأصبحت تشكل هي الأخرى عبئاً على الخزينة لا تستطيع الوفاء به. (١) ولم يقتصر التغلغل الفرنسي على القروض التي كان معظمها للفرنسيين بل إن معظم تجارة البلاد الخارجية أصبحت بأيدي الفرنسيين الذين تزايدت إعدادهم وأعداد الجاليات الأوروبية الأخرى بشكل ملحوظ . ونتيجة لزيادة أعدادهم فقد طالب القناصل بإنشاء محاكم قنصلية لمواطنيهم وللمحميين التونسيين الذين أصبحوا تحت حمايتهم يحكم فيها القناصل بقوانين بلادهم. (٢) وهذا بالطبع أدى إلى سيطرة مالية من الأجانب على اقتصاد البلاد وإلى تجاوزات قانونية حيث إن القناصل كانوا يقدمون مصالح رعاياهم على مصالح التونسيين .

لقد نتج عن تورط الحكومة التونسية في الديون الأوروبية سواء كانت لأفراد أو حكومات إلى تراكم تلك الديون، وعجز الحكومة التونسية عن الوفاء بتسديدها مما جعل الدائنين يلحون في المطالبة بسرعة تسديد ديونهم . وأمام تلك المطالب اضطرت الحكومة التونسية للتوصل إلى اتفاق مع حكومات أصحاب الديون يقضي بتشكيل لجنة مالية مشتركة تشرف على إيرادات البلاد التونسية ،وتقتطع نصفها للدين العام. وبالطبع كان لذلك القرار الأثر الكبير في تدخل أعضاء تلك اللجنة في شؤون تونس الداخلية والذي تطور إلى رمز للسيطرة والاستغلال والتنافس المحموم من الدول الأوروبية للسيطرة على اقتصاد البلاد . وظهر واضحاً أن تونس دخلت في مرحلة من

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق ،ص.ص.١٦٧_١٧٧ .

(٢) شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق ،ص.٢٨٩ .

الهيمنة الاقتصادية للأوربيين كان من الصعب الانفكاك منها، حيث أصبحت الحكومة التونسية في وضع لا تحسد عليه مما جعلها تبحث عن طوق النجاة في إعادة الروابط مع الدولة العثمانية[1].

في ظل المشاكل الداخلية والضغوط الخارجية التي كانت تعاني منها تونس حدث تقارب بين الحكومة التونسية والحكومة العثمانية كان الهدف منه التلويح لفرنسا بأن تونس تابعة للدولة العثمانية ولن تسمح لفرنسا بابتلاعها كما فعلت بالجزائر. هذا الشعور وجد قبولاً لدى الحكومة العثمانية التي تراجع وجودها في تونس منذ احتلال الجزائر ،وزاد تراجعاً منذ عهد أحمد باي الذي حاول أن يصحح خطأه ويعود إلى سياسة التوازن الذي انتهجها البايات في سياسته الخارجية . ولقد أدركت الحكومة التونسية خطأ الابتعاد عن الدولة العثمانية التي تشكل عمقاً إستراتيجياً بالنسبة لها فحاولت أن توثق علاقاتها مع الدولة العثمانية وكان هناك الكثير من المراسلات التي تبادلها الطرفان،والرسل الذين كانوا يحاولون إعادة الارتباط إلى سالف عهده . ومن هذه المحاولات ،على سبيل المثال، إحدى الرسائل التي أرسلها خير الدين،الوزير الأكبر ، إلى الحكومة العثمانية والتي شرح فيها تصوره للعلاقات بقوله "...بما لا يخفى عن الجناب الرفيع أن دولة فرنسا منذ سنة ١٨٣٠م سعت لمقاصد لها سياسية في إبعاد هاته الأيالة عن الممالك العثمانية والمقاصد المشار إليها دائرة بين أمرين أما تسهيل الاستيلاء عليها إن اقتضاه الحال أو مجاورتها لمملكة ضعيفة لا ملجأ لها ولا متعرض فيما تريد منها ولا يتم لها ذلك الإبعاد إلا بإنكار ما للدولة العلية من الحقوق بهذه المملكة... ومنذ ثورة ١٢٨١ هـ ثبت عند سيادة الباي المعظم ورجال حكومته أن لا نجاح لهم إلا في استبقاء ارتباط تونس مع الدولة العلية..." [2].

---

(١) المرجع السابق ، ص.ص.٢٩٤- ٢٩٥.

(٢) رسالة من خير الدين باشا إلى الصدر الأعظم محمد عالي باشا مجلس مخصوص ، رقم الوثيقة ١٧١٧ الأرشيف العثماني

إن التحول في السياسة التونسية تجاه الدولة العثمانية كان بمثابة المحاولة التونسية لإيقاف الأطماع الأجنبية في تونس، وخاصة من الفرنسيين والإيطاليين الذين بدأ التنافس واضحاً فيما بينهم للسيطرة على تونس ،وذلك باعتبارها من الناحية القانونية تابعة للدولة العثمانية . ووجد ذلك التوجه مساندة سياسية من بريطانيا التي كانت تسعى لإبقاء تونس على وضعها مع الدولة العثمانية وكانت نصائح القنصل البريطاني تصب في ذلك الاتجاه خاصة فيما يتعلق بالفرمانات التي كان يرسلها السلطان العثماني إلى الباي. وفي رسالة من محمد الصادق باي إلى السلطان العثماني يتضح مدى أهمية الفرمانات للباي في تلك الفترة الحرجة التي أدركت فيها الحكومة التونسية سياستها الخاطئة تجاه علاقتها مع الدولة العثمانية في بعض الفترات التي تلت احتلال فرنسا للجزائر، وحاولت أن تعيد الارتباط من خلال اهتمامها بتلك الفرمانات ، فلقد كتب الباي إلى السلطان رسالة أشار فيها بقوله ".... أما بعد التحية المناسبة لحضرة الخلافة والدعاء لها بالنصر والتمكين والإعانة على ما امتنت عليه من مصالح الدين بالحسنى لأبواب الخلافة العلية خلد الله تعالى سلطانها وعمر بالصالحات أزمانها أرشدها للخير وأعانها وجعل التأييدات الإلهية أعوانها، أن عبد نعمتها المتحلي بصادق خدمتها المتميز بشعار حرمتها المقلد بأطواق منتها المتمسك بحبله وهو حبل الله المتين والمتعدد بفضلها وفضل سلفها الأئمة المهتدين طلب فيما سلف من فضلها الرفيع الذي تعود هو وسلفه من الخلفاء الراشدين صدور الفرمان العلي الذي سلفت الإرادة السنية بصدوره بمقتضى كتاب الصدارة العظمى المؤرخة في ٢٣ رجب ١٢٨١ هـ (٢٣ ديسمبر ١٨٦٤م)، وأعاد الآن مطلبه راغباً من الأعتاب العلية الالتفات إليه وإلى من بهذا القطر من المسلمين الذين تخطب أئمتهم على منابرهم بالدعاء لهذه السلطنة المؤسسة دعائمها على الهدى والإعانة على طاعتها في السر والنجوى،وذلك بالتفضل على عبد نعمتها بصدور الفرمان الشريف المشار إليه إتماما للنعم التي تعودها هو وسلفه من أبواب الخلافة الإسلامية ولمقاصد تضمنها ما حرره لجناب الصدارة العظمى..."[1] .

(١) رسالة من محمد الصادق باي إلى السلطان عبد المجيد في ٥ صفر ١٢٨٨هـ(١٣ ابريل ١٨٧٢م) رقم الوثيقة١٧١٩

إن المقاصد التي أشارت إليها الرسالة عُرضت على الصدارة العظمى من مندوب الباي خير الدين باشا الذي قابل الوزير في ١٢ رجب ١٢٨٨هـ (٢٧ سبتمبر ١٨٧١م). وفي تلك المقابلة قدم خير الدين عرضاً عن الهدف من إعادة الارتباط بين تونس والدولة العثمانية إلى ما كانت عليه في الماضي ، وأشار إلى أن المكاتبات التي وصلت الباي من الحكومة العثمانية تؤكد على اهتمام الدولة العثمانية بتونس حيث أبرزت أن هدفها هو عودة الأمن وتنمية اقتصاد البلاد والتركيز على تماسك الجبهة الداخلية لها حتى تستطيع الوقوف ضد الأطماع الأجنبية . وفي المقابل التزم خير الدين بعود الارتباط بين تونس والدولة العثمانية كما أُشير في خطاب الباي الذي بعث به إلى السلطان خلال ثورة علي بن غذاهم ، وأكد خير الدين على أهمية وقوف الدولة العثمانية إلى جانب تونس بإصدار الفرمان الذي يؤكد الارتباط بين الجانبين والذي تأخر صدوره بسبب أن الصدر الأعظم أجل ذلك حيث إن إرسال الفرمان موقوف على تهذيبه ، ومع أنه مر على ذلك الوعد حوالي ست سنوات إلا أن الحكومة العثمانية لم تصدر ذلك الفرمان ويبدو أن السبب في عدم إصداره يعود لأن الدولة العثمانية تريد أن تستطلع آراء الدول الأجنبية حيال ذلك أو أنها أرادت أن تلتزم بما جرت عليه العادة في الفترة الأخيرة من العلاقة بين الجانبين حيث إن السلطان عادة يصدر الفرمان عند تولية الباي فقط. وخلال المقابلة أكد خير الدين على ضرورة إصدار الفرمان لتأكيد شرعية الارتباط بين الدولة العثمانية وتونس،وأشار إلى أهمية الفرمان بقوله"... وبالفرمان الذي هو الوسيلة الوحيدة في رفع الأخطار على الأيالة التونسية بل ذلك التعطيل مما يجلب لها خطراً وصعوبات أشد مما كانت عليه..." [١].

الأرشيف العثماني.

(١) تقرير معروض من خير الدين باشا على الصدارة العظمى بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٨هـ (٢٧ سبتمر ١٨٧١م) مجلس مخصوص ، رقم الوثيقة ١٦٩٦ ، الأرشيف العثماني .

وأثناء إقامة خير الدين باشا في الآستانة نجح في مهمته واستطاع الحصول على الفرمان من السلطان العثماني . وبذلك الفرمان نجحت تونس في العودة مرة أخرى إلى سياسة التوازن التي كانت تؤكد على أنها مرتبطة ارتباطاً روحياً بالدولة العثمانية، وأن هذا الارتباط مبني على أسس دينية وتاريخية. واعتقد الباي ورجال حكومته أن العودة إلى ذلك الالتحام لن يُعطي الفرصة للدول الطامعة في تونس بتنفيذ مخططاتها ، ووضح أن الباي كان يولي ذلك الفرمان أهمية كبيرة وذلك من خلال خطابه الذي أرسله إلى السلطان يشكره على ذلك حيث قال"... فقد ورد على عبد نعمتها المتحلي بصادق خدمتها المتميز بشعار حرمتها المقلد بأطواق منتها من فضل الأبواب العلية التي هي محط رحال الآمال ومصدر النعم والأفضال الفرمان العلي الشريف المبارك المؤرخ باليوم التاسع من شعبان من عام التاريخ يشرق نوره وتعلن بما هو الأمل من رضى السلطنة سطوره متضمناً بيان جهة وصلة هذه الأيال الإسلامية بمقام الخلافة الرفيع واحتمائها بركن جلالها المنيع فتلقيناه بالقبول والإجلال والتعظيم وقابلناه بما يقابل به مثله من كتاب كريم ورأيناه نعمة ادخرها الله سبحانه للمتمسك بحبل الخلافة وهو حبل الله المتين ... وشكرنا الله تعالى على ما منحنا به من فضل الخلافة العلية الدال على مرضاتها على هذا العبد الفقير وآل بيته ومن بهذا القطر المنتمي إلى عزها الرفيع وحماها المنيع أشرقت الأرض بقدومه نوراً وامتلأت القلوب بفهمه سروراً واطمأنت الأنفس ، إذ رأت ما تدين به مما جلبت عليه في هذا الكتاب المبارك... فياله من كتاب تضمن نعمى وبشرى وهداية نافعة في الدنيا والأخرى وكنزاً من الأمن لهذا القطر ..." [1] .

ومن هذا الخطاب يلاحظ أهميته بالنسبة للحكومة التونسية التي كانت حريصة كل الحرص على الخروج من مأزقها بأي ثمن .

---

(١) رسالة من محمد الصادق باي إلى السلطان عبد المجيد في ١٠ شوال ١٢٨٨هـ(٢٣ ديسمبر ١٨٧١م) إدارة داخلية ، رقم الوثيقة ٤٤٨٦٣ ، الأرشيف العثماني .

ذلك التوجه من الحكومة التونسية وجد معارضة من الفرنسيين الذين كانوا يخططون لعزل تونس عن الدولة العثمانية ، لهذا انتقد القنصل الفرنسي ذلك الفرمان واعتبره تدخلاً في الشؤون التونسية من قبل الدولة العثمانية. ولم تكن المعارضة مقصورة على القنصل الفرنسي بل إن القنصل الإيطالي ،على سبيل المثال ، أبدى امتعاضه من ذلك الفرمان الذي أعاد الروابط بين تونس والدولة العثمانية إلى سابق عهدها. وفي حقيقة الأمر إن الدول الأوروبية قطعت شوطاً كبيراً في إبعاد تونس عن الدولة العثمانية ولم يكن يفصلها عن تنفيذ مخططاتها إلا التنافس في ما بينها على اقتسام المصالح وإثبات الأحقية في السيطرة على البلاد والشروع في احتلالها.[1]

ويبدو أن الدولة العثمانية أدركت مغزى الدول الأوروبية من محاولة إخراج تونس عن دائرة الارتباط بدولة الخلافة لذلك حاولت جاهدة أن توحي للدول الأوروبية بأن تونس ولاية من ولاياتها ،وأنها لن تفرط فيها تحت إي ظرف من الظروف.وكانت تعليمات الباب العالي للباي تؤكد على الاهتمام بالرعية والحفاظ على مصالح البلاد والعباد التي هي في نظر الشريعة جزء من وظائف الخليفة. إضافة إلى ذلك فلقد حاولت الدولة العثمانية استغلال التنافس بين الدول الأوروبية وحاولت كسب بريطانيا إلى صفها في محاولة الإبقاء على الوضع القائم في تونس خاصة وأن السياسة البريطانية في تونس وفي بقية أنحاء المغرب العربي غير المستعمرة كانت تسير في ذلك الاتجاه.ولقد وضح ذلك من السفير العثماني في لندن والذي كتب خطاباً أشار فيه إلى أن الحكومة البريطانية تراقب الوضع في تونس منذ أربعين عاماً وأن الأطماع في تلك البلاد أخذت في التراجع بعد عودة الارتباط بين تونس والدولة العثمانية والتي بالطبع وجدت مباركة من بريطانيا.[2]

---

(١) صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص.١٧٤.

(٢) رسالة من السفير العثماني في لندن إلى الصدر الأعظم بتاريخ٢١ تشرين الأول ١٨٧١م (٦ شعبان ١٢٨٨ هـ)وثيقة رقم ١٥٠١٨ ، إرادة خارجية ، الأرشيف العثماني .

إن الارتباط بين تونس والدولة العثمانية أصبح في السبعينيات من القرن التاسع عشر أفضل من أي وقت مضى منذ احتلال فرنسا للجزائر وذلك لرغبة الطرفين في الوقوف أمام المد الأوروبي الذي لم يقتصر على أطماع الدول الأوروبية في تونس بل تعدى ذلك إلى مطامع أوروبية في الأراضي التي تحت النفوذ العثماني داخل القارة الأوروبية. فعندما اندلعت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا في عام ١٨٧٧م لم يتردد الباي في جمع التبرعات لصالح الدولة العثمانية رغم الضائقة المالية التي كانت تمر بها بلاده. ولقد ورد ذلك في رسالة إلى الصدر الأعظم قال فيها"... أما بعد التحية المناسبة لهذه الرتبة العالية والفخامة السنية فالمنهي لجلالة الصدارة أن الواصل لها في كمبيالات في مائة وخمسين ألف فرنك على مرسيليا حالة وذلك من المقدار الذي تجمع للإعانة على الحرب والله تعالى يديم بكم دست الصدارة عاليا وبمآثركم الجميلة حالياً ..." (١) وبالطبع كان لتلك الإعانة صداها الطيب في نفوس أعضاء الحكومة العثمانية التي قابلت ذلك بالشكر واعتبرت ذلك دلالة من الدلالات التي تؤكد قوة الارتباط بين الطرفين.

ومع أن التقارب التونسي العثماني أصبح واقعاً فرضته الظروف والمستجدات التي أصبحت تهدد استقلالية تونس إلا أن ذلك التقارب جاء متأخراً لإنقاذ تونس التي كان لها اليد الطولى في الحالة التي وصلت إليها. وجاءت الضغوط الأوروبية خلال السبعينيات لتجهز على ما تبقى من التماسك الداخلي للبلاد، وكان للتنافس الإيطالي الفرنسي على وجه الخصوص الأثر الكبير في زيادة التغلغل الاقتصادي وأضعاف ما تبقى من الاقتصاد التونسي .وتطور ذلك التغلغل ليصبح بمثابة مقدمة لمحاولة كل طرف أن يثبت أحقيته في فرض هيمنته على تونس نتيجة لحجم استثماراته في البلاد.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لعبت كل من فرنسا وإيطاليا الدور الذي كانت تؤديه فرنسا منذ احتلالها الجزائر والذي يتلخص في إخراج تونس عن دائرة الارتباط

(١) رسالة من محمد الصادق إلى محمد رشدي باشا بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٩٣هـ(٢٦ أكتوبر ١٨٧٦م) رقم الوثيقة ٦٠٠٥٦ ، إدارة داخلية ، الأرشيف العثماني .

العثماني لسهولة السيطرة عليها. وعندما خاضت الدولة العثمانية حربها ضد روسيا في عام ١٨٧٧ م حاول كل من القنصل الفرنسي والقنصل الإيطالي إغراء الباي بالاستقلال عن الباب العالي، واحتج الدائنون على تونس في عزمها على مساعدة الدولة العثمانيـــة مالياً وعسكرياً.[١]

لقد ظلت الدولة العثمانية تؤكد في الكثير من المناسبات الرسمية أن تونس ولاية من ولاياتها ، وأنها لن تتنازل عنها بأي حال من الأحوال ، وحاولت أن تؤكد على ذلك من خلال التعاطف الشعبي التونسي الذي تجده في صراعها مع بعض الدول الأوروبية. فبعد أن تلقت الدولة العثمانية مساعدات من تونس خلال حربها مع روسيا أوعز السلطان إلى الصدر الأعظم بإرسال نياشين إلى بعض الضباط التونسيين والذين قدموا مساعدات عينية بلغت ألف رأس من الأبقار.[٢] ومع أن الدولة العثمانية حاولت التأكيد على قوة التعاطف الشعبي داخل تونس إلا أنها كانت لا تريد الدخول في صدام مع الدول الأوروبية حول تونس وكانت تريد إبقاء الأوضاع دون تغيير . ولقد وضح ذلك من خلال التعليمات التي كانت تصل من الحكومة العثمانية إلى الباي بالحفاظ على الامتيازات الأجنبية وخلق تنافس بين الدول الأوروبية حتى تحافظ تونس على وضعيتها.[٣]

إن الفترة التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس كانت فترة حرجة لكل من تونس والدولة العثمانية ، فتونس أحست بالخطر الذي كان ينتظرها من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا التي بدأت تعد العدة في فرض حمايتها على البلاد، أما الدولة العثمانية فقد أحست أن وجودها في تونس أصبح في خطر ، وأنـــها لا تستطع الإبقاء عليه نظراً لوجود الأطماع الاستعمارية القوية وخاصة من كل من فرنسا وإيطاليا . إن

(١) صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص.١٧٤.

(٢) رسالة من السلطان إلى الصدر الأعظم في ٢٩ جمادى الثانية ١٢٩٥هـ (٣٠ يونيو ١٨٧٨ م) إدارة داخلية رقم الوثيقة ٦٢٣٦٨ ، الأرشيف العثماني .

(٣) صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص.١٧٥ .

تلك الفترة وصفت في الكثير من الرسائل المتبادلة بين حسين باشا * وبين خير الدين والتي كانت ترصد الوضع في كل من الآستانة وتونس . ففي إحدى الرسائل أشار حسين إلى الوضع في الآستانة والضغوط الروسية على الحكومة العثمانية وحذر من التدخلات الفرنسية في تونس ومن سياسة الباي غير الحكيمة حيث قال "... وقنصل الفرنسيس رجع إلى بلادنا ، وبرجوعه تشتد وطأة فرنسا لا شك ،والسكان غنم بلا راعي... فلا شك أن المسلمين ينتعشون في سائر الأقطار ، والأيالة التونسية تعيش أو تموت ، حفظكم الله...فنحن اليوم لا نرضى إلا بإحدى الحالتين: أما حي يرجى أو ميت يرحم،ولا نرضى أن تكون الرعية في عداد الأموات ، والأمير وأعوانه منغمسين في زوائد لذاتهم..."[1] إن ذلك الوصف هو تعبير صادق لما وصلت عليه الحالة في تونس من أطماع استعمارية وفساد داخلي وغياب عثماني .

* * *

* لمزيد من المعلومات عن حسين باشا انظر ترجمته في رسائل حسين إلى خير الدين ، جمعها وحققها الدكتورأحمد عبد السلام ، الجزء الأول قرطاج : بيت الحكمة ١٩٩١ م ،ص.ص.١٣-٢٢ .

(١) رسالة من حسين إلى خير الدين في ١٥ ذي الحجة ١٢٩٦هـ (٣٠ نوفمبر ١٨٧٩م) انظر رسائل حسين إلى خير الدين ، المصدر السابق ، الجزء الثالث ،رص.ص.٥٥-٥٦ .

الخاتمة :

تعرض الوجود العثماني في تونس منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر وحتى سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية للكثير من الظروف والتشابكات الداخلية والخارجية التي أضعفته وجعلته يتلاشى سنة بعد أخرى . تلك الظروف منها ما هو خاص بتونس ومنها ما له علاقة بالدولة العثمانية ومنها ما هو مفروض من قوى لها أطماعها الاستعمارية. فتعاون تونس مع فرنسا عند احتلالها الجزائر كان خطأ إستراتيجياً مهد لتداعيات عسكرية وسياسية واقتصادية أضرت بتونس على المدى البعيد وأضعف الوجود العثماني الذي كان يشكل هيبة لدول المغرب العربي التي كانت تدور في فلك الدولة العثمانية . وعندما أدركت الحكومة التونسية خطأ سياستها حاولت انتهاج سياسة التوازن بين القوى الكبرى التي ظهرت مجدية في بداية الأمر ولكن التطورات الدولية أثبتت عدم جدواها بسبب اختلاف ميزان القوى بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية . وعندما أرادت الحكومة التونسية الحفاظ على ارتباطها بالدولة العثمانية والمحافظة على الوجود العثماني فيها ظهر واضحاً لها أن الزمن تغير والأحوال تبدلت ، فالدولة العثمانية كانت تعاني من أمراض وعلل عديدة والتواجد العثماني كان لا يمثل أهمية في حفاظ تونس على استقلالها.

أما ما له علاقة بالدولة العثمانية فيتركز في سياسة الباب العالي في التعامل مع تونس بعد الغزو الفرنسي للجزائر حيث حاولت إعادة نفوذها المباشر على تونس كما فعلت في طرابلس ، وبتلك السياسة خلقت فجوة بينها وبين البايات دفعتهم إلى التعاون مع فرنسا . وإلى جانب تلك السياسة التي أضعفت الوجود العثماني في تونس كان للحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد قوى أوروبية كحرب القرم ونزاعها مع روسيا الأثر الكبير في إشغال الباب العالي عن تونس ، وعلى الرغم من التعاطف الذي

أبدته الحكومة التونسية مع الدولة العثمانية في تلك الأزمات إلا أن الدولة العثمانية كانت غير قادرة على الحفاظ على وجودها في مناطق تعتبرها أكثر حيوية من تونس.

وكان للقوى الاستعمارية الدور الرئيس في إضعاف الوجود العثماني ، فالسياسة الفرنسية كانت تهدف إلى إخراج تونس من دائرة الارتباط العثماني بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما شجع القناصل الفرنسيون بايات تونس على الاستقلال عن الدولة العثمانية لكي يقوموا بتنفيذ مخططات بلادهم الاستعمارية. وجاء التنافس الأوروبي على تونس مرحلة متقدمة في إضعاف الوجود العثماني في تونس إذ أصبحت المصالح الاقتصادية تهدد ليس الوجود العثماني بل استقلالية تونس. وبالفعل وصل ذلك التنافس إلى توريط الحكومة التونسية في اتخاذ قرارات قانونية واقتصادية أوصلت البلاد إلى مرحلة من الفوضى والإفلاس . وفي المرحلة التي سبقت الحماية أصبح الوجود العثماني يكاد يكون صورياً، وإذا وجد بشكل محدود فإنه لا يملك الفعالية في الوقوف أمام الأطماع الفرنسية.

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

أولاً : الوثائق غير المنشورة

١) الأرشيف العثماني

١- اعتمد الباحث على العديد من الوثائق غير المنشورة والتي قام بجمعها من الأرشيف العثماني بإستنابول والتي تحصل عليها من مجموعات الإدارة الداخلية و الإدارة الخارجية والمجلس المخصوص.

٢) الأرشيف التونسي :

١- جميع الوثائق المجموعة من الأرشيف التونسي من الملفات التي تندرج تحت عنوان السلسلة التاريخية والتي تحوي الكثير عن علاقات تونس الخارجية .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١- الأستاذ الدكتور أحمد عبد السلام والتي بعنوان (**رسائل حسين إلى خير الدين**) وهي منشورة في ثلاثة أجزاء من منشورات قرطاج : بيت الحكمة .

ثالثاً : الكتب العربية :

١- أنيس، محمد.**الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤- ١٩١٤**م. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.د.ت..

٢- بلغيث، الشيباني.**النظام القضائي في البلاد التونسية من سنة ١٨٥٧ إلى سنة ١٩٢١**م. صفاقس : مكتبة علاء الدين د.ت.

٣- ابن أبي الضياف ،أحمد .**إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية :الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩م.

٤- تشايجي، عبد الرحمن .**المسألة التونسية والسياسة العثمانية ١٨٨١-١٩١٣**م. ترجمة عبدالجليل التميمي. تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣م .

٥- ثامر، الحبيب .**هذه تونس**. بيروت: دار الغرب الإسلامي.١٩٨٨م.

٦- الجمل ،شوقي عطا الله .**المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي حتى الوقت الحاضر (ليبيا- تونس – الجزائر- المغرب الأقصى**.القاهرة: المكتب المصري ، ١٩٩٧م.

٧- حسون ،علي. **الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية**.دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.

٨- الرشيدي ، سالم.**محمد الفاتح**.بيروت : دار العلم للملايين.١٩٦٩م.

٩- روسي، إتوري ، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م** ،تعريب خليفة محمد التليسي ، بيروت: دار الثقافة ١٩٧٤م.

١٠- سامح ،عزيز ،**الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٨٩م .

١١- سلامة ،ب. .**ثورة بن غذاهم** .تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٦٧ م، .

١٢- الطويل، محمد سعيد ، **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي ١٧٩٥-١٨٣٢** بنغازي : دار الكتب الوطنية ٢٠٠١م

١٣- عبيد ،منير.**دور وكلاء وقناصل الأيالة التونسية بإستنبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم ١٨٣٠- ١٨٨١م** رسالة دكتوراة ، جامعة تونس

١٤- عزت ،أحمد .**دراسات في تاريخ العرب الحديث**.بيروت: دار النهضة العربية الحديثة. ١٩٧٠م.

١٥- العقاد ،صلاح.**المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر.تونس .المغرب الأقصى)**. القاهرة: مكتبةالأنجلو المصرية.١٩٩٣م.

١٦- كريكن ،ج.س. فان. **خير الدين والبلاد التونسية**. ترجمة البشير بن سلامة، تونس : دار سحنون ١٩٨٨م .

١٧- كوران ،ارجمند.**السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**. نقله عن التركية د. عبدالجليل التميمي، تونس ١٩٧٤ .- ٣٨.

رابعاً : الكتب الإنجليزية :

1- Magali Morsy, North Africa 1800_1900: A Survey From The Nile Valley To The Atlantic, London and New york :Longman ,1984, P.71.

2- Nigola A. Ziadeh. Origins Of Nationalism In Tunisia. Beirut: Librairie Du Liban .PP.12_13.

3- Philip Curtin and others .African History. Boston Little Brown ,1978, p.p.343-344.

خامساً: المقالات :

١- بن بلغيث، الشيباني." إصلاحات المشير أحمد باشا باي العسكرية ١٨٣٧ -١٨٥٥م" **المجلة التاريخية المغربية**، العدد٦٥ ،٦٦ أوت ١٩٩٢م.

٢- بو عزيز" يحيى " موقف بايات تونس من ثورة الأمير عبد القادر" **الأصالة**،العدد٢٣ جانفي فيفري ١٩٧٥م .

٣- التميمي ،عبد الجليل ، مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة ١٨٣١م، **المجلة التاريخية المغربية** ،العدد، ٥ (يناير ١٩٧٦م) .

٤- التميمي ،عبدالجليل ، مسألة إلحاق طرابلس الغرب إلى تونس سنة ١٨٣٤م ، **المجلة التاريخية المغربية**،عدد ٤ (١٩٧٥م) .

٥- السعود ،عبد العزيز.حول التواجد العثماني بالمغرب .**المجلة التاريخية المغربية** .العدد٦٣ - ٦٤. جويلية١٩٩١م .

* * *